مجلة الثقافة الجديدة – ملف الفقيد الشهيد كامل شياع

ملف الفقيد الشهيد كامل شياع
تمجيد .... لا رثاء!

مجلس تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)
في هذه اللحظة، كلنا كامل شياع!

ترك كلمته الطازجة، صندوق بريده الإلكتروني المليء بمقالات ومواد (الثقافة الجديدة)، حلمه بعراق حر، مدني، مثقف، عادل، ديمقراطي، ومضى.

هكذا، أنهت رصاصة غادرة حياةَ كامل شياع، أحد أبرز المثقفين العراقيين، وعضو مجلس تحرير (الثقافة الجديدة)، بل الشخص الذي حمل على عاتقه العبءَ الأكبر من إصدار المجلة بعد عودتها إلى بغداد.

لم تكن الرصاصة الغادرة تستهدف شخص كامل شياع. لقد كتب في أحد النصوص التي تركها قبل رحيله: "أعلم أنني قد أكون هدفاً لقتلة لا أعرفهم ولا أظنهم يبغون ثأراً شخصياً مني. رغم ذلك كله، أجد نفسي مطمئناً عادة لأنني حين وطئت هذا البلد الحزين سلمت نفسي لحكم القدر، بقناعة ورضا. وما فعلت ذلك كما يفعل أي انتحاري يسعى إلى حتفه في هذا العالم وثوابه الموعود في العالم الآخر، فالقضية بالنسبة لي تعني الحياة وليس الموت."

الرصاصة الغادرة كانت تستهدف الرهان الذي يمثله كامل.

رهان المثقف الذي عاش منفيا معارضا للدكتاتورية، ثم اختار العودة إلى العراق بعد سقوط الدكتاتورية والعمل من داخله.

رهان الحياة، إزاء أيديولوجيات الموت.

رهان المدنية، بإزاء البربرية.

رهان الدولة، بإزاء الفوضى.

رهان الديمقراطية، بإزاء الشمولية والدكتاتورية.

رهان الوطنية، بإزاء ملوك الطوائف.

رهان الكلمة، بإزاء الطلقة.

الرصاصة الغادرة، كانت تريد أن تقول لنا إنها أقوى منا، إنها السيدة!

غير أن التأريخ لن تكتبه هذه الرصاصة، الملثمة، المرتزقة، الجبانة. التأريخ ستكتبه فطرة الإنسان إلى الحرية والسلام.

التأريخ لن يكتبه الجلاد، كما درجت أدبيات الخنوع على أن تقول لنا، بل سيكتبه الشهداء. على الأقل، هذا هو أفق الحلم والإيمان بالعدل، الذي سنظل نسعى إليه ما دام الحلم طريا.

ولذلك، لن يموت رهان كامل شياع.

في هذه اللحظة، كلنا كامل شياع.

مجلس تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)
24/8/2008

المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي:

وتظل يا "كامل" معنا

بأسى وحزن بالغين، وبمجد يليق بفرسان الكلمة الحرة الملتزمة، ينعى المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، الباحث والكاتب المرموق الرفيق كامل شياع عضو لجنة الاعلام المركزي للحزب، وعضو هيئة تحرير مجلة "الثقافة الجديدة" ومستشار وزارة الثقافة العراقية.

ان استهداف الرمز الثقافي العراقي كامل شياع ليس محاولة لتصفية مسؤول كبير في الدولة، بل هو استهداف للنزاهة فكراً وممارسة، واستهداف للكفاءات حد قلعها ما لم تترك العراق، واستهداف للايثار الوطني الذي تجلى عند الشهيد في تركه دوحة اوربا وعودته الى وطنه العراق.

لقد كان الشهيد كامل شياع قدوة في تراثه الفكري المتنوع والخصب، وفي بحثه وترجمته، وفي لمّه شمل المثقفين العراقيين في مؤتمرهم الأول – نيسان 2005، وكان مثالا في الهدوء والمرح الشفيف والالتزام الدقيق، وكان مجموعة مثقفين في مثقف واحد شيوعي.

واذ ننعى الشهيد ، فاننا نعبر عن ادانتنا لهذه الجريمة النكراء ومنفذيها القتلة الارهابيين ، اعداء الشعب والديمقراطية . وندعو كل من تعز عليهم حرية الكلمة والرأي وحقوق الانسان ، التي رفع الشهيد رايتها بثبات، الى ان يرفعوا اصواتهم عاليا لادانة الجريمة .ونطالب الحكومة بفتح تحقيق عاجل لكشف تفاصيل هذه العملية الجبانة ومنفذيها والاقتصاص العادل منهم .

رحل كامل شياع، بينما بقيت أمثولته وهو يجالس حسين محمد الشبيبي وعبد الجبار وهبي وخليل المعاضيدي وقاسم عبد الامير عجام ومئات المثقفين الشهداء من شيوعيين وديمقراطيين.

بهذه الخسارة الكبيرة نقدم احر التعازي لعائلة الفقيد ونجله وكل اصدقائه ورفاقه ومحبيه الكثر ، وستبقى ذكراه ومآثره خالدة.

ويظل حزبنا يفخر بشهدائه وهم ينيرون درب شعبنا صوب غده الآمن المستقر السعيد.

ويظل شهداؤنا معنا.

وتظل يا "كامل" معنا.

المكتب السياسي للجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي

23آب 2008

المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوردستاني:

خسرنا شخصية ثقافية مرموقة

الرفاق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
عائلة الشهيد كامل شياع

رفاق الشهيد واصدقاءه وزملاءه
لقد ارتكب المجرمون أعداء الحرية والثقافة والديمقراطية.. أعداء بناء العراق، جريمة نكراء جديدة لتضاف الى سجلهم الأسود، عندما تلطخت أياديهم الآثمة بدم الرفيق الشهيد كامل شياع، المثقف الوطني المرموق الذي ترك المهجر ليعود الى الوطن حالماً بإعادة بناء ثقافتنا الوطنية التقدمية، مساهماً في بنائه بشكل جدي، عبر وزارة الثقافة العراقية، واهتماماته الفكرية ومساهماته في المنتديات والمناسبات الثقافية.
كان الرفيق الشهيد مثالاً للشخصية المناضلة، من خلال هدوئه وتواضعه وحبه لشعبه ولرفاقه وزملائه في العمل.
لقد خسرت الثقافة الديمقراطية التقدمية، وخسرنا في الحزب الشيوعي شخصية ثقافية وفكرية مرموقة، بفقداننا العزيز كامل شياع، وأملنا الكبير بأقرانه من الشخصيات الثقافية الذين سيواصلون مسيرته.

المكتب السياسي للجنة المركزية
للحزب الشيوعي الكوردستاني

24آب 2008

الرئيس طالباني ينعى مستشار وزارة الثقافة العراقية الشهيد كامل شياع

منيت الثقافة العراقية بفاجعة أليمة بفقدان كامل شياع، مستشار وزارة الثقافة الذي اغتالته يد الإرهاب الغادرة.

إن هذه الجريمة النكراء تضاف إلى السجل الأسود لجرائم قوى الظلام التي تقوم بمحاولة يائسة و فاشلة لزعزعة الاستقرار في البلد مجدداً، و إعادة أجواء الخوف و الاضطراب إلى البلاد.

إلا أن شعبنا الذي كرس الشهيد كامل شياع حياته كلها لخدمته، يقظ ومدرك لتلك الاغراض الدنيئة ولن يسمح للقتلة المأجورين ومن يقف وراءهم بالعبث من جديد بأمن و استقرار البلد، و منعه من بناء صروحه الحضارية والثقافية.

إننا، إذ نستنكر وندين بشدة هذه الجريمة البشعة، ندعو الأجهزة المختصة إلى التحرك بسرعة للقبض على الجناة وسوقهم للقضاء.

نسأل الله تعالى أن يتغمد الشهيد كامل شياع برحمته ويلهم أهله وذويه وأصدقاءه الصبر والسلوان.

جلال طالباني
رئيس جمهورية العراق

23/8/2008

شكر وامتنان من عائلة الشهيد كامل شياع:

الرفيق حميد مجيد موسى سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
وأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية
وهيئة تحرير وكتاب مجلة الثقافة الجديدة وصحيفة طريق الشعب
ومن خلالهم الى كافة الرفاق والأصدقاء والمحبين
والى كل من حضر مجالس العزاء في بغداد وعمان ولندن وباريس وسيدني وهولندا والسويد وبقية بلدان العالم، على مواساتهم الكريمة ومشاطرتهم لنا بمصابنا الجلل، باستشهاد المفكر والباحث والمناضل كامل شياع عبدالله، مستشار وزارة الثقافة العراقية، إثر اغتياله الآثم في 23 أب الماضي.

نـداء للدفـاع عن مثقفي العراق

بالطريقة نفسها، مسلحون مجهولون يقطعون الطريق ويطلقون رصاصات غادرة، قُتل كامل شياع، أحد أبرز المثقفين العراقيين، وأحد أبرز المدافعين عن عراق مدني، حر، ديمقراطي، عادل.

لم يكن كامل أول الضحايا، ولن يكون آخرهم. ولكن الرصاصة الغادرة التي قتلته، استهدفت بضربة واحدة حزمة من الرهانات التي يمثلها: المثقف، المعارض السابق للدكتاتورية، صاحب الحلم المدني، الذي اختار العمل من داخل وطنه، رجل الدولة، الخارج على الانتماءات الطائفية والإثنية، العصي على الفساد.

نرى، نحن الموقعين على هذا النداء، أن الدولة التي عمل فيها كامل منذ 2003 مسؤولة عن الكشف عن الجناة الذين سفحوا روح أحد أبرز أبناء العراق، وعن حماية كل فرد عراقي.

لا نقول هذا بغايات سياسية، ولكننا نرى أن الدولة، التي ما زلنا نناضل لكي تستعيد تعريفها بوصفها دولة قانون محتكرة للعنف الشرعي، أمام تحد وجودي كبير، فإما أن تكون، أو أن تترك البلاد لعصابات القتل.

إننا لا نرى في اغتيال كامل شياع استهدافا للثقافة ولحرية التعبير فقط، بل للدولة نفسها، الدولة التي لم تكن مبالية باغتيال مثقف كبير، فلم يكن للحكومة أو مجلس النواب أي موقف من حادثة اغتياله، في حين نعت الراحل مؤسسات دولية كبيرة.

لقد أحيا اغتيال كامل شياع النماذج النمطية التي شهدتها أماكن مختلفة في العالم من استهداف للمثقف وتغييب لصوته. غير أن المثقف سيظل، بإصرار، واحدا من صنّاع حلم العراق.

من جهتنا، نعلن عن تمسكنا بخط الراحل ورهاناته الإنسانية والوطنية، وأننا سنقاوم الرسالة التي أراد القتلة إيصالها، والتي تحاول أن توصل المثقف إلى إعلان استقالته .

كما نعلن عن تأسيس مرصد للدفاع عن مثقفي العراق باسم (مرصد كامل شياع.(

ونعلن التزامنا بنشر تراث الراحل في كتاب.

ومع ذلك، نطالب الدولة بخطوة جادة.

وسيكون لنا، نحن مثقفي العراق، مساحة أخرى، وأكبر، من الاحتجاج، أطلقتها روح كامل شياع.

أسماء الموقّعين على النداء حسب الروف الابجدية :

ـ ابتسام يوسف الطاهر، كاتبة
ـ د. أثير حداد، أستاذ جامعي
ـ إحسان شمران الياسري، كاتب
ـ أحمد شرجي، مسرحي
ـ أحمد الشيخ علي، شاعر وإعلامي
ـ أحمد الضايف، رجل أعمال
ـ أحمد محمد صالح، قبطان بحري
ـ د. إخلاص الطيار، باحثة
ـ إخلاص عسكر، مهندسة
ـ إرادة الجبوري، كاتبة
ـ إسماعيل الجاسم، صناعي
ـ أسماء جميل رشيد، باحثة
ـ أمجاد ناصر الهجول، إعلامي ومخرج تلفزيوني
ـ أمجد حسين، أكاديمي ومترجم
ـ أمل بورتر، كاتبة
ـ اندريه صالح، مهندس
ـ أنسام العبايجي، ناشطة مدنية
ـ أنيس عسكر، مبرمج

- أور خلف، تشكيلي
- باسم جهاد، مخرج أفلام تسجيلية
- باسم مشتاق، اقتصادي ورجل أعمال
- باهر بطي، طبيب
- بسمة الخطيب، ناشطة مدنية
- د. بشار عبد الجبار عبد الرحمن، أكاديمي
- بيدر البصري، مغنية
- د. تيسير الآلوسي، باحث
- د. ثائر كريم، باحث
- جاسم الحلوائي، ناشط سياسي وكاتب
- د. جاسم الدباغ، باحث وأكاديمي
- جاسم المطير، كاتب
- جمال العميدي، باحث
- د. جواد بشارة، ناقد سينمائي
- جوهر نامق سالم، كاتب
- د. حازم النعيمي، أكاديمي وباحث
- حامد الحمداني، مؤرخ وباحث تربوي
- حجر مهدي الهيمص، شاعر
- د. حسن الجنابي، مهندس وخبير في الموارد المائية
- د. حسن حلبوص، طبيب
- حسين شاكر، مصمم
- حسين محمد عجيل، باحث وصحفي
- د. حمدي التكمة جي، مهندس
- د. حمزة الجواهري، خبير نفطي
- حميد البصري، موسيقي
- حميد قاسم، شاعر وكاتب
- حميد الكفائي، كاتب وإعلامي
- د. حيدر سعيد، باحث
- حيدر القطبي، إعلامي
- د. خالد السلطاني، معمار وأكاديمي
- خالد سليمان، كاتب
- خالد الصالحي، مصمم
- خالد مطلك، شاعر وكاتب
- خالص محيي الدين، اقتصادي
- خولة حمودي السعدي، مهندسة
- دنيا عودة عبد الحسن، موظفة
- رؤوف آل ديبس، محام
- رجاء جميل يونس، نقابية سابقة
- رشاد الشلاه، إعلامي
- رشيد الخيون، مؤرخ وكاتب
- رياض الأمير، كاتب
- د. زهدي الداوودي، قاص
- زهير الجزائري، كاتب وصحفي
- زهير كاظم عبود، قاض

ـ زينة عسكر، ناشطة نسوية
ـ ساطع سيف، طبيب
ـ د. سامي خالد، سياسي وأكاديمي
ـ سعاد الجزائري، صحفية
ـ سعاد محمد العلي، تربوية متقاعدة
ـ سعد إبراهيم، سينمائي
ـ سعد سلمان، مخرج سينمائي
ـ سعد هادي، كاتب وصحفي
ـ سلام حمزة، مصمم
ـ د. سلوى زكو، صحفية
ـ د. سمير الطائي، أستاذ جامعي
ـ سمير طبلة، إداري
ـ سهيل سامي نادر، صحفي
ـ د. سيار الجميل، مؤرخ وباحث
ـ شروق العبايجي، ناشطة نسوية
ـ شلش العراقي، كاتب
ـ شوقية العطار، مغنية
ـ صادق البلادي، عضو مجلس تحرير الثقافة الجديدة
ـ صادق الصائغ، شاعر
ـ صادق صالح، موظف
ـ د. صالح ياسر، سياسي ورئيس تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)
ـ صباح عباس، موظف
ـ صفاء ذياب، شاعر وصحفي
ـ صلاح جياد المسعودي، تشكيلي
ـ صلاح الحمداني، شاعر ومسرحي
ـ ضياء الشكرجي، مفكر وسياسي
ـ طارق صالح الربيعي، مهندس
ـ طارق هاشم، مسرحي وسينمائي
ـ طه رشيد، مسرحي
ـ د. عباس جاور، ناقد وأكاديمي
ـ د. عباس الصائغ، كاتب
ـ د. عبد الأمير العبود، أستاذ جامعي ووزير سابق
ـ د. عبد الخالق حسين، كاتب
ـ عبد الرحيم ياسر، تشكيلي
ـ عبد الزهرة زكي، شاعر
ـ عبد الستار ناصر، روائي
ـ عبد الفتاح حمدون، صناعي
ـ عبد القادر عياش، نقابي سابق
ـ عبد الكريم سعدون، تشكيلي
ـ عبد المنعم الأعسم، صحفي وكاتب
ـ عبد الهادي ثامر، مترجم
ـ عبد الوهاب عباس، محام
ـ عدنان حسين، صحفي
ـ عدنان ميّاح، كاتب

- د. عدي حاتم عبد الله، كاتب
- عدي رشيد، سينمائي
- عزيز سباهي، سياسي وباحث
- د. عصام الخفاجي، باحث
- عفيفة لعيبي، تشكيلية
- علي حاكم صالح، باحث ومترجم
- علي حسون، كاتب
- عماد جاسم، إعلامي
- د. غالب العاني، أكاديمي
- غسان سلمان فيضي، تشكيلي
- فائق بطي، صحفي
- د. فاتن الجراح، مسرحية وأكاديمية
- فاروق بابان، ناقد وأكاديمي
- فاضل السلطاني، شاعر
- د. فالح مهدي، قاص وباحث في القانون
- فرح الدجيلي، إعلامية
- فلاح رحيم، أكاديمي ومترجم
- د. فليح حسن الحداد، طبيب
- فوزي كريم، شاعر
- فيصل لعيبي، تشكيلي
- د. قصي عبد الوهاب، عضو مجلس النواب
- قيس زيارة الساعدي، ناقد سينمائي وأستاذ لغة إنكليزية
- د. كاظم حبيب، باحث وكاتب
- د. كامل الموسوي، اقتصادي
- كاويان محمود، تشكيلي
- كورده أمين، محامية وكاتبة
- د. لؤي حمزة عباس، قاص وباحث
- لطفية الدليمي، قاصة وكاتبة
- ليلى عثمان، موظفة متقاعدة
- مؤيد الحيدري، إعلامي
- مازن لطيف، كاتب وإعلامي
- مبجل بابان، ناشطة نسوية
- د. محمد حافظ يعقوب، كاتب وباحث (فاسطين(
- محمد خضير، قاص
- محمد سعيد الصكار، شاعر وفنان
- محمد عسكر، صناعي
- محمد عطوان، باحث
- محيي كاظم الخطيب، سفير العراق لدى منظمة اليونسكو
- د. مدحت القريشي، كاتب
- مصباح كمال، خبير تأمين
- مقداد عبد الرضا، فنان
- منذر حلمي، مسرحي
- منذر الفضل، باحث وكاتب
- د. منيرة أميد، باحثة وكاتبة

- موسى الخميسي، تشكيلي وناقد فني
- موفق مهدي عبود، سفير العراق في فرنسا
- ميسون الدملوجي، عضوة مجلس النواب
- ناظم السماوي، شاعر
- نجاة العياش، أستاذة متقاعدة
- نجيب محيي الدين، تربوي، نقيب المعلمين الأسبق
- ندى يوسف، متقاعدة
- نرمين عثمان، وزيرة البيئة
- نعمان هادي، تشكيلي
- د. نهلة النداوي، أكاديمية وباحثة
- هاجر القحطاني، كاتبة
- هادي عزيز علي، قاضي
- هاشم الشبلي، محام ووزير سابق
- د. هاشم نعمة، أستاذ جامعي وباحث
- د. هشام داود، باحث
- هناء إدور، ناشطة نسوية
- هناء صالح، مهندسة
- د. وثاب السعدي، اقتصادي وحقوقي
- وليد السعدي، مهندس
- يحيى السماوي، شاعر وصحفي
- د. يحيى الكبيسي، باحث
- يونس جمشيد، فنان

ثلاثة أسئلة عن حرب الخليج الثانية *

كامل شياع

هل كان من المحتم لحرب الخليج الثانية ان تحدث على الإطلاق؟
هل كان لها ان تأخذ أبعادا غير تلك التي اتخذتها؟
كيف يمكن تفسير الاختلاف الحاد في المواقف إزاء دلالاتها؟

هذه الأسئلة الثلاثة هي ما يحاول مقالنا هذا التعرض إليه إطلاقا من وجهة نظر تهتم بمعنى الحدث (الحرب) أكثر من اهتمامنا بظرفيته، بالضرورات الداخلية التي هيأته أكثر من الاستجابات العاطفية التي اختلفت به أو انتكست معه.

لقد غدا واضحا الآن، بالنسبة للكثير من الناس، انه بعد مضي أكثر من عام واحد على تفجّر أزمة الخليج الثانية فإنها، وما يترتب عليها لاحقا من نتائج بسبب الحرب، قد " رفعت " تاريخ المنطقة الى عتبة جديدة حقا ولكن بأكبر قدر من الخسائر والتنازلات. وربما تصح في هذا المجال الإشارة الى ان هناك خطا واصلا بين التطبيع السياسي الذي دشنه السادات في عام 1978 وبين التطبيع العسكري، (ويُفهم هنا باعتباره تحجيما للقوة العسكرية، من خلال حصر وتدمير أسلحة المجابهة الإستراتيجية المتطورة) الذي انقاد إليه صدام في العام 1991. لقد ادخل كلا الرئيسين تاريخ المنطقة في انعطافة حادة، غير متوقعة وبعيدة العواقب، بل، ويمكن اعتبار السياسة الارادوية للثاني – السياسة القائمة على إشاعة العنف الداخلي والحرب – بمثابة إكمال وتحقيق للإمكانية التي أوجدتها السياسة الإسلامية للأول. وبتركيب هذين التطبيعيين على بعضهما يصبح بالإمكان توقع التاريخ اللاحق للمنطقة بهيئة تاريخ انزياح متزايد للدور الوطني، للدولة وللمشروع القومي الذي تخيلته. وإذا كان هذا يمثل، بحد ذاته، ظاهرة عادية حينما يتعلق الأمر بفهم الدور القومي للدولة في البلدان المتطورة، حيث تسود مصالح الشركات متعددة الجنسية، فانه في سياقنا العربي يعكس مؤشرا لاختلال وتشوه تاريخي عميق. ذلك، ان الانزياح التدريجي للدولة الحديثة سوف لن يترك وراءه ضمانات أكيدة لحقوق الإنسان والمواطن (القانون والديمقراطية)، ولا درجة مقبولة من الرفاه وتوزيع الثروات بين العرب، وربما أيضا لا إرثا علميا أو ثقافيا يمكننا من خلاله استئناف مشروع أصيل للإصلاح .

من هذه المناطق، التي عجزت السلطة عن تفعيلها في الواقع، والتي بارك الفكر السلطوي تغييبها، تنطلق رؤيتنا لمشهد الخراب الذي أمكنه أخيرا ان يتوج حقبة كاملة من السيادة " الوطنية ."

أولا: لنبدأ بالسؤال الأول، رغم المفاجأة التي شكلها غزو الكويت فان أي نظرة استرجاعية متأنية لا يمكنها ان تخطئ في إقران هذه الحدث بمقدماته على الساحة العراقية. فقد تجمعت في العراق، عقب عقدٍ قاسٍ من الدكتاتورية الإرهابية والحرب، بؤرة من الأزمات الداخلية: أزمة اقتصادية خانقة أفرزتها سنوات الحرب مع إيران، أزمة سياسية وشرعية نتجت عن الطريق المسدود الذي أدت إليه سياسة الحزب الواحد والدكتاتور الأوحد، أزمة منطق تفكير يتغذّى من الخرافة والوهم، أكثر مما يتغذّى من حقائق التاريخ والواقع. ولكن شرط الإمكانية الذي فجّر بؤرة الأزمات هذه، والذي هو في الوقت نفسه أداة لجمها، كان يكمن قبل كل شيء في عسكرة الدولة، الأمر الذي جعل العقلية العسكرية تتحكم في معنى التطور والتحديث، في استخدام العِلم والتكنولوجيا، وفي قيم المواطنة والأخلاق. وقد حوّل هذا العامل بشكل خاص سياسة الحرب والعدوان، الى ان تكون الاحتمال الداني والوشيك بدون منازع. فبالحرب وحدها يمكن لهكذا دولة ان تتحسس وجودها وحدودها، وان تمارس فعلها في صنع التاريخ.

من الجانب الآخر، فلم يكن إمام الولايات المتحدة وبعض حلفائها الغربيين سوى الاستجابة " الغريزية " للتحدي المطروح (1). وهو تحدٍ ما كان يمكن ان يُحسم إلا لصالحها، ليس من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية وحسب، بل والقانونية أيضا. لقد ثبّتت الولايات المتحدة سابقة تاريخية في رصيدها، يمكن ان تقارن بموقفها من ألمانيا النازية، باستخدام القوة من اجل صيانة الشرعية الدولية، شرعية الأمر الواقع. وهكذا كأثر للتقوية المتبادلة

لمنطق المجابهة العسكرية والتصعيد أصبحت الحرب خيارا حتميا. فلا " المنازلة الكبرى " ولا " عاصفة الصحراء " كانت تبتغي اقل من التحقيق العملي من مبدأ السيادة للأقوى. ولكن، هل يصح تقديم استنتاج يقول بحتمية لا رادّ لها للحرب في لحظة تاريخية يتعزز فيها بشكل استثنائي منطق التسويات السلمية والمساومات السياسية والاعتماد الاقتصادي المتبادل؟. وبعبارة أخرى، لماذا أمكن لخيار الحرب ان يصبح أمرا مطلقا لا يقبل التجزئة والتأجيل؟. رغم ان هذا الخيار في الوضعية الملموسة التي نحن بصددها، وربما في أي وضعية أخرى، لم يستند الى مبررات أخلاقية كافية، إلا انه عكس مبررات واقعية قوية. وينبغي التأكيد هنا، تجنبا لأي سوء فهم، إننا معنيون هنا بطرح تفسير للوضعية أكثر من الدفاع عنها. من هذه المبررات:

1. ان احتلال وضم العراق للكويت قد قُوبل بإدانة دولية واسعة، توّجها قرار مجلس الأمن بإلزام العراق بالانسحاب تحت طائل استخدام القوة.
2. في حالة التغاضي المؤقت عنه، فانه كان يمكن لهذا الاحتلال ان يخل بالتوازنات الاقتصادية والعسكرية التي سادت المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة (خصوصا بلدان الخليج وإسرائيل). وبالأحرى، فان مواجهته ستضع المحور الامبريالي الرجعي في مستوى استراتيجي من التحكّم.
3. غباء التفكير السياسي للنظام العراقي الذي تجاهل الاحتمالات الوشيكة للكارثة الناجمة عن المواجهة العسكرية وظل مأخوذا باحتمال معجزة نصر عسكري على الولايات المتحدة وحلفائها، بعد ان أسكره ما بدا وكأنه نصر سياسي لقوة عالمثالثية أخذت العالم على حين غره.
4. توفر فرصة ذهبية لتجريب وتسويق الخزين الهائل من الأسلحة المودعة في ترسانة الولايات المتحدة وحلف الأطلسي.

لهذه الأسباب لم تتأجل ساعة الحسم طويلا، مما مثّل دحضا للرأي الذي ركّز أو راهن على إدراج هذا النزاع في سجل الإقليمية المزمنة. بالعكس فقد جاءت أزمة الخليج الثانية بمثابة اختبار للوضع الدولي الجديد: هل ان التسوية السلمية للنزاعات مفضّلة على سواها في كل الأحوال؟ هل يمكن للعراق ان يلعب دور شريك قوي للولايات المتحدة في تقرير مصير المنطقة والشرق الأوسط؟ لقد جاءت الإجابة بالنفي القاطع وهو ما فُسّر بطريقتين متناقضتين؛ ذهبت الأولى، انطلاقا من موقف واقعي، الى ان المجابهة العسكرية كانت تحصيلا طبيعيا للإصرار على العبث بثوابت سائدة في العلاقات الدولية. أما الطريقة الثانية فقد استثارتها سلبية " وعدوانية " القوى الكبرى، لتتساءل: إذا كانت افتتاحية النظام العالمي الجديد، المزمع تشييده على أنقاض الحرب الباردة وبلبنات الديمقراطية وحقوق الإنسان، هي حرب تكنولوجية مدمرة الى هذا الحد، فكيف ستكون فصوله اللاحقة؟. ان هناك مسافة قصيرة جدا، وفق هذا السيناريو الفنطازي، بين رؤية الأفق المفتوح للتاريخ وبين الانغلاق النهائي في ظلام حاضر تسوده إرادة الأقوى، بين انهيار مقاومة الرأسمالية في قارة وبين إخمادها في قارة أخرى.

ثانيا: ان استخلاصنا لحتمية الحرب، استنادا الى انه لا منطق المصالح المادية المكشوفة ولا منطق القانون المجرد قد أتاح خيارا آخر خلافها، يعني أيضا إسهاما في تحديد محتوى الحرب من خلال إعادة تشكيل السياق الذي اشترطها. ما سنحاوله الآن، لغرض الإجابة على السؤال الثاني، هو اختيار شكل الحرب، أي الكيفية والأبعاد التي أخذها فعل المجابهة العنفية، ليس بلغة الأرقام بل بلغة المفاهيم والمبادئ، الأمر الذي يضعنا مباشرة أمام مسألة تعريف الحرب. من المناسب هنا الرجوع الى النص الكلاسيكي " عن الحرب " للجنرال المفكر الألماني كارل فون كلاوسفيتس حيث أورد مفهومين للحرب. الأول، ويدعى المفهوم النسبي أو الواقعي للحرب، يتصورها كاستمرار للسياسة بوسائل أخرى (أو بوسائل عنفية كما اقترح لينين). أما الثاني، ويدعى بالمفهوم المطلق، فانه يحددها كفرض لإرادة احد الطرفين المتحاربين على الطرف الآخر وذلك باستخدام أكبر قوة متاحة من اجل تحويله الى حالة من العجز التام. يقول كلاوسفيتس في هذا الصدد " ان الحرب هي قضية خطيرة من النوع الذي يجعل الأخطاء التي تنبع من العطف هي الأسوء تماما. ان أكبر استخدام ممكن للقوة هو ليس، على أية حال، متنافرا مع استخدام العقل بصورة متوازنة " (2).

من الواضح ان هناك توترا بين وضع الحرب ضمن حدود مسبقة – سياسية أو قانونية – وبين نبذ أي فكرة للاعتدال والرحمة أثناء خوضها. وهذا التوتر، يسم، في الحقيقة، أي موقف لفهم فعل الحرب الذي لا يمكنه، من جهة، ان يظل مُساقا حتى النهاية بالضوابط الأخلاقية والقانونية التي بررته، متجاوزا بذلك احتمالات الخطأ في

التقدير والانجذاب الى المجازفة والانفلات في ردود الفعل .... الخ. أما من الجهة الأخرى، فان هذا الفعل مهما بلغت قدرته على التدمير لا يمكنه ان يبلغ نقطة العدم، لان تأثيره يبقى في كل الأحوال كميا وليس كيفيا (الاستثناء الرئيسي لهذه الفكرة هو الحرب النووية التي هي تهديد فعلي بمقدوره ليس فقط إفناء مقاومة الخصم بل أيضا إنهاء وجود كلا الطرفين المتحاربين، وهو ما أُطلق عليه بتوازن الرعب). وقد لمسنا من هذا التوتر بين الساسة والجنرالات في المراحل الأخيرة لحرب الخليج الثانية إذا أراد شوارتسكوف إبادة أكبر ما يمكن من القطعات العسكرية العراقية، في حين سارع بوش الى إعلان إيقاف الحرب لأنها قد حققت هدفها المعلن. ما طمح إليه الجنرال كان التحقق التام من عقيدته العسكرية الغربية: بلوغ النصر بأكثر الأسلحة فتكا وبأقل الخسائر البشرية. أما ما طمح إليه السياسي فكان تأطير الحرب للإبقاء على قدر من المصداقية لحجة اللجوء إليها كردع للعدوان. بعبارة أخرى فان التوتر الذي نعتبره مُلازما لظاهره الحرب هو بين المبادئ المجردة التي يستحضرها دعاة الحرب – والتي لا يمكنها في الظروف الملموسة إلا ان تنطوي على مصالح عادلة أو غير عادلة – وبين القوى العمياء التي تُستفز لغرض هذه المبادئ، أو بين الضرورات الأخلاقية التي تفترضها – والتي لا تستطيع بأي حال نزع سمة النفاق والازدواجية عنها – وبين الوسائل المادية التي في متناولها.

منطلقين من الاعتبارات انفة الذكر، يمكننا القول، كإجابة على السؤال التالي الذي طرحناه أعلاه، بأنه لا معنى لتساؤل عن مدى تجاوز الحرب لحدودها إلا بوجود افتراض بان ثمة حروبا نظيفة أو معتدلة وأخرى غير نظيفة ومتطرفة. بمعنى ان النوع الأول من الحروب ينطوي على عدالة الحجة مع دقة احترافية في التنفيذ، أما النوع الثاني فانه فاقد بالأساس للحجة ولضوابط العمل. وافتراض عقلي أو مثالي كهذا يجعل من الممكن إدخال النوع الأول من الحروب في جسد التاريخ باعتباره (أي التاريخ) ليس سوى تناوب دائم لوجهي الحرب والسلام، بالمقابل إخراج النوع الثاني من التاريخ والحضارة الإنسانية، لأنه يتقارع معها ويقود الى الانحدار نحو مهاوي البربرية.

ومع ذلك فانه التسليم بطبيعة وبايجابية ظاهرة الحرب – إذا ما تم خوضها ضمن قواعد محددة متعارف عليها – لا يخلو من مشاكل، منها ان سجل الحروب عبر التاريخ لا يظهر لنا سوى حروب فعلية وليس حروبا افتراضية. وفي هذه الحروب الفعلية تجتمع الحجة الإيديولوجية (التي تسعى عادة الى تغليف المصالح الأنانية للطبقات الحاكمة بشعارات الدين والوطن والإنسانية) مع السلوك التدميري الغريزي والدوافع العدوانية للأفراد. أما المشكلة الآنية فهي ان الحرب في عالمنا المعاصر قد بلغت بفعل تطور التكنولوجيا الحربية النقطة التي ينبغي استثمارها كوسيلة، على الأقل، لحل المشاكل الدولية. فما عادت المسالة اليوم هي تبرير حروب نظيفة وإدانة أخرى غير نظيفة، بل هي مسالة الموقف من الحرب كحرب. وإذا فُهم هذا الرأي على انه يوتوبي النزعة فإننا سنكون عندئذ ملزمين بتوضيحه. فلا جامع لرأينا هذا مع أي منطلق رغائبي يسعى الى تدارك الحرب في نفس اللحظة التي تكون فيها مقدماتها الضرورية قد مكثت على المسرح. وبالعكس فانه، بدلا من ان يتغافل عن أسبابها ليُفجَع لاحقا بعواقبها، ينطلق من رفض الحرب كوسيلة لحسم الاختلاف أو لاستشعار عظمة روح الأمة أو لانجاز تطورٍ تاريخا مطلوب.

وللتدليل على موقفنا هذا يكفي تأمل المفارقة المأساوية لحرب الخليج الثانية التي برزت في البداية كتنافر مطلق وعدم اعتراف إستراتيجي بين طرفيها، ولكن سرعان ما انتهت كحدث " عادي " استهلكته وسائل الإعلام وطوي في أرشيفات الدوائر السياسية. بين الادعاء الرسمي العراقي بحرب أو " جهاد " في سبيل انتصار الحق (أو كما صار يتردد أخيرا كصمود ضد تحالف عدواني بقيادة الولايات المتحدة) وبين ادعاء الولايات المتحدة بحرب نظيفة بمواصفات متعهد ذي خبرة طويلة، طُمِست حقيقة الحرب. وما كان للنتيجة ان تكون غير ذلك للأسف. فأكبر الحروب في عصرنا يمكن ان تكون في نفس الوقت أكثرها لا مرئية. كيف يمكننا توقع حرب بمديات أخرى، أكثر إنسانية، إذا ما اعتبرناها بالأساس نتاجا لتصادم قوتين عدميتين؟ (مثّل النظام العراقي باعتقادنا قوة عدمية ذات أثر محلي موجه بالأساس ضد إنسان وتاريخ العراق، بينما مثلت الإدارة الأمريكية قوة عدمية ذات بعد عالمي تنزع الى فرض نوع من التجانسية السياسية والحضارية). وتصادم كهذا كان يُنذر دائما بالأسوء: التلويح باستخدام النووي التكتيكي من قبل الولايات المتحدة، تمكّن العراق من استخدام صواريخ حاملة لمواد كيمياوية، اشتراك إسرائيل المباشر في الحرب. حقا ان أي عراقي شريف ما كان ينتظر مصيرا كهذا لوطنه. النظرة الواقعية للأشياء لا تستقيم كما يبدو بدون حسٍ بالسخرية المريرة. وهذا ما ينبغي تذكره في اللحظات العصيبة منذ عرفنا بوجود شخص بيننا وفينا اسمه " سعيد أبو النحس المتشائل ". وقد وجدت هذه النظرة تعبيراتها في مواقف قوى عديدة،

بينها المعارضة العراقية، حاولت من جهة تدارك نشوب الحرب بالدعوة الى إزالة الأسباب الموجبة لها، ولكنها، من الجهة الأخرى، لم تؤخذ عاطفيا بما كانت قد استشرفته: هول الحرب. عكس ذلك فان مشهد الحرب قد افرغ أولئك الذين كانوا لأول وهلة مهوسين به أو مغرورين بجدواه. فبالنسبة لهؤلاء قبل غيرهم – ربما بسبب تناسيهم المفاجئ لحقيقة ان رهانهم كان على حرب فاصلة من شانها ان تجلب انقطاعا حاسما في تاريخ المنطقة، أو بسبب سوء تقديرهم لموازين القوى المتجابهة، أو أخيرا، بسبب خذلان نتائج الحرب لتوقعاتهم السحرية – بدت الحرب كما لو أنها قد تجاوزت حدودها. ولكن هل كان هذا التجاوز، الذي لا يمكن فصله عن مفهوم وعن واقع الحرب كما بيّنا سابقا، أكبر من تجاوز المندفعين إليها على حقائق الواقع ومسلمات الحس السليم.

ثالثا: أخيرا فانه للإجابة على السؤال الثالث، لا بد من الاعتراف بان أزمة الخليج الثانية قد وفّرت مصدرا مثاليا لتشويش والتباس المفاهيم. إذ هي نجحت في ان تخترق طوليا وعرضيا المواقف والإيديولوجيات السياسية جاعلة العربي يقف ضد العربي، والمسلم ضد المسلم، واليساري ضد اليساري، واليميني ضد اليميني. فتقاطعت الاجتهادات وتضاربت الرؤى وصارت " أم المعارك " أشبه بدمية كل صار يحاول ان يلبسها زيّه المقموع سواء استجلبه من الماضي أم الحاضر أم المستقبل، بل وهناك الكثير ممن أغرتهم لعبة الخلط بين المعطيات المباشرة والمسبقات المتوارثة، وبين صلابة الواقع وهلامية الخيال. ان السر الأكبر لهذا الحدث يكمن ربما في تزامن حضوره العاري مع غيابه وعسره مع انبساطه المرتجى. ولهذا أصبح موضع الرهان فيه هو معناه ومردوده القريب والبعيد وليس ماديته. ولكن هذا لم يعدم ظهور بريء يقول في المشهد الصاخب بان الملك عارٍ! الحرب الفاصلة قالت ذلك وفرضته على الجمهور المخدوع. " نقطة البداية " الجديدة تحولت الى نقطة العودة الى الوراء... الى الانغلاق في زمن كثيب.

الشيء الأكيد رغم هذا هو ان الحدث في وقته، قبل الحسم العسكري، كان واقعا في طور الصنع، كان أشبه بلحظة وهمية بين النجاة وبين الهاوية على مستوى المنطقة بأكملها، وهو ما برر الأخذ بالمنطق الشكلي للتفكير/ أما/أو. فإما مع دكتاتور العراق بغض النظر عن سجله غير المشرف وإغراضه المشبوهة أو مع الولايات المتحدة وحلفائها بغض النظر عن الدوافع التي غذّت موقفها للدفاع عن الكويت و " لنصرة شعبه المسالم ". وكان من المتوقع ان يميل رأي الشارع العربي الى الاختيار الأول مؤكدا بذلك أكثر أشكال التسيّس سوءاً ولا مبدئية. في تلك اللحظة النادرة أسقط في يد المعارضة العراقية – وربما أغلبية العراقيين داخل العراق وخارجه – التي وجدت في غزو الكويت دليلا قاطعا على موقفها من نظام بغداد. في تلك اللحظة النادرة في التاريخ تمكنت المغالطات من أذهان الأذكياء، وتهيأ للأكثرية ان " الحسم " قريب وان غض النظر عن السجل المروع لنظام " وطني " و " قومي " ضرورة أخلاقية. ولكن ماذا عن حرب الثماني سنوات مع إيران؟ ماذا عن البطش والاستبداد الذي هبط بالإنسان العراقي وبقيم التمدن والثقافة الى الحضيض؟ لا جواب، لان الفصائل الثورية كانت مشغولة باستثارة أكثر أشكال التضامن بدائية، مفتعلة التركيز على الخطر الخارجي للامبريالية، على " الحملة الصليبية الجديدة " المجهزة ضد دار الحق والكرامة القومية! أما " أهل العلم " – ممن أيدوا حاكم العراق – فمنهم من أفتى بالجهاد ضد الغرب الكافر، ومنهم مَن " نظّرَ " بطريقة مستقيمة لا اعوجاج فيها ضد مصالح امبريالية المركز وعدوانيتها. وهكذا فانه بسبب التفكير النظري للأقلية أو الاندفاع العنيف ولكن غير العفوي للأكثرية برز دكتاتور العراق فجأة وكأنه رافعة لمشاكل المنطقة وأزماتها المستفحلة. وليس هناك اعتراض كبير على هذا ما دامت إحدى السمات المميزة للإيديولوجية هي تجسيدها للمشاكل الحقيقية بأشكال ووسائل وهمية ومزيفة. الاعتراض الفعلي عن حقيقية المشاكل التي تجعل أصحابها يستجيبون تلقائيا " لرافعة تاريخية " مغرقة بدرجة غير اعتيادية بما هو غير مرغوب: قمع وعسكرة عنصرية وعدوان، ظلم وخداع. ان هذا التوافق قد برر أحيانا الاستنتاج بأنه في حالة تمكن الدكتاتور من تمرير عدوانه مرة أخرى (كانت المرة الأولى مع إيران) وبالتالي صورته كبطل محرر، فان ذلك سيكون بمثابة علامة اختلال جدي في الذات و (المخيلة) العربية المعاصرة. ان المشكلة الرئيسية للتفكير بمنطق أما/أو تكمن في تحويل الاختيار على المستوى الوجودي، الى قسر، وعلى المستوى السياسي (الجماعي) الى فصل بين الرؤية والتجربة. وهذا يتحقق من خلال منح أسبقية للمجردات والعموميات (من قبل المحلي ضد العالمي والوطني ضد الأجنبي) على الوقائع والممارسات، إذ تتحول التفاصيل الملموسة والمستجدة الى مادة طيعة لنظام القواعد الراسخة للمعرفة الصحيحة! فعلى سبيل المثال، ان هذا المنطق لا يعني باختيار حقيقة موقف كموقف العداء للامبريالية – وهو موقف أصبح بصورة متزايدة ذا دلالة اسمية لا غير – من خلال الكيفيات التي يتجلى فيها والعواقب التي

يمكن ان يحرّضها في شروط محددة، بل يعني بإمكانية تجيير هذا الموقف لصالح نظرة إيديولوجية محددة. على النقيض من هذا فإننا نقترح نظرة تبتدئ من تحليل الأصول والبواعث والغايات الفعلية للموقف، وليس من التصنيفات الخارجية المعطاة له. ان التركيز على محتوى الموقف ودلالاته الداخلية سيساعد بلا شك على استرجاع قيمة حقائق إنسانية عامة كحقائق العقل والحرية التي هي أول ضحايا المزايدات التي تعلق الثابت باسم المتغير والجوهر باسم العرضي. ليس هناك في هذه النظرة أسبقية لما يمكن تسميته بلحظة الانغمار (لحظة المعايشة الفعلية لما هو مشخص وفعلي) على لحظة التجرد (لحظة التأمل والتصور الجمالي). ولكن هناك تاكيداً ما على انه لا معنى للحظة الأولى بمعزل عن الثانية؛ فبدون معايشة مباشرة يمكن ان تتحول لحظة التجرد الى شكل أو قالب دون مضمون، كذلك فانه بدون قدرة على تأمل الكل تصبح المعايشة مضمونا مبعثرا يفتقد الوحدة. إذن فهاتان اللحظتان الأساسيتان للتجربة الإنسانية هما منفصلتان ومتداخلتان في نفس الوقت، إنهما أشبه بوجهي العملة الواحدة لا ينتجان قيمتها إلا من خلال تمايزهما. بعبارة أخرى، إننا لا نملك الإقامة الدائمة في إحدى هاتين اللحظتين لنستجوب الأخرى، لان حضورنا الحقيقي هو بيننا رغم ان ذلك لا يتكشف لنا إلا بَعديا (في التجربة العملية لا يمكننا ان نفصل بين اللغة وبين الواقع أو بين القصد وموضوعه.

ولغرض التوضيح يمكن إيراد مثالين: أحدهما منطق التفكير الذي حاول البقاء في موقع وسطي بين الوقائع الصارخة والتجريدات الميتة، أما الثاني فهو منطق التفكير الذي جرفته الوقائع الزائلة وانجرف بها أو ضل حبيس التجريدات. تجسد المثال الأول في موقف من كان يعرف، بحكم المعايشة أو بحكم قابلية عدم النسيان الاختياري، ان إبطال احتمالات الكارثة التي كانت محيقة بالعراق وبالمنطقة يبدأ من إزالة أسبابها المباشرة؛ وتتسلسل حجج هذا الموقف كالأتي :

1. لا يمكن فهم الأزمة إلا ارتباطا بفهم طبيعة النظام العراقي ليس فقط من حيث إيديولوجيته وقوانينه وسياسته الخارجية، بل وبشكل رئيسي من حيث طبيعة الأفراد الذين يمثلونه.
2. ان احتلال الكويت من قبل نظام بمواصفات بغداد لم يكن، رغم طابعه المفاجئ، مصادفة. انه بالأحرى فصل آخر من نزعة مستحكمة تبدأ بالتنافس الخارجي والتوسع وتنتهي بإشاعة حالة من التدمير الذاتي.
3. ينبغي التمسك بقرارات مجلس الأمن الدولي التي اتخذت ضد النظام العراقي، كما هي في الظاهر، لأنها استندت بالأساس على حجة قانونية رصينة: إدانة عدوان دولة على دولة أخرى وإلحاقها بالقوة.
4. رغم وجود مصالح متناقضة في العلاقات الدولية فانه ينبغي الارتكان الى الأبعاد الموضوعية والشمولية للمبادئ التي تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول .

ان أحكام القيمة جاءت سلبية في النقطتين الأولى والثانية بمقدار انطوائها على عدم التعاطف مع النظام العراقي ومع الأدوار التي يدعيها لنفسه، ولكنها – أي أحكام القيمة – أصبحت ايجابية في النقطتين الثالثة والرابعة. إنها تؤكد على ضرورة التمسك ببعض المبادئ والمسلمات في العلاقات الدولية، وهي مبادئ ذات صلاحية ونفاذ شكليين ولكنهما مهمان جدا رغم ما يزخر به الواقع من تنازع في المصالح وتباين في التأويلات.

أما المثال الثاني فانه تجسد في موقف لم يعني بأصل الأزمة قدرَ عنايته بتوظيفها لغايات محددة. وتتوالى حججه كالأتي:

1. لا يغير كثيرا في السياق الناشئ (عقب الأزمة) التوقف جديا عند الطبيعة الخاصة للنظام العراقي إذ انه ليس نظام الدكتاتورية الوحيد في المنطقة وسوف لن يكون آخرها.
2. ان احتلال جيوش هذا النظام للكويت يجئ، بغض النظر عن ردود الفعل التي استثارها، كعامل تحريك وزحزحة للأوضاع الراكدة في المنطقة وخصوصا ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ينبغي التعامل مع هذا الاحتلال كحقيقة عادية في الصراع من اجل انتزاع حقوق " الأمة " وتطمين مطالبها.
3. ان قرارات مجلس الأمن ضد العراق فشلت في رؤوية المسببات الفعلية للازمة، ولهذا يلزم بالتالي، من اجل تطمين حقوق العراق المشروعة، إيجاد حل عربي – عربي للازمة، حل مُستمد من الأعراف العربية المعمول بها وليس من المبادئ المجردة للقانون الدولي.

4. مادامت القرارات الدولية في صيغتها المكتوبة مفتوحة دائما لتأويلات ضيقة، ومادام بعض هذه القرارات يولد بأنياب قاطعة وبعضها بدون أنياب، فانه من غير المجدي بمكان التعويل على موضوعية أو شمولية القاعدة القانونية. ان إخضاع بعض القرارات الدولية للتسويف والتجاهل من جهة، وخرق مبادئ القانون الدولي من الجهة الأخرى لا يمكن إلا ان يسوق المرء على الاعتقاد بان القانون هو ليس غير وسيلة للإيهام بالحق وبالعدالة، انه حجاب خادع للتمويه على إرادة الأقوى. ورغم الصحة الظاهرة لهذا التشخيص فانه قد يخدم أيضا كوصفة لإعلان حالة ما من الفوضى والعنف، حالة لها منطقها السفسطائي وأسلحتها المدمرة كما رأينا.

كخلاصة يمكن القول بان الخلاف بين الموقفين المذكورين لا يقف عند حدود اختلاف في التأويل (بين مثلا التفسير المتصلب والتفسير المعتدل للقاعدة القانونية) لان التأويل يفترض أساسا وجود ما هو ثابت (المعنى) وما هو متغير (الدلالة). انه بالأحرى خلاف بين القانون والحق. فالموقف الأول يصر على رؤية ما حدث (العدوان على الكويت) على انه خروج على القانون من دون ان يضمن ذلك بالضرورة إغفال حقيقة ان هذا ليس الانتهاك الوحيد لان ثمة، على الصعيد العالمي، انتهاكات عديدة تشمل حقوق البشر (بسبب الاستعمار والاستغلال والتسلط) وحقوق البيئة. ومع هذا فرغم الإمكانية المفتوحة للتجاوز عليه من جهة أو عدم تكامله من الجهة الأخرى، فانه لا بديل عن الرجوع الى القانون نفسه لأنه – خصوصا في لحظة الأزمة – أقرب النقاط الى الحس العام والعقل.

أما الموقف الثاني فانه بتشكيكه بعدالة القانون أو، بصورة أدق، بصدق أولئك الذين يتحمسون لتطبيقه بطريقة انتقائية ينتهي الى الإقرار بوجود علاقة استبعاد بين القانون (المكتوب) وأحق (المسلوب). فالحق لا يفهم نفسه هنا من خلال القانون ما دام هذا الاخير ملوثاً باثار من هو أقوى، بل من خلال تمثيله لنفسه كمطلب مجرد للقوى الهامشية ضد القوى المركزية، للدول العالمثالثية ضد الامبريالية. وأكثر الأشكال ملموسية لهذا التمثيل هو العنف (إرهاب أو حرب) كرد على وضعيات غير متكافئة وغير عادلة. ولكن بدلا من بلوغه غايته المعلنة فان العنف، إذا تحول الى رؤية ومهنة، لا يسهم إلا في تعميق افتراق السياسة عن التاريخ ومصالح طبقة السياسيين عن مصالح طبقات الشعب. ففي ذروة انفعال أصحاب هذا الموقف لانبجاس لحظة " الحق " على لسان دكتاتور العراق ضد الامبريالية وركائزها المحلية، أغراهم تجاهل عنيد لحق شعب العراق وشعوب المنطقة في العيش بكرامة وديمقراطية وسلام.

رابعا: المفارقة الصارخة لازمة الخليج الثانية تكمن في ان حدوثها في غير شرطها التاريخي المناسب لم يأت إلا لتأكيد الشرط التاريخي القائم فعليا. ان اعتبار هذه الأزمة كواحدة من اكبر المجابهات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة قد يعني أيضا اعتبارها واحدة من أكبر الحماقات السياسية المعروفة. ما أتاحته إدانة المجموعة الدولية لاحتلال العراق للكويت هو التأكيد على أسبقية الحجة القانونية على الحجة الإيديولوجية في العلاقات الدولية. فلم تنقسم دول العالم هذه المرة، ابتداءً من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وانتهاءً بأصغر دولة حول شرعية أو لا شرعية هذا الاحتلال. حقا انه على المستوى الأعمق فان هناك دوافع مختلفة بل متناقضة في تصور الكيفية التي ستطبق فيه هذه الإدانة، إذ لا يغفل ان تكون مصلحة دولة مثل كوبا في رفض هذا الاحتلال مشابهة لمصلحة الولايات المتحدة. ولكن ما يهمنا هنا هو البعد الشكلي لهذه المسالة: لا أساس قانوني هناك لقبول حالة عدوان مكشوف لدولة على دولة أخرى مهما كانت الظروف والذرائع. واهتمامنا بهذا البعد الشكلي للقانون هو لان النظام العراقي كان يعوّل لأجل تمرير احتلاله للكويت على إحياء منطق الحرب الباردة في التعامل معه. وهنا يكمن الوجه الأول من المفارقة، أما وجهها الآخر فانه يمس، كما نظن، العمق الحقيقي للازمة التي لم ينفصل اندلاعها ومعالجتها عن ضروراته. انه الشرط المعاش الذي هو شرط الرأسمالية المتأخرة حيث يمكن تمييز ثلاث سمات عامة فيه هي الشمولية، الفوضوية واللاعدالة.

ويمكن القول باختصار شديد ان السمة الأولى تشير الى ان الرأسمالية المعاصرة قد أرست بدرجة لا مثيل لها حقيقة نظامها كنظام عالمي، وذلك من خلال الدور المهيمن للشركات فوق القومية، تفريق مراكز الإنتاج وتعميم النزعة الاستهلاكية. وتشير السمة الثانية الى ان تعاقب التقلبات والأزمات الملازمة لهذا النظام منذ نشوئه، والتي بررت ظهور ردود أفعال قوية ضده من أبرزها الماركسية – وقد منحته ديناميكية عالية لا يمكن مقارنتها بأي نظام آخر عرفه التاريخ. يصعب، في الحقيقة، توقع حدوث مثل هذه الديناميكية لولا مسلّمتين إيديولوجيتين اثنتين: مسلمة

التقدم (العلمي والتكنولوجي بالدرجة الأولى)، ومسلمة الإصلاح الجزئي .(peacemeal engineering) أما السمة الثالثة فان من أبرز مظاهرها هو عدم تكافؤ العلاقات التجارية بين ما يسمى بالشمال والجنوب، التبعية البنيوية والاستغلال على الصعيد العالمي، ديون البلدان النامية، تضخم مبيعات الأسلحة والفقر والمجاعة التي تهدد أصقاعا واسعة من العالم. وبإيجاز فان لا عدالة الشرط الإنساني المعاصر تتجسد في شموليته التي هي شرط الإمكانية لحركة فوضوية تتجاوز حدود العقلية والتنظيم البعيد المدى .

ان ظاهرة النظام الدكتاتوري في العراق، ما هي إلا إحدى التغييرات المتطرفة والأورام الخبيثة للاعقلانية ولا عدالة النظام الرأسمالي العالمي. ما يهمنا تحديدا من هذا الوضع الملوّث الذي يشمل الفعل ورد الفعل على الصعيد العالمي هو التعرض لتلك الظواهر السياسية – من نوع النظام العراقي، التي عكست استجابة تلقائية ومارست إعادة إنتاج لذات الشرط الذي تمردت عليه. ان نقد الرأسمالية كنظام اقتصادي وكأيديولوجيا لا يكتمل برأينا دون نقد مبادئ وسياسات تلك الأنظمة التي اختارت الوقوف علنا في مواجهة هذا النظام وهذه الأيديولوجية – فما نشهده في الواقع يمثل ليس فقط الحقيقة الكونية للرأسمالية المتأخرة بل وأيضا الحقيقة المحلية للسياسات النقيضة لها من قومانية وسلفية دينية، بعد ان استنفذت طاقاتها بإحياء روح ماضي بكر، أو باستحضار مملكة مستقبل وهمي، لم تبدو هذه السياسات مؤهلة عمليا سوى لتسريب أزمة الآخر ومراكمة أزمة الذات.

(1) لقد استفاض الأستاذ عامر عبد الله في إيضاح هذه النقطة. انظر مقاله المهم في العدد 234 من ث.ج ص ص 26 -55.

(2) كارل فون كلاوسفيتس: عن الحرب (بالانكليزية)، مطبعة جامعة برنستن 1976، ص 76 .

* الثقافة الجديدة، العدد 242، شباط 1992، ص 76 - 87

نظرة في الأزمة الأخيرة *

كامل شياع

مرة أخرى يتفاقم التوتر في خليج الأزمات، ومرة أخرى تتدخل القوة لرفع سوء الفهم أو لتأكيده، بينما صارت تنبعث من جديد، هنا وهناك، التساؤلات في الأسباب والغايات والأبعاد. المواقف وردود الأفعال على الضربات العسكرية الأخيرة للعراق عديدة ومتضاربة، ذلك لأنها، كما هو الحال دائما، لا تتعامل مع الحقائق الملموسة بذاتها بل من خلال تأطيرها بتصورات مسبقة (عالمية أو شعبية، عملية أو خيالية) لمصير المنطقة والعالم. ما شهدناه في الأيام الأخيرة من دروس محدودة في استعراض القوة سوف لن يضيف إلا اختلافا الى الاختلاف الذي قسّم الرأي العام العربي منذ نشوب أزمة الخليج الثانية عام 1990. فهناك بيننا من بشّر بان اندفاع الولايات المتحدة وحلفائها لتحرير الكويت كان جزءا من مخطط استراتيجي بعيد المدى للهيمنة على المنطقة والاستفراد بشعوبها وبثرواتها. ان ما صرنا نجابهه كعرب من خلال حالة العراق – كما يواصل أصحاب هذا الرأي – هو ليس غير عنصر جديد من هجمة الامبريالية الغربية. وتلازم وضوح الحجة هنا مع طريقة متميزة في دمج الحقائق الجزئية بلغة بلاغية عرمة، الالتزام المبدئي بهذيانات لاوعي الضحية (بالمعنى السياسي للكلمة) والتاريخ الفعلي بالمعتقدات الأخروية الخلاصية. من الناحية العملية وحّد هذا الرأي بعض القوى اليسارية أو المتياسرة مع القوى الاصولية الشعبوية من حيث ان كليهما ألقى، كل لأسبابه الخاصة بالطبع، ثقل الإدانة على قوى الخارج.

مقابل هذا ظهر رأي آخر ما كان مستثارا بما تبغيه قوى الخارج بقدر استصارته بما جلبته علينا قوى الداخل (الأنظمة السياسية بشكل خاص) من طرق مسدودة وكوارث. فلا معنى هناك لإدانة قوة الخارج، هذه الإدانة التي رهنت دائما على أنها سيف ذو حدّين يكرر ويضلل، قبل ان تتم تسوية مشكلة الداخل. وهذه تتم عبر إيجاد تركيبة سياسية تضمن حدا مقبولا من الاستقرار والعقلانية، تركيبة ينسجم فيها محتوى التحديث المطلوب مع شكله السياسي والفكري. ان نظام الأولويات المقترح هنا هو نظام إجرائي لان الداخلي والخارجي تربطهما، رغم تمايزهما، علاقة تداخل واعتماد متبادل. فالأنظمة الدكتاتورية، في منطقتنا مثلا، لم تعكس فقط الخصائص الاجتماعية والسياسية لواقعها المحلي بل وأيضا خصائص التناقضات العالمية التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية. وقيمة إحالة الأولوية الى العامل الداخلي هي ان العامل الآخر (الخارجي) سيظل دائما غير مؤاتٍ لنا إذا ما عجزنا عن تنصيب أنظمة حكم تحترم مسؤوليتها إزاء مصائر شعوبها وتكف عن اجترار مشاعر الحيف والمظلومية، أو لنقل تتجنب اكساءها بعدا لا تاريخيا.

انطلاقا من هذا الرأي أُعتبر عدوان العراق على الكويت مثالا للطريقة التي يستجيب بها النظام الحاكم في العراق لأزماته الداخلية: خنق أزمة بأزمة أخرى (أي الأزمة الداخلية بالأزمة الخارجية). وخلافا لكل ما سبقها فان مغامرته تلك قد توافقت، قصديا أو عبر المصادفة، مع بداية انسحاب الاتحاد السوفيتي سابقا كقوة عالمية، ومبادرة الولايات المتحدة للبروز كقوة عالمية وحيدة ومقرّرة. ما وفرته أزمة الخليج الثانية هو محك الاختبار الضروري لهذه الإمكانية. وجاءت النتيجة لتخبرنا، بالإضافة الى كل ما شهدناه وعرفناه، بان زمن الحروب الكبيرة التي يؤمل منها تدشين عصور تاريخية بديلة قد تأجل الى حين – قد يطول – من الزمان. ما بقي على السطح هو، بالأحرى، حروب صغيرة (أهلية أو بين الدول) متأثرة أكثر ما يثير فيها هو فداحة العنف والتدمير. ولكونها غير ذات أفق، من حيث أنها لا تمثل أكثر من ردود فعل يائسة على وضعيات غير مرغوبة، فان القوى العالمية المهيمنة لا تقابلها إلا بالتجاهل أو المحاصرة أحيانا وبالإخماد الفوري أحيانا أخرى. ان الأمثلة في المشهد الدولي المعاصر أكثر وضوحا من ذكرها بالاسم.

بخصوص العراق فان الضربات التي وجهت إليه مؤخرا تدفعنا الى التساؤل ليس عن مبدأ ممارسة السياسة عبر أسلوب القوة بحد ذاته، بل عن الشريط والكيفيات التي تستخدم فيها القوة من قبل طرف على طرف آخر لعدم إيفائه بـ، أو انتهاكه لـ، مبادئ القانون والاتفاقيات الدولية. فإذا كان اللجوء الى القوة يحبرنا بان الطرف الذي لجأ إليها هو قوي بالفعل، فانه أيضا يخبرنا باحتمالات متعددة لسوء الاستخدام. وليس سوء الاستخدام هذا شيئا آخر سوى التعبيرات الارادوية للقوة من اجل القوة. فالنظام العراقي مثلا جرّب أكثر من مرة إغراءات القوة العمياء، ثم جاء

الآن دور الإدارة الأمريكية وحلفائها لتجريبها وان ظهر ذلك ممزوجا بمطالب الشرعية الدولية. وهذان المثالان وسواها يبرران، من حيث المبدأ، القول بان الميل الى إساءة استخدام القوة هو أمر وارد بغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية أو التاريخية أو الأيديولوجية، التي لا تؤشر إلا الى اختلافات في الدرجة لا في النوع. بكلمة أخرى، فانه يصح من دون إرجاع الميل لإساءة استخدام القوة الى عوامل ثقافية وسياسية جوهرية (ميتافيزيقية).(

ان إشارتنا الى انعدام المبررات المقبولة لاستخدام القوة من قبل الولايات المتحدة وحلفائه لا يعني بأي حال ان الحاكم بأمره في العراق كان بمعزل عن دفع الأمور سريعا نحو التأزم مستفيدا من اقتراب نهاية فترة حكم الرئيس الأمريكي بوش. حدث هذا التأزم على خلفية تنصّل وعدم اعتراف النظام العراقي بالنتائج الفعلية المترتبة على هزيمته في مغامرته العسكرية في الكويت. إذا واصل النظام، تأكيدا لعدم اعترافه اللفظي والعملي، سياسته " الجهادية " كما لو ان ما حدث حتى الآن، على هوله، كان مجرد معركة في حرب لا ينبغي لها ان تنتهي ابداً. وربما كان هكذا تمثيل للواقع، بجعله من " خصوصية " الحق نقيضا " لعمومية " القانون، هو الاحتمال الأخير للنظام لإسباغ شرعية ما على حكمه، شرعية تتأتى من التظاهر كما لو انه يحمل حقا رسالة تاريخية. ولكننا نلاحظ ان هزيمته في حربه الأخيرة قد جلبت – بجانب نتائجها الميدانية – هزّة عميقة لسبب وجوده: الحكم باسم الأمر الواقع من حيث انه، حسب تبجحاته، قوة مقتدرة داخليا وخارجيا. وبدلا من الرضوخ لنهايته الطبيعية: التنحي الفوري أو التدريجي عن الحكم، احتفل بحلول بداية جديدة ونصّب نفسه لها. فحول اسم البلد من " أنثوية " الجمهورية العراقية الى " ذكورية " جمهورية العراق، وضيّق قاعدة الحكم ليصبح أبوياً – عائليا، وأبقى ملف الحرب مفتوحا نكاية بمصالح الوطن والشعب وبحثا عن مصداقية مستحيلة لمعانٍ صوفية كالسيادة الوطنية والكرامة والصمود .... الخ. وعندما أصرّ على مواصلة سياسته التقليدية في القبضة الحديدة ضد شعبه ظهرت على الخارطة منطقتان آمنتان شمال العراق وجنوبه. ليس هناك في هذا التدهور أي مفاجاءات: فالقمع يزعزع شرعية نظام الحكم (أي نظام حكم) وزعزعة الشرعية تعبّد الطريق للتدخل الخارجي.

إحدى وجهي المشكلة العويصة التي تواجهنا هو ان نظام الحاكم بأمره في العراق لا يريد ان يرى تبعات سياسته التي أدت بالعراق لان يكون محكوما بشكل مضاعف: كدولة ملزمة بقرارات بسبب خرقها القانون الدولي، وكدولة خسرت حربا ليس أمام القانون بل أمام دول أخرى. أما الوجه الآخر لها فيكمن في ان الولايات المتحدة مستعدة أكثر من أي وقت سابق للجوء الى القوة من اجل تأديب " العصيان " العراقي وضبط إيقاع منطقة الخليج. يمكن ان تُفهم الضربات الأخيرة التي وجهت الى العراق كما لو أنها أشبه بتصويب اطلاقات وداع حاكم الى صدر حاكم آخر، أو كما لو أنها تتويجا لعامين من سياسة المناورة والابتزاز والشدّ والإرخاء. وقد تميل كفّة الرأي العام لصالح هذا الطرف أو ذاك. ولكن من المؤكد ان بقاء الشعب العراقي في حالة وقف التنفيذ، معوَّقا خارج التاريخ، هو من مسؤولية نظام انتهك سيادة الدول مرارا اقتفاءً لأوهامه الخاصة، ولكنه تلكأ حتى الآن في ان " يغامر " لإنقاذ شعبه التي تصدعت بحربين كبيرتين واختنقت بالحصار الاقتصادي والإرهاب.

27/1/1993

*** الثقافة الجديدة، العدد 253، كانون الثاني – شباط 1993 (ص 30 – 32)**

مثقف بادئ الأوهام

كامل شياع

هناك، ثلاث افتراضات أساسية يقوم عليها مقال الأستاذ محمود صبري المعنون " المثقف والسياسة والاستبداد " والمنشور في العدد 256 من " الثقافة الجديدة ". هذه الافتراضات هي الكلية، المستقبلية والانسانوية. وتعني على التوالي نظرة شاملة تمسك بجوهر الظواهر الطبيعية والاجتماعية المختلفة، إيمانا لا محدود بالمستقبل كغاية حتمية تلئم تجزؤ واستلاب الحاضر، وتسليما بان الإنسان صانع التاريخ وسيد لمصيره. تأخذ هذه الافتراضات، ارتباطا بالمثقف موضوع المقال المشار إليه أعلاه، الصيغة التالية: ما دام من الضروري للمثقف ان يكون كلي الرؤية، مستقبلي النزوع وانسانوي المثقف، فانه ينبغي له إتباع طريق المعرفة العلمية، التي تستند على مبدأ الترابط العام والتفاعل المتبادل للظواهر المختلفة. وكل هذا يجد تلخيصه في الاقتباس الآتي: " الثورة العلمية – التكنولوجية تضع أمام المثقف إطارا جديدا يربط بين مفهوم ثقافة واحدة تلتقي فيها كافة فروع المعرفة في سياق علمي، ورؤية أكثر وضوحا وإقناعا لعالم مستقبلي من الجمال والوفرة والحرية " ص 310.

وبمقدار ما يتعلق الأمر بالمثقف فإننا سنحاجج أولا: بأنه حتى لو جعل المثقف من المعرفة العلمية الإجمالية مثالا له، فان علاقته بالعلم ليست مباشرة بل تمر عبر حدّين توسطين هما الثقافة والسلطة، وثانيا: ان المثقف المعاصر هو ليس بالضرورة ذلك المحمول على تركيب صورة شاملة للعالم وفق نموذج علمي. بالنسبة الى النقطة الأولى يلاحظ ان المثقف، خلاف الاختصاصي التكنولوجي(Technologue) ، مغروس في ثقافة محددة قد يسودها العلم أو قد لا يسودها. وبفضل هذه الثقافة بجديدها وقديمها، بلغتها ومعانيها واكتشافاتها ونظام إنتاجها المعرفي، يجد المثقف دوره ويجعل أفكاره وخواطره مفهومة وذات صلة بشعبه. لا يصح، إذن، لأجل تنصيب المثقف كقيّم على الحقيقة الكلية، النظر الى الثقافات ككيانات شفافة الحدود قابلة للصهر في ثقافة عالمية واحدة. وبالعكس، فان الثورة العلمية – التكنولوجية، التي يتخذها الأستاذ الكاتب كأساس لنشوء ثقافة عالمية واحدة تهيء الأرضية، تحديدا بفضل طابعها، للاعتراف بتمايزات ثقافية سبق لمشروع الحداثة الغربي ان طواها باسم واحدية الحقيقة والتقدم الخطي للتاريخ. وإزاء هذه الوضعية أصبح دور المثقف هو ليس الترويج للانعزالية الثقافية أو نقيضها – أي الاندماج الثقافي – بل تأشير اتجاهات التفاعل بين المحلي والعالمي، بين الاستمرارية والانقطاع وبين التمايز والوحدة.

أما بخصوص التوسط الثاني (السلطة) فإننا نجادل بلا إمكانية وجود علاقة مباشرة بين المثقف والعامل، وبين النظرية والتطبيق لأنها – أي العلاقة – تمر بالضرورة عبر الكيفيات الملموسة لتنظيم السلطة والتي قد تكون سائدة أو مسودة. ولهذا عند الإشارة الى ان الفكر يصبح قوة مادية حين يهيمن على أذهان الناس فإننا لا نستطيع ان نعفي أنفسنا من التعقيب بان نفس هذه القوة المادية ستهيمن على الفكر وتحرمه من استقلاليته النسبية. ولقد انتهى الفكر، لأكثر من مرة في التاريخ الحديث والمعاصر الى ان يكون ضد نفسه بفعل السلطة التي هي وراءه. ويمكن لهذا الغرض استذكار أكثر من مثال، من الشرق والغرب، لتنكر السلطات والحركات الثورية للفكر والمثقفين. وبالأحرى فبدلا من المفاضلة المجردة بين أسبقية السياسة على الثقافة، أو العكس كما حاول المقال، ينبغي الاعتراف، ما دامت السلطة هي توسيط لازم ضمن الشرط الحاضر أو المستقبلي للثورة العلمية – التكنولوجية، بان المسالة هي مسالة ادوار تاريخية يكون فيها المثقف تارة داخل نسيج النخبة السياسية، وتارة أخرى خارجها. وعليه ينبغي ان نتذكر بان الوجه الآخر للمثقف الذي ينتدب نفسه، أو تنتدبه ضرورات التاريخ، لان يلعب دور المشرع الثوري للمجتمع هو المثقف المفسر والاعتذاري. وإذ لا يستطيع المثقف في الحالتين إلا ان يعي نفسه كبوصلة للحقيقة، فان علينا أما ان نصدق ادعاءه هذا أو ان نرجعه الى إنشائه بالسلطة أو استيائه منها.

تفترض النقطة الثانية من محاججتنا بأنه لا يشترط بالمثقف في زمننا هذا ان يكون علموي النزوع ليتأهل لصفات المعاصرة والصدق والروح النقدية، لكن دون ان يعني هذا الحط من قيمة المعرفة العلمية وإيثار الذاتوية والظلامية. عند تطرقه الى مشكلة المثقف العراقي يدعو المقال الى الخروج من " البدائل والأطر الفكرية التقليدية التي لم تعد تلاءم الظروف الجديدة " ص 240 ثم يقترح لنا البديل كإعادة " تقييم لمفهوم المثقف وموقعه ودوره المجتمعي في سياق المعرفة الجديدة التي تقترن بالثورة العلمية – التكنولوجية " ص 250. وبيت القصيد هنا هو

ماهية هذه المعرفة الجديدة؟ حسب ما ورد في المقال تتأسس هذه المعرفة على تكافؤ الثقافة والعمل، على ظهور المثقف كقوة اجتماعية مستقلة، على التعامل الشمولي مع ظواهر الواقع وعلى الاعتقاد بالإمكانيات الهائلة للتكنولوجيا في السيطرة على الطبيعة والارتقاء بحياة الإنسان. أين الجديد في كل هذا عندما نتذكر ان يوتوبيا سان – سيمون ووضعية تلميذه ارنست كونت في القرن التاسع عشر قد رهنتا كل إيمانهما وتفاؤلهما على قدرة العلم الحتمية و " السحرية " على تنوير البشر وتوحيدهم.

ويمكننا الذهاب ابعد الى القول بأنه ليس هناك اليوم معرفة تركيبية شاملة بل جملة تعاريف جزئية متنامية عميقة التخصص. وإذا عدنا الى الفلسفات أو النظريات المعاصرة للعلم كالبراغماتية والتأويلية والتواضعية والواقعية، فإننا نلاحظ ان الميل السائد هو باتجاه نسبته (من نسبي) ونبذ أو إعادة تفسير لمبدأ التطابق
(Correspondence principle) . أي ان ما يحدث في الغرب هو فصل للعقل العلمي الأدائي عن العقل العملي الأخلاقي (فصل يعود بالأساس الى الفيلسوف الألماني كانت) أو احتواء للعلم في المصلحة العملية أو في مجال اللغة والفهم. الظاهر انه، بفضل الثورة العلمية – التكنولوجية ذاتها، توفرت فرص أوسع لفصل الممارسة العلمية والاستخدام التكنولوجي عن النظرة العلمية الشاملة للعالم. وهذا ما يحصل فعليا حتى في بلداننا العربية التي تتجاوز فيها التكنولوجيا مع أكثر الأفكار تقليدية. وهذه مسالة تتطلب الوقوف عندها لأننا نعيش اليوم في شرط، يسمى بحق شرط ما بعد الحداثة، تطغي فيه وفرة الوسائل وتعددها بدرجة لا سابق لها على واحدية الغاية ومثاليات المستقبل.

وإذا كان الأمر هكذا يصبح من العبث حقا مطالبة مثقفنا العراقي بمثلنة العلم واستشراف نظرة كلانية الى العالم ابتداءا منه، لقد كان هذا أفيون الايديولوجيا التي يعيد الكاتب إحياءه باسم الموضوعية والاطلاقية.

هذه العقلانية العلمية هي ليست العقلانية بدون منازع، وربما سيساعد وعي هذا الاختلاف على شحذ الروح النقدية عند المثقف. دون ان يكون رافضا للعلم وللأبعاد الايجابية للثورة العلمية – التكنولوجية فان ما يستحق الدفاع عنه بالنسبة للمثقف هو عالم الحياة منظورا إليه من زاوية عقلانية رحبة .

*** الثقافة الجديدة، العدد 259، حزيران 1994، ص 98 – 100 .**

عن التاريخ والتأويل وحقيقة الرابع عشر من تموز

كامل شياع

في مقدمة كتابه الأخير"عصر التطرفات" يلاحظ أريك هوبسباوم أنه " في جميع الأحوال ليس من المحتمل لمن عاش هذا القرن الاستثنائي أن يمتنع عن الحكم. لكن الفهم يظل هو الأصعب ". ما الذي يجعل فهم التاريخ صعبا؟ الجواب المباشر هو لأن الفهم لا ينفصل عن الإقامة في التاريخ وصنعه والذي هو في نفس الوقت صنع الإنسان لنفسه. بعبارة أخرى أن صعوبة الفهم تبدأ من لا إمكانية النظر في التاريخ من زاوية متجردة كما هو الحال مع الطبيعة مثلا. وبما أن التاريخ هو حصيلة تداخل الذاتي بالموضوعي، المرغوب بالمفروض والخيالي بالواقعي، فقد تعددت زوايا مقاربته: إنه كليّة تبحث عن كليتها. تعدد المقاربات تحتمها عوامل إيديولوجية أو نظرية، تعكس الأولى مصالح اجتماعية أو نظرية سياسية أو خلفيات ثقافية تفسر بالاستناد إليها أحداث الماضي ويعاد تشكيلها من حيث الأهمية والأسبقيات. وعادة ما يكون اختلاف الأيديولوجيات الحديثة على الماضي امتدادا لاختلافها على الحاضر. إلا أن العكس يمكن أن يكون هو الصحيح بالنسبة للفرق والطوائف الدينية، فالاختلاف بينها يبدأ من التنافس على امتلاك حقيقة الماضي. وفي الحالتين لا يخفى الفهم المتداول، والذي ينتمي الى مجال الوعي اليومي، تحيّزه سيّما وانه يعبّر عن نفسه في شروط صراعية وسجالية مباشرة.

أما الثانية، أي الاختلافات النظرية، فتفرض نفسها بالدرجة الأولى على المختصّين بدراسة التاريخ وتتأتي من مناهج البحث كما من المفاهيم. وإذا عزف المؤرخون إجمالا عن تقديم الحكم على الماضي فهمه فلا يكفيهم ذلك الاختلاف، لأن أبجدية الفهم عندهم ذات ترتيب غير موحد. فمنهم من يقرأ التاريخ كسجل لإرادة الأفراد العظام، أو مآثر لعامل واحد أو غاية نهائية محددة، ومنهم من يرجعه إلى تدخّل العناية الإلهية، أو يراه كعملية خطيّة أو دورانية. وبينهم آخرون يفرغونه من المعنى والقوانين. ولكل واحدة من هذه النظريات أو القراءات نقيضها الذي يعد إمساك الصورة بالمقلوب. ومن هنا لا نستطيع أن نعثر على نسخة واحدة للتاريخ أو على تقدير إجماعي لكل صغيرة وكبيرة فيه. فالتاريخ محمول دائما على صيغة الجمع. انه تواريخ أو روايات تنتج من داخل سياق بحث المؤرخين عن الموضوعية والحقيقة. ورغم اختلاف مقارباتهم واجتهاداتهم، فأن اعتمادهم الموضوعية أو التجرد النسبي كمعيار يهديهم إلى قراءة أحداث الماضي وفق منطقها الخاص والى نبذ الأهواء والأحكام الجاهزة، يسمح بوضعهم في خانة واحدة هي خانة الداعين إلى إمكانية التوصل إلى فهم عقلي للتأريخ.

لكن هل هناك فعلا إمكانية من هذا النوع؟ قد يكون ليو تولستوي أفضل من يمثل الموقف الرافض لهذه الإمكانية. ففي الخاتمتين اللتين ألحقهما بملحمته " الحرب والسلم " تبنى تولستوي موقفا لا إداريا من التاريخ، موحيا بذلك بلزوم تحرير سرد أحداثه من قيود التعليمات الفلسفية، وتركها تجابهنا بتجلياتها المثيرة وامتداداتها العشوائية وانبثاقاتها المفاجئة. ولهذا فالإصرار على معرفة التاريخ ستدمر تفرّد حقيقية. فأي معنى للفعل الإنساني إذا كانت معرفته ممكنة حتى قبل الآتيان به؟ كم سيكون مرعبا كشف خبايا النفس الإنسانية؟ وما قيمة الحضور في التاريخ إذا ما صودرت منه تلك القوى الغامضة التي تحرك البشر بهذا الاتجاه أو ذاك؟ هكذا يكون أمامنا موقفان، واحد للمؤرخين "الموضوعيين" وهو يتقصى النتائج عبر الأسباب والظواهر عبر البواطن الدفينة والدوافع المباشرة عبر الضرورات الخفيّة. والأخر ويمثله تولستوي، يقف متأملا البعد السامي للتاريخ كمرادف لما هو لا نهائي وغير عادي وغير قابل لتمثيلات الوعي. بعبارة فلسفية فان التاريخ بالنسبة لتولستوي ينتمي إلى عالم الشيء بذاته، ذلك العالم الذي نقاربه بالمصادرات وحدها ولا ندرك منه إلا تجلياته الخارجية بهيئة وقائع منفردة ومعطيات جزئية في تغيره الدائم يقاد التاريخ بغايات غامضة تحيّر الفهم وتخذل الاستنتاجات الثابتة والأحكام القاطعة. فما هو خّير ومفيد من ظواهره يمكن أن ينقلب بسرعة، حسب تولستوي، إلى سيء وضار. وكذا يمكن أن تنقلب الأدوار المجيدة لإبطاله إلى كوارث.

عدم الاطمئنان إلى وجود خارطة ثابتة للدلالات التاريخية واستبعاد اجتماعها في "عمارة" متماسكة لم يدفع تولستوي وحده لتعليق الحكم. فهذا ماوتسي تونغ الذي لم يفهم من السياسة إلا كتدخّل واع للتأثير على حركة التاريخ وضبط إيقاعه، ينحو منحى سابقة اللادري. فعندما سؤل مرة عن رأيه بالثورة الفرنسية، وكانت قاربت ذكراها

المئوية الثانية، أجاب بأن الوقت لم يزل مبكرا للحكم عليها، ويحتمل رأيه أكثر من تفسير واحد. فلعله أراد التهرب من تقديم اعتراف واضح بأهمية تلك الثورة التي دشنت عصر البرجوازية. أي انه ربما أراد الاستهانة بالتراث السياسي والحقوقي للبرجوازية وذلك من منظور مستقبلي يراهن على تراث, لم يحن أفضله بعد, للاشتراكية والشيوعية من ناحية أخرى. قد تدفعنا إجابته المقتضبة للتفكير في احتمال أكثر تعقيدا، عندئذ يكون لماو سبب أخر لإرجاء الحكم على الثورة الفرنسية غير انتظارا لحدث الأعظم الذي سينفي كل ما سبقه ليبدأ التاريخ الحقيقي للإنسانية. ولعلّ سبب ماو يعود إلى تسليم غير مصرح به بزوغان التاريخ في تحولاته وفي تشكيلاته. فإذا أوحى ظاهر الأحداث أن تعاقبها الزمني يتضمن، بل يحتم، نسخ اللاحق للسابق والمقموع للسائد، فان عمقها يوحي بخلاف ذلك. على مستوى العمق يظهر التاريخ محكوما بصيرورة دائمة لا تنتظرها لحظة اكتمال أو محطة أخيرة وتتهاوى عندها الحدود والامتيازات التراتبية للمستقبل على الحاضر وللحاضر على الماضي. فليس التعاقب الزمني هو الذي يحدد حقيقة التاريخ، وإنما التناسب المتغير للعلاقات التي تربط أحداثه. ونكون في هذه الحالة إزاء نظرة تاريخية جذرية، أي نسبية، ترفض مقولات الاستمرار والتواصل الخّطي على مستويي حدوث الحدث والتفكير فيه. أو نكون إزاء نظرة تأويلية تماهي الأحداث الكبيرة مع النصوص التأسيسية التراثية فتدعي أن وراء المتحقق فعليا آفاق كاملة غير متحققة مثلما أن وراء النصوص المغلقة مدلولات مفتوحة وغير مطروقة بعد. وربما قاربت عبارة ماو الأنفة الذكر هذا القصد، فالثورة الفرنسية بالنسبة له ما زالت مشروعا أوليا يتطلب ترجمة جديدة بلغة السياسة والحقوق والثقافة والاقتصاد. من سيفعل هذا وكيف؟

في كتابه " مقدمة للحداثة " يقول هنري لفيفران: التاريخ يواصل مسيرته كقوة اغترابية رغم الوعي المتزايد بالاغتراب، فتجلياته الآنية تباغت حنكة الوعي وتصميم الإرادة، وتبقي عائمة في تأجيل دائم وعود النهاية التي تبشر بها الأيديولوجيات. ليس للتاريخ مثيل في إبداع التنويعات على سخرية القدر، وليس هناك من يدانيه مكرا في التلاعب بالمتناقضات. يكفي هنا أن نتذكر النتائج العكسية التي انتهت إليها أكثر أشكال التدخل فيه ادعاءً بالجذرية والشمولية، والعواقب السلبية التي تفتقت عنها أكثر الأفعال توكؤا على الوعي واليقين الفلسفيين. أي مقارنة بليغة وراء استعارة النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية النهاية الحتمية من نظيرتها الرأسمالية لتترك لها ما ادعته أصلا لنفسها.... أي المستقبل؟

الاعتراف بموضوعية التاريخ، التي لا ترادف بأي حال القول بقدريته، يعادل الاعتراف بمكره الخفي ومفارقاته غير المتوقعة، أو الاعتراف بحضور الإنسان فيه طورا وغيابه عنه طوراً أخر، الاعتراف بهذه الموضوعية يعني أيضا أمكانية تصّور زمن التاريخ وزمن الإنسان (بالمعنى الوجودي أو النفسي) منخلعين وغير متطابقين .

ومشكلة الوعي الأيديولوجي ومأساته تكمن في تناسي الزمن الخاص للتاريخ، ذلك الزمن المتأرجح بين خطوة إلى الأمام وخطوة إلى الوراء، بين خلق ممكنات مرغوبة وبين وأدها في أي لحظة، مشكلة الوعي الأيديولوجي أن يؤنسن التاريخ مسقطا عليه نهاية سعيدة (بطريقة تقارن بالرؤية الأخروية للأديان والطوائف) ويستعجل محو الفواصل بين ما هو قائم وما لم يحن أوان قيامه بعد. لكن كل هذا الاختزال ضروري للأيديولوجيات لكي تمضي في تعميم منطق الجزء على الكل ومنطق اللحظة على الزمن لكي تجعل المستقبل حتمياً والطريق إليه قويماً بيناً. بالمقابل يرد التاريخ على تمثيلات الأيديولوجيات بان يجعل إشراقها ظلاما وإرادويتها عمقا... فيوقفها بحركة واحدة في نقطة الصفر، ويريها أنها ما لم تكن مأخوذة بالهذيان فعلى الأقل بفقدان التمييز بين ما يبقى وما ينبغي أن يزول. يمكن الآن أن نجمع ما تقدم في أربع نقاط :

أولاً؛ أن صعوبة فهم التاريخ لا تكمن فقط في التوفّر على مادة دراسته من وثائق شهادات وآثار ...وإنما أيضا في تباين زوايا النظر إليه فلسفياً. وقد رأينا كيف يذهب البعض إلى أن فهم التاريخ يقف عند ظواهره دون جوهره، وانه – الفهم - لا يبرر تقديم أحكام نهائية عنه، أو انه يفترض إمكانية النفاذ إلى قوانينه مع عدم القدرة على مواكبتها دون توهمات ذاتية.

ثانيا؛ مع عدم وجود نقطة أخيرة تمنح امتيازاً لتصور الماضي وفق غاية ثابتة أو اجتماعية، تصبح معروفة التاريخ مجالاً لصراع التأويلات. فمن نقاط عدة متباينة في تزامنها أو في تعاقبها تنحدر احتمالات عدة للتأويل تمثل البعد

الذاتي من حركة التاريخ. فكل تأويل يشكل مصدر إضافة لقيمة الحدث المؤول...أي لا يكتفي بالتسجيل دون إعادة التشكيل.

ثالثا؛ لا يتضمن الادعاء بأن مقاربة التاريخ لا تتم من خلال المعرفة العلمية الدقيقة أن التأويل بحَّد ذاته يخلو من مسلمات أو مسبقات متحيزة. كذلك فأنه لا يخلع قيمة متساوية على جميع التأويلات المطروحة عن حدث أو سيرة أو عهد. رغم الانتقائية التي تحكم التعامل مع الوقائع والمعطيات فأن للتأويل مستويات متعددة تحددها معايير الانطباق على الموضوع، التماسك الداخلي والفائدة العلمية. ويمكن للتأويل، عند استيفائه شرط البحث أن يتجاوز إغراءات السرد ليطرح تعميمات نظرية ومعارف صلبة.

رابعا؛ لا ينفصل التأكيد على وجود تمايز في درجة موضوعية التأويلات عن التأكيد على موضوعية التاريخ والمتمثلة في استقلاله عن إرادة ووعي الفاعلين فيه واشتراطه لأدوارهم ونتائج أفعالهم. في هذه الحالة يخطئ من يماهي موضوعية التاريخ مع صورته كقوة خارجية غريبة تجهض مسعى البشر وتحاصر وجودهم. الاستنتاج الأدق المترتب على القول بالموضوعية يفضي إلى رفض معارضة التاريخ الفعلي بتمثيلاته التخيلية والمؤمثلة، والى اعتبار تحقق أو عدم تحقق التمثيلات غير مرتبط بعامل الإدارة وإنما بالكيفية التي يبسط بها التاريخ نفسه. خلاف الطبيعة التي تقودها قوى عمياء لا تعي ذاتها في الزمن، فأن التاريخ تحركه قوى واعية ويتجاذبه توتر بين الأفعال ونظام الأشياء.

لا تقترح الاستطرادات أعلاه أكثر من مقدمة عامة قد تكون مفيدة للتفكير في حدث محدد تعددت أشكال الإخبار عنه واختلفت الأحكام عليه. الحدث المقصود هو ذلك الذي وقع في الرابع عشر من تموز 1958 وحّول النظام السياسي العراقي إلى جمهوري بعد أن كان ملكياً.

سنشير إلى أربعة أنواع من الكتابة عن هذا الحدث. أولاً؛ المذكرات المنشورة لبعض الضباط الأحرار. ثانيا؛ التقييمات والمعالجات الصادرة عن المنظور القومي ألبعثي للسلطة. ثالثا؛ الكتابة التاريخية الأكاديمية كما تجلت في سفر حنا بطاطو" الطبقات الاجتماعية القديمة....". رابعا؛ وجهات نظر متفرقة لكتاب وصحفيين في المنفى.

كل واحد من هذه الأنواع أراد إبراز بعد أو أكثر من أبعاد الحدث. فالمذكرات أعادت نسج الحدث من خلال التفاصيل الجزئية والأدوار الفردية، والنوع الثاني أرخ له من زاوية أيديولوجية مسلمتها الأساسية أن عبد الكريم قاسم خطف الثورة وانحرف بها عن مبادئها القومية، وان "ثورة" البعث في 1968 هي وريثة تلك المبادئ وأداة إعادة حركة التاريخ إلى مضمارها الصحيح. النوع الثالث يدرس الحدث في سياقه التاريخي وبقدر مشهود له في سعة الاطلاع والتجرّد. أما النوع الأخير فيدعو إلى مراجعة الحدث بصورة جذرية ومن زاوية ما ترتبت عليه من نتائج وخيمة وطويلة الأمد كتدخل العسكر في السياسة وبروز الظاهرة السلطوية, ويعتبره بمعنى ما المدخل للكارثة التي أصابت العراق حاليا.

من بين هذه المقاربات المختلفة في سرد الحدث وتقييمه سنتوقف عند الاثنتين الأخيرتين لأنهما يخدمان السؤال الذي وضع من اجله هذا المقال، وهو، هل أن ما حدث في الرابع عشر من تموز كان ثورة أم انقلابا؟ كما نلاحظ فأن النوعين الأول والثاني من الكتابة يسلمان منذ البداية بأن الذي حدث كان ثورة وليس انقلابا. والملفت أن المقاربة القومية البعثية لم يهمها من الحدث إلا دور الإرادة السياسية في تحقيقه، ولم تعتبره ثورة إلا من باب الاستئثار به وإعادة امتلاكه. فـ " ثورة" السابع عشر من تموز 68 هي ثورة تموز 58 بعينها ولكن بعد أن أزيح عنها رجالها غير المرغوب بهم وسياساتها غير القومية. على النقيض من هذا تقرأ دراسة حنا بطاطو حدث تموز58 من خلال مفرداته دون الوقوع في انحيازات القوى التي تصارعت عليه، وتحلل انعكاساته على المستويات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية دون إصدار أحكام قيمة. يبدأ بطاطو نقاشه بالرد على فكرة ويلدمارجي غالمان السفير الأمريكي السابق إلى العراق والتي وصفت الحدث التموزي بأنه مجرد انقلاب نفّذته حفنة صغيرة من الضباط، وبأن الحشود البشرية التي تدفقت إلى الشوارع " لم تمثل العراقيين وإنما(كانت) مجموعة من السفاحين وقطاع الطرق جنّدها دعاة محرضون "(ص 806 من الطبعة الإنكليزية).

أما بالنسبة إلى حنا بطاطو فإن دور الجماهير كان أكبر وأهم مما صوره السفير الأمريكي، لكنه في نفس الوقت لم ينكر أنه في فوضى التغيير الجذري ثمة دائما دور لقطّاع الطرق ولأعمال العنف والقسوة. لقد قطع نزول الجماهير إلى الشارع إمكانية الثورة المضادة، واسند موقف المجموعة الصغيرة من الضباط التي قادت ونفذت التحرك الذي شكل ذروة " نضال جيل كامل من الطبقات الوسطى ودون الوسطى والعاملة " وكان تتويجاً لنزعة عصيانيه تجسدت في انقلاب بكر صدقي (36) وحركة رشيد عالي الكيلاني (41) ووثبة كانون وانتفاضتي عامي (52) و(56). ضمن هذا السياق التاريخي يمكن النظر إلى حدث تموز 58 كنقلة جذرية غيرت نظاما بنظام. أما إذا تركنا مقدماته التاريخية ونظرنا إليه من زاوية نتائجه اللاحقة فسنبلغ مع بطاطو نفس الاستنتاج. يقول " ما كان ممكنا لظاهرة سياسية سطحية أن تفجر العواطف بتلك القوة، وان تثير المخاوف والآمال بتلك الجدّية كالتي تخللت الفترة المحصورة بين عامي 58 و59. إن الرابع عشر من تموز قد جلب حقا أكثر من مجرد تغيير حكومة. فلم يقوّض النظام الملكي ولم يضعف بصورة جذرية الموقف الغربي في المشرق العربي وحسب، وإنما أيضا أثر بعمق في حظوظ جميع الطبقات الاجتماعية " (ص 806-807). ما يشير له بطاطو هنا يرتقي في الحقيقة إلى قطيعة تاريخية جلبت إلغاء المكانة الاجتماعية للطبقات القديمة من شيوخ إقطاعيين وملاكي أراض حضر، وتغييراً نوعيا في مواقع وأدوار الشرائح الوسطى ودون الوسطى والعمال وفي علاقات الملكية في الريف.

ويعود حنا بطاطو ليتعرض إلى النتائج العميقة لذلك التدخل العنفي، وذلك في مجال تفسيره للأخطاء والتذبذبات التي وقعت فيها الثورة. فيذكر من بين الأسباب، عدم وجود تجانس الطبقة الوسطى وانقسام ممثليها في الجيش الذي كان هو السلطة، وضغط الطبقات الدنيا التي كان يحركها الحزب الشيوعي. لكن الحاسم بين الأسباب، حسب رأي بطاطو، تمثل في أن كسر الثورة لبنية السلطة القديمة والتشكيلات الطبقية التقليدية قد أدى إلى "خلخلة التوازنات الحساسة بين مختلف الجماعات العرقية والطائفية في العراق، وبشكل خاص تلك التي كانت قائمة بين العرب والأكراد والشيعة والسنة (807). في ضوء هذا يمكننا الاستنتاج بأن مأساة ثورة تموز 58 نتجت عن اقتران عدم سيطرتها على ديناميكية الصراعات بين القوى والأفكار في الداخل، مع عوامل ضغط خارجي فرضته السياسات الاستعمارية الغربية والتيار القومي الناصري.

لاشك أن تحليل بطاطو، كما لخصناه عكس قناعة سائدة بأن ما حصل كان ثورة، لكننا نجد اليوم من لا يكترث به ويعارض "حكمه" القناعة السائدة التي يراها متجذرة في شعارات بالية وبلاغات خطابية جوفاء. ففي العصر الليبرالي الجديد، عصر سقوط أيديولوجيات التحرر، عادت عبارة السفير الأمريكي السابق إلى العراق لتفرض نفسها في سوق التداول. الانقلاب هو الكلمة المناسبة لوصف فعل ضباط طائشين من قبل مثقفين فتنتهم، كما يبدو، الليبرالية مثلما فتنتهم قبلها الماركسية، وأغمضوا عيونهم عن عسرها وأوجاعها. وردت مفردة الانقلاب بصورة عرضية في مقالات صحفية خصصت لأوضاع العراق الراهنة، لكنها لم تعدم من يعتمدها بحجج وأدلة صورت حدث تموز 58 كجرثومة ماض استفحلت لتفتك بالحاضر. وواضح أن صفة الانقلاب تتضمن حكما سلبياً على تغيّر ضرب الحالة " الطبيعية" للأشياء ليشيع فيها اللاستقرار واللاشرعية واللامعنى. حسب القائلين به فهو وحده يفسر أصل وفصل كل صغيرة وكبيرة وقعت في العراق خلال العقود الأربعة الأخيرة، لكنه بحد ذاته لا يحتمل تفسيراً من خارجه بعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. انه السطح والعمق معاً. فهذا الانقلاب فتح الباب على مصراعيه للتنافس على احتكار البعد السياسي، لأكثر إشكاله عنفيه ولا حضارية، ومعه ظهرت نزعة إرادوية تقدّس السلطة لذاتها وتتخيل المجتمع طيناً من صلصال بيد صانع محترف هو الحاكم. وإذا كانت هذه هي حقيقة حدث الرابع عشر من تموز 58 فسوف لا يصعب مد خطوط مستقيمة بينها وبين ما تلاها وتشخيص أوجه شبه وقرابة بين دكتاتورية عبد الكريم قاسم الرحيمة ودكتاتورية صدام الهمجية، ورغم أن الأمر لم يصل بعد إلى إجراء مماهاة صريحة بين الظاهرتين، إلا أن اختلافهما يبدو في الدرجة لا في النوع. وعلاقتهما، التي يتخللها عامل الزمن الذي يشكل مع عامل المكان الشرطين المسبقين لتحديد الظواهر وبالتالي اختلافها، هي كعلاقة الواقع بالإمكانية أو البذرة بالثمرة. ولهذا فنزع صفة الثورة عن الأولى - لأن الثورة وفق منطق المراجعين ينبغي أن تقترن بنقلة إيجابية خصوصاً في مجال الحق السياسي - يشمل الثانية المدعية وراثتها. أو بطريقة معكوسة فان الشطب على الثمار المرّة للحاضر، وهي لسوء الحظ كثيرة ولا تترك في النفس إلا مداداً قليلاً من الأمل, ييسر الاستغناء عن بذرة الشر التي زرعها العبدان كريم وسلام! ولعمري فأن هذه المعادلة الشرطية الحسنة النيّة تضع المجتمع العراقي ككل بين قويسات بانتظار استبداله بآخر ينطق بقيم الديمقراطية والمدنية من المهد.

بلغة التحليل النفسي، فأن الذي حصل في الرابع عشر من تموز 58 هو أشبه بجريمة قتل الأب (الذي هو النظام الملكي في هذه الحالة). وستلاحق لعنة غياب الأب/الرمز فاعلي الجريمة من أفراد وجماعات إلى يوم غير معلوم. وليس من المستبعد تماما أن قصد كتابات المراجعة أو التحريفية (جرياً على عبارة بائدة لا تعني اليوم سوى التفكير بطريقة مختلفة) هو للتذكير بأن حقيقة من هذا الحجم لا تظهر إلا متأخرة وبعد طول نسيان أو إنكار. والحال فأنه مع استحالة العودة إلى أيام الملكية لا يبقى إلا أن نقرّع أنفسنا على ما فعلناه في التاريخ أو على ما فعله التاريخ بنا. الخطأ التاريخي المحكوم بظروفه القاهرة، يتحول هنا إلى محرم (تابو) يعلو على التاريخ.

من المحتمل أيضاً أن ورود مفردة الانقلاب في الكتابات المذكورة بررّه اعتراف مسبق بأن الذي حصل فعلاً في 58 كان ثورة انطفأ وجها من اللحظة الأولى؛ إنها ثورة بفعل ما قوضته أي النظام القديم وليس بفعل ما تمخضت عنه, إنها ثورة ولو بالمعنى السلبي للكلمة لأنها على حدّ ملاحظة ذكية لحنا بطاطو جلبت انعطافاً عميقاً في بنية المجتمع العراقي ككل دون أن تتمكن من الإمساك بقيادة الأمور سياسياً. ولعل ما رشحها لان تسمى انقلاباً هو هذا الفشل السياسي تحديداً.

لكن هل يكفي الفشل السياسي الذي جاء به التنازع المحموم على السلطة بين العسكر وتسابق الأحزاب على الشعارات التعبوية الثورية، لتفسير عجز الثورة عن تحقيق ما كان ينبغي لها تحقيقه؟

لماذا لم تحتل الديمقراطية آنذاك نفس الأهمية التي تحتلها اليوم؟ هل يمكن مقارنة درجة الوعي بها في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة مع درجة هذا الوعي أيام التحرر من الاستعمار والاجتهاد على أنسب الطرق لدخول الاشتراكية؟ بل إذا كانت الديمقراطية دون سواها هي المطلوبة فهل يمكن تصور تحققها دون وسائط وظروف هي بالتأكيد أكثر نقصا من الهدف الذي تصبو إليه؟

حقاً أن البشر يصنعون التاريخ ولكنهم يفعلون ذلك وفق شروطه، فليس وعيهم، الذي يأتي متأخراً عن لحظته التاريخية، هو الذي يحدد كينونتهم، كما يقول ماركس، وإنما العكس هو الصحيح.

إن وعي البشر لما تحقق ولما لم يتحقق من التاريخ هو جزء من التاريخ نفسه وجدلية التقدم والتراجع لا تمنح الأول صفة الإيجاب المحض والثاني صفة السلب المحض، ولا تعترف بامتياز للأول على الثاني. ليس التاريخ ظاهرة جمالية بل واقع ثقيل ومؤذ لأنه لا يقف دون التمادي على الغايات المنتظرة منه أو على الرغبات المسقطة عليه والتي تحاول إنهاء القصة قبل الأوان. والأسئلة الموضوعة على التاريخ هي مثل الغايات المودعة فيه لا تطرح بصورة مجردة وإنما تعايش على مستويي الوجود والفعل.

ولهذا لا تعثر على "إجاباتها" لا في زمن الممارسة المفتوح والناقص أبداً. هذه الإجابات هي مثل ثعلب ندرك منذ البداية أننا سوف لا نهتدي إلى مكانه بالضبط, ناهيك عن الإمساك به دون أن، يحول ذلك من مطاردتنا له. أما عندما نتخيل الإجابات في متناول اليد, عندما نعجز عن تقدير الفاصلة الزمنية بين الفعل والوعي, بين الحدث والذاكرة. فالمجاز الأنسب للتاريخ هو مجاز القنفذ,هذا الحيوان المنطوي على نفسه يكون دائما حيث يكون وبالكاد يتحرك إذا ما اقتربنا منه. والذي يرى التاريخ وفق المجاز الأخير هو الأكثرية استعداداً للادعاء بامتلاكه وبسطه وتبسيطه كيفما يشاء, وبالتالي للحكم عليه بدلاً من فهمه. ولا يساوره في هذا شك بأنه في الحقيقة يمارس عنفاً نظرياً عليه ناتج عن توهمّ مركزية ما للذات, توهمّ يرجع الغياب إلى الحضور والآخر إلى الأنا.

بالطبع فأن القول بخلاف هذا, أي الدفاع عن استقلالية التاريخ وافتراق حركته عن مخططات الذات العارفة, لا يتضمن إضفاء صنميه عليه ومصادرة حقّ نقده واحتمالات تأويله. فمعرفتنا به لا نبلغها إلا من خلال التأويلات, وهذه تتفاوت في قوتها. فنسخة حنا بطاطو عن حدث الرابع عشر من تموز 58 هي أكثر تعقيداً وإقناعا - لأنها تحديداً افترضت كل التاريخ الحديث للعراق لتفسير حدث واحد من أحداثه الفاصلة - من النسخة الأحادية للذين اعتبروا الحدث مجرد انقلاب فوقي عطّل الحركة " الطبيعية " للتاريخ وهيأها لانحدارات مأساوية.

عدا التفاوت المشار إليه فإن حجة التأويل, كما يبدو, لم توضع في موضعها الصحيح عند حصرها بالمفاضلة بين مفردتي الثورة والانقلاب. إن حدث تموز 58 فتح, ولو فترة قصيرة, آفاق خيال اجتماعي جديد لمفاهيم الشعب والسلطة, للحياة الخاصة والعامة, للقانون والاحتفال, للمعتقدات الشعبية والسياسية, للمدينة الكبيرة والتظاهر. وهذه المفردات تستحق قبل غيرها براعة التأويل لنقل فهمها من مجال الأسباب السياسية والاقتصادية المباشرة إلى مجال الدلالات النفسية والثقافية العميقة .

الثقافة الجديدة، العدد 278/أيلول – تشرين الأول 1997،

حرب كوسوفو في كتابات عربية

كامل شياع

في نقطتين اثنتين، على الأقل، يتشابه التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في أزمة كوسوفو مع عملية " عاصفة الصحراء " التي قادتها الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت. تكمن أولاهما في عدم التناسب الكبير في قوة طرفي النزاع، الأمر الذي برر الحديث عن مواجهة بين نوعين من الحرب: واحدة تقليدية وأخرى غير تقليدية. ففي الحالتين أظهرت الولايات المتحدة وحلفائها، منذ اللحظة الأولى، تفوقا تكنولوجيا واضحا تمثل في حرب " نظيفة " قوامها استهداف العدو من الجو، التدمير الواسع لبنى التحتية وإلغاء الجبهات وخطوط القتال. ودعا هذا التفوق التكنولوجي الى اعتبار الحربين نموذجا لما ستكون عليه حرب المستقبل، حيث البطل الأول هو الآلة المعقلنة الى ابعد الحدود وليس العنصر البشري والحماسة التقليدية، وحيث المواجهة هي بين عالمين مختلفين في النوع والدرجة، هما العالم الواقعي والعالم الافتراضي أو الوهمي. لقد دفع هذا التفاوت الشاسع في الأسلحة والإستراتيجية العسكرية بمفكر كجان بودريار الى ان يصف حرب الخليج بأنها حرب لم تحدث لا لشيء إلا لأنها لم تستوف الشروط التقليدية للحرب التي تفترض وجود طرفين متكافئين في قوتهما، وتستند على مفاهيم عسكرية متماثلة (1). وبالمقابل، بقي الطرف المغلوب على أمره، من الناحية التكنولوجية، ينتظر اللحظة المناسبة لينازل خصمه غير المنظور على الأرض، وقد حصل هذا في حالة العراق، ولم تستغرقه المنازلة أكثر من مائة ساعة ليعترف بهزيمته العسكرية. أما في حالة يوغسلافيا فلم تكن هناك حاجة لميدان معركة تقليدي. فقد أذعنت الحكومة الصربية، بعد اثنين وسبعين يوما من القصف الجوي المتواصل، للشروط التي اتفق عليها وزراء خارجية " السبعة الكبار " وروسيا، كما يبدو.

النقطة الثانية للشبه بين عمليتي " عاصفة الصحراء " و " القوة المتحالفة " تتمثل في ما نتج عنهما من تشطير وإعادة توزيع للمواقف والآراء. فقد تجاوز الجدل، حول مسؤولية حصول الأزمة وحق استخدام لتسويتها وكيفية تطبيق الشرعية الدولية، الحدود المسبقة لمفاهيم اليمين واليسار، ولموالاة سياسات الغرب ومعارضتها، وتشعب وفق خريطة فسيفسائية معقدة شطرت الأيديولوجيات جميعا، وزجّت دعاتها في نزاعات داخلية واصطفافات جديدة مرحلية أو إستراتيجية. ولدينا من حرب الخليج أمثلة ما زالت حية في الأذهان عن حالة البلبلة وتشوش الرهانات حيث ألمحت، الى حد كبير، التمايزات التقليدية في مواقف وشعارات القوميين والماركسيين والإسلاميين والليبراليين. وانقلب المعارضون العرب للنظام العراقي، بين ليلة وضحاها، الى مؤيدين متحمسين لشعاراته القومية، بينما تحول حلفائه القريبون، كالسعودية ومصر ومن شاطرهم الموقف ممن أطلقت عليهم تسمية عرب أمريكا، الى خصوم لدودين. هذه المعادلة غير المعهودة لانمساخ الموقف ولاحتدام صراع ضد الكل في نطاق العالم العربي ستغدو واضحة أكثر لو قورنت، مثلا، بالإجماع الذي تحقق عبر التضامن مع مصر وإدانة عدوان عام 1956 الثلاثي عليها. لقد وفرت حرب الخليج مثالا نادرا على قوة الخطاب الشعبوي في تشويه العلاقة بين الأنا والآخر، وعلى الدور الخطر للمثقفين في تزييف صورة الواقع، وهذا ما كشفه بشجاعة كنعان مكية في كتابه (القسوة والصمت ". في حالة النزاع الجاري حول كوسوفو، وهو النزاع الذي لم يستثر، لأسباب مفهومة، نفس الدرجة من الحماسة في الرأي العام العربي، ظهر التباس من نوع آخر نتج عن تعارض العاملين الأخلاقي والقانوني في تبرير انتهاك سيادة دولة مستقلة، هي يوغسلافيا، ومساعدة أقلية مضطهدة فيها من قبل نظام قومي متعصب. هذا الالتباس اخذ مداه الكامل فارضا انقساما في الرأي عند أحزاب حاكمة في أوربا، كما في حالتي حزب الخضر في ألمانيا والتحالف اليساري في ايطاليا. ورغم الدعاية الأطلسية لتمويه اختلاف مواقف الدول الأعضاء في الحلف، فقد تبلور موقفان تتصدر أولهما ايطاليا وألمانيا الداعيتان الى تهيئة شروط مناسبة لنجاح الجهود الدبلوماسية، وتتصدر الثاني بريطانيا والولايات المتحدة الداعيتان الى تصعيد الضغط العسكري على بلغراد. ويمكن ان نضيف، تدليلا على التباس المواقف، حالة الكنيسة التي وجدت نفسها منقسمة حول عدالة أو لا عدالة عملية الأطلسي التي دعاها المعلقون حرب اليسار لكون اغلب الحكومات المشاركة فيها هي حكومات اشتراكية – ديمقراطية، ولكون صقورها، ككلينتون وسولانا وروبين كوك، هم من المعارضين السابقين للحرب (2). ويذكر هنا ان الأول قد عارض حرب فيتنام وتهرب من المشاركة فيها، في حين لعب الآخران دورا نشيطا في الحركة الأوربية لنزع السلاح النووي.

في الحالتين عكس اتساع مجال تأويل الدوافع والغايات وراء الحرب ومسؤولية اللجوء إليها أو التهيئة لوقوعها الى الفوضى الحاصلة في العلاقات الدولية وميل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين الى إرساء نظام أحادي القطب تهيمن عليه في مضمونه السياسي والاقتصادي (3). وفي الحالتين، كذلك، كانت الولايات المتحدة هي الطرف الرئيسي في النزاع، بينما كان الطرف الآخر إما ديكتاتورا غازيا أو حاكما منتخبا ديمقراطيا ولكنه متعصب قومي وضالع في مسلسل من الإبادة الجماعية والتطهير العراقي. ومن جانبها، أتاحت أزمة الخليج الناتجة عن احتلال القوات العراقية للكويت أول فرصة للولايات المتحدة لممارسة دورها كشرطي للعالم مستثمرة في ذلك الأجواء الناتجة عن انسحاب الاتحاد السوفيتي كقوة دولية عظمى، وحالة العدوان العراقي الصريح الذي أدانه مجلس الأمن الدولي ودعا الى إنهائه دون قيد أو شرط تحت طائلة اللجوء الى القوة. أما في أزمة كوسوفو فلم يحتاج الحلف الأطلسي، الذي ترسم سياسته واشنطن قبل أي عاصمة أخرى، الى قرار صريح من مجلس الأمن الدولي باستخدام القوة التي غدت، رغم اعتراض المعترضين، الخيار الوحيد المتبقي أمام الحلف بعد فشل محاولاته الدبلوماسية وتهديداته العسكرية في ثني الرئيس اليوغسلافي عن سياسته القمعية في كوسوفو. وبعكس حالة العراق بدت الرسالة السياسية للولايات المتحدة والأطلسي صريحة ومباشرة؛ على يوغسلافيا ميلوسيفتش ان تنهج نهجا إنسانيا " متحضرا " إزاء الكوسوفيين، وان تنضوي دون إبطاء، كسواها من دول جنوب شرق أوربا، تحت المظلة الغربية عسكريا وسياسيا واقتصاديا. وفي الواقع، لم تجد الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي، التي أقرت في قمة واشنطن الأخيرة، ما يبررها إلا في تعميم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق. بل وورد صراحة على لسان خافير سولانا سكرتير عام الحلف قوله ان للحلف مبادئ لا ينادي بها فقط ، وإنما يدافع عنها، وينبغي ان يفهم هذا الدفاع على انه هجوم طالما ان الإستراتيجية الدفاعية للحلف فقدت مفعولها مع سقوط " الخطر " الشيوعي، وطالما ان الحلف جرّب فعليا للمرة الأولى منذ تأسيسه قبل خمسين سنة، اللجوء الى القوة ضد بلد أوربي.

ان قولنا ان نزاعي نهاية القرن المشار إليهما أعلاه قد فتحا أبوابا واسعة للجدل حول مفاهيم الشرعية الدولية والسيادة الوطنية والحرب والخيارات السياسية وأسلوب إدارة الأزمات، وما يرتبط بها من مشاكل عملية عن إعادة تشكيل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، لا يعني، بأي حال، فقدان الرؤية وانعدام معايير تقييم السياسات والمصالح التي تمثلها من منطلقات جذرية أو عملية. فإذا أخذنا بنظر الاعتبار، مثلا، حركة الاحتجاج ضد التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في نزاع كوسوفو، وهي حركة شملت بلدان أوربا وأمريكا اللاتينية واسيا وإفريقيا والشرق الأوسط لأمكننا الاستنتاج بان طابع عدم اليقين السائد في هذه اللحظة التاريخية، لحظة ما بعد الحرب الباردة لم يزح القضايا الكبيرة من مفكرة الحركات والأحزاب السياسية. بالأحرى، يمكن الحديث عن تجدد حالة الإجماع حول رفض الحرب كوسيلة لحل الخلافات الدولية، وعن مسؤولية سياسات الدول الغربية، خصوصا الولايات المتحدة، في تأجيج التوتر والفوضى في العالم. ان مجرد حصول معارضة واسعة، معلنة أو غير معلنة، للقصف الأطلسي في بلدان بعيدة عن منطقة البلقان وليس لها مصلحة مباشرة بما يدور فيها، هو مؤشر على حقيقة لا تضرب فقط على وتر النزاعات التقليدية المعادية لسياسة الولايات المتحدة، بل تتجاوز ذلك باتجاه أرضية عقلانية وموضوعية لكيفية فهم القضايا الدولية والتعامل معها. فقد ورد مثلا، على لسان رئيس الوزراء الهندي آتال بيبهاري فاجباي قوله " ثمة لعبة تدمير جارية هناك. آلاف من الناس غدو مشردين. والأمم المتحدة شاهد صامت على ما يجري. هل جاء تدخل الحلف الأطلسي للحيلولة دون الحرب أم لاشعالها ؟" (4). ويضيف كاتب المقال، أنتوني فايولا، الذي نقلنا عنه الاقتباس السابق، ان الاحتجاج على العملية الأطلسية ضد يوغسلافيا قد نما بسرعة في بلدان العالم الثالث الفقيرة التي قبلت، على مضض، منذ نهاية الحرب الباردة بهيمنة الولايات المتحدة وبالتبعية لنموذجها الاقتصادي. لكن على خلاف ما ادعته واشنطن وحلفاؤها بان عملية " القوة المتحالفة " هي ذات غاية إنسانية بحتة، جاء رد الفعل، الشعبي والرسمي، في هذه البلدان عكسيا، إذ أحيت فيها شكوكا قديمة، مصدرها تربتها الطويلة، مع التدخل الأمريكي والاستعمار الأوربي، عن النوايا الحقيقية الكامنة خلف هذه الغاية المعلنة .

بعد هذه الإشارة العابرة الى ردود الأفعال، الرسمية والشعبية، المنددة بعملية " القوة المتحالفة "، يجدر بنا السؤال عن الموقف العربي منها. ما سنحاوله أدناه لا يطمح الى أكثر من تقديم إجابة جزئية مستقاة من قراءة بضع كتابات عن الحدث البلقاني. مع هذا يلزمنا القول ان ثمة عاملا محددا، ذا طبيعة تاريخية وأيديولوجية، ميّز الموقف العربي، إجمالا، من أزمة كوسوفو، وهو عامل قومي ديني مركب. فهناك، من جهة، البعد القومي الذي وفر له التدخل العسكري الأطلسي مناسبة جديدة لاسترجاع التجربة المريرة للعرب مع سياسة الولايات المتحدة المنحازة

الى إسرائيل والسلبية تماما عندما يتعلق بتهجير شعب كالشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه، أو باحتلال أراض عربية كما في الجولان وجنوب لبنان، والعدوانية عندما يتعلق الأمر بالعراق وليبيا والسودان. ومن هذا المنطلق بنى مواقفه التي تفاوتت بين الانحياز الى يوغسلافيا، كما في حالة حكومتي العراق وليبيا، وبين وضع اللوم على الغطرسة الأمريكية في خرقها للشرعية الدولية وفضح دوافعها المشبوهة، دون ان يصمت عن جرائم القوات الصربية في كوسوفو. وكان الموقف الأخير هو ما التزمت به اغلب الحكومات والقوى السياسية العربية. وهناك، من جهة أخرى، البعد الإسلامي، الذي وان غاب دوره الرسمي ممثلا بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وجد صداه في تصريحات الأحزاب والمنظمات والشخصيات الإسلامية الداعية الى تقديم الدعم والتضامن وإعلان الجهاد المقدس لنصرتهم. والتعاطف الديني مع ألبان كوسوفو في محنتهم يعيد الى الأذهان التعاطف المفاجئ (إسلاميا وعربيا) مع الأكراد بعد اختطاف عبد الله أوجلان ونقله مكبلا الى تركيا، وقبل ذلك واهم منه مع أفغانستان. ولكن بينما اتفقت المواقف الإسلامية على تقديم مساعدات عاجلة للكوسوفيين، سجل بعض المعلقين الإسلاميين ضعف الاستجابة الشعبية لها واعتبروا ذلك دليلا حيا على ضعف تقاليد المجتمع المدني عندنا، فإنها اختلفت على سبيل معالجة الأزمة (5). فبعض القوى الإسلامية عولت على الحلف الأطلسي ودعته الى " التدخل العسكري الجوي والبري لإخراج عصابات الإبادة من كوسوفو وحماية المدنيين وتسليحهم للدفاع عن وجودهم " (6). بينما طالب بعض علماء الأزهر بتشكيل جيش إسلامي للدفاع عن المسلمين في كوسوفو، في حين دانت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وحشية التعامل الصربي مع ألبان كوسوفو وما اعتبرته تدخلا غير بريء للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وبنفس المنحى ذهبت تصريحات السيد محمد حسين فضل الله التي ألقت اللوم كله على الولايات المتحدة واتهمتها بمحاولة " إغراق أوربا بالكثير من المشاكل حتى لا تتفرغ لتقوية الاتحاد الأوربي " ونفت سعيها الى " حل مشكلة المسلمين " ووصمتها بـ " الرقص على آلامهم " (7). وموقف السيد فضل الله ذي العلم الواسع والاجتهاد الجريء، لا يقبل، في هذه الحالة، تمييزه بسهولة عن أكثر المواقف الإسلامية تطرفا والتي صورت الحدث على انه حرب صليبية ضد المسلمين يتقاسم أدوارها نظام بلغراد والحلف الأطلسي.

في مقاربته لازمة كوسوفو التقى هذا العامل، الواقعي في مضمونه والأيديولوجي في شكله، بالخطاب اليساري في مناهضة النزعة الامبريالية للولايات المتحدة وفي الحكم السلبي على نواياها (وحتى وان كانت الى جانب أقلية مضطهدة كألبان كوسوفو). فقد كتب، مثلا، طلال سلمان، رئيس تحرير " السفير "، مشككا في حماية الغرب والولايات المتحدة " للديمقراطية من العنصرية "، وواصفا عملية " القوة المتحالفة " بأنها " حرب القطب الأوحد ". وبنبرة مشابهة يتهم رفعت السعيد، أمين عام حزب التجمع، الولايات المتحدة " بقيادة أوربا في حرب تحقق أهداف الغرب في سيادة إستراتيجيتها على المنطقة وتحاصر روسيا وحلفائها ولو على حساب المواطنين الأبرياء ". ويعتبر السعيد الطرفين اليوغسلافي والأطلسي مضطلعين بعملية إخلاء كوسوفو من سكانه " أو على الأقل تحويله الى قاعدة عسكرية أمريكية وموطئ خاص لها في أوربا " (8). ويلقي يعقوب زيادين، السكرتير السابق للحزب الشيوعي الأردني، في مقال له بعنوان " إمبراطورية العم سام في مأزق وتتلقى اللطمات من شعوب العالم " اللوم على ألمانيا وأمريكا لتسليحهما جيش تحرير كوسوفو الانفصالي. ويتهم الأخيرة بالطمع في مناجم كوسوفو الغنية " بالمعادن الثقيلة مثل النحاس والرصاص والذهب والفضة "، ويضيف الى هذا ان الحلف الأطلسي لم يشهر السلاح دفاعا عن مساعي كوسوفو أو عن حقوق الإنسان، بل لإيجاد دور جديد له بعد غياب الاتحاد السوفيتي (9). خلاف هذا لا يتفوه الأستاذ يعقوب بكلمة واحدة عن مسؤولية نظام ميلوسيفيتش في اضطهاد الألبان وإلغاء الحكم الذاتي الذي تمتعوا به حتى عام 89 وطيلة الفيدرالية اليوغسلافية الثانية التي قادها بعد الحرب العالمية الثانية جوزيف بروزتيتو.

من هذا الاستعراض الأولي للمواقف العربية يمكننا وصف رد الفعل العربي بأنه قد تميز، عموما، بقدر من التوازن في تناول أزمة كوسوفو و " التسوية " الأطلسية لها. ولو تركنا جانبا المواقف الأحادية المتطرفة لبعض الأنظمة والأحزاب والحركات الحبيسة في كهوف مظلمة من صنعها، فقد مالت كفة الإجماع الى نقد كلا الطرفين؛ الحكومة اليوغسلافية والحلف الأطلسي. واحسب ان نقد السياسة القومية المتطرفة لنظام ميلوسيفيتش، وهو النقد الذي لم يحركه، فقط، التعاطف الآتي من المأساة الكوسوفية، وإنما الى الاعتراف بحقوق الأقلية الألبانية، قد أرسى نفسه على منطلقات حداثية علمانية صريحة أو ضمنية. وإذا ذهبت لغة هذا النقد أحيانا الى حد التشكيك بمفهوم السيادة الوطنية في حالة إخفاق الدولة المعنية في احترام الحقوق الأساسية لمواطنيها، فان دلالته عميقة بالنسبة لدول،

كبعض دولنا العربية، مافتئت توحد وتدمج بالإكراه والقسر مجتمعاتها المتميزة اثنيا وثقافيا (10). ولهذا يقيل الاعتراف بحقوق الأقليات، حتى لو كانت بعيدة جغرافيا كبعد كوسوفو عن بلاد العرب، تفسيره من زاوية معارضة تراث وفكر الدولة التسلطية العربية وما يرتبط به من تمثيلات مغرضة عن الهوية الثابتة والخصوصية الفريدة وما شاكلها من مسميات تعصم مدعيها من مساءلات الفكر والقوانين الإنسانية.

أما نقد الطرف الآخر، الذي هو الحلف الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، فلم يكن مفاجئا لأحد لا سيما أن نقدا كهذا غدا فاتحة كل نقد سياسي عندنا، وهو نقد آلته القياس على السوابق الأمريكية مع الشعوب التي خالفتها. في حالة كوسوفو، على الأقل، يستند رأي الطرف المعارض للولايات المتحدة على حجج وجيهة هي عدم توفره على الشرعية الدولية ممثلة بقرارات صريحة من قبل الأمم المتحدة تخول استخدام القوة ضد يوغسلافيا، واحتمال تحول الحالة البلقانية الى سابقة لتفرد الأقوى بمهمتي التشريع والتنفيذ لما يعتبره صحيحا أخلاقيا أو مهما استراتيجيا أو حيويا اقتصاديا. ومن هذا الرأي انبثقت تنويعات عديدة، الغالب فيها يذهب الى نفي أي مصداقية أخلاقية لتدخل الولايات المتحدة، من خلال الحلف الأطلسي، في كوسوفو، وعدم الثقة بدورها كمخلص للضحايا الكوسوفيين، بل وتحميلها مسؤولية مضاعفة آلامهم. لكن هناك أيضا من بقى في نفس المضمار، وان فضل، لأسباب عملية بحتة، مساومة عدائه المتحكم للولايات المتحدة واتخذ منها حليفا ليس من بد، أملا في نصرة شعب كوسوفو المغلوب على أمره. أما من دعا الى تصديق الرسالة الإنسانية للولايات المتحدة، ولو لمرة واحدة، فقد اخذ على الذين يناصبونها العداء ربيبتهم المبالغ بها والتي لا تعكس الواقع الفعلي قد عكسها لهواجس مرضية عن عدو شيطاني موهوم (11). لذلك بينما اتخذ أعداؤها من الشأن الكوسوفي حجة إضافية لتعزيز حكمهم المسبق عليها، سار معارضوهم بالاتجاه المعاكس ليذكروهم بخرافة التفكير بمنطق الخير والشر المطلقين. فهذه الثنائية العقيمة تقود القائلين بها الى نظرية المؤامرة التي تتصور وجود قوة ذات نوايا شريرة تتربص بالضعيف وتفتعل الظروف لتوقعه في شراكها. فهي تفترض ان الذات، من حيث المبدأ، مسيّرة لا مخيّرة، وان أدوارها مرسومة مسبقا من قبل ند واسع الحيل وشيطاني المآرب. في نسختها العملية تعلق نظرية المؤامرة أخطاء سياسيي بلدان العالم غير الغربي على مشجب الغرب الرأسمالي الاستعماري الصليبي الأناني وما شابهها من أوصاف، فتقلب بذلك قصور الذات واغترابها عن الواقع والتاريخ الى تضخيم صورة الند. وبالنتيجة تبرأ الذات من عواقب أفعالها لتجرم العدو البعيد والماكر. وجدت هذه النظرية آخر أمثلتها التطبيقية في النقاشات العربية لحالة كوسوفو، مما دفع بنقادها الى امتشاق أسلحتهم من جديد لفضح نظرتها التبسيطية وتوظيفاتها المغرضة. فكتب وضاح شرارة في صحيفة " الحياة " ما مفاده ان مقدمات التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي، ومن ورائه الولايات المتحدة، أهم من نتائجه التي تكللت في حرب لا يريد مدحها ولا " إطراح التحفظ عنها " (12). وهذه المقدمات تتمثل في السياسة القومية الصربية المتعصبة التي سامت شعوب يوغسلافيا في العقد الأخير من السنوات الأمرّين، وأججت حربا بعد أخرى منذ عام واحد وتسعين حين أعلنت سلوفينيا وكرواتيا استقلالهما. وبنفس مشابه كتب حازم صاغية ان تشويه حقيقة الولايات المتحدة بتحويلها الى شيطان دولي يسر لمن يستسيغه " الإغفال عن تاريخ البلقان وعن قسرية الدولة اليوغسلافية وبالطبع عن طموحات ميلوسيفيتش " (13). نقد نظرية المؤامرة، كما يرد في كتابات شرارة وصاغية وسواهما، يستند على وعي متحرر، ظاهرا، من تقييدات الايدولوجيا التي تمنح أسبقية الحكم على التحليل، وتصادر المعطيات الفعلية في كلائش جاهزة. كذلك ينطلق نقد نظرية المؤامرة من منظور يحيل النزاع الى سياقه ويتجنب إشهار أحكام قيمة مسبقة تلقي المسؤولية على احد طرفيه دون الآخر. ولذلك نراه يهتم بالحفر في الأصول وعلاقات القرابة بين المواقف الأيديولوجية المعادية للغرب والولايات المتحدة، كاشفا عن تواطؤها مع بعضها في التحليل على الحقيقة والتاريخ. فيلقي اللوم، دون تردد، على حكام من أمثال صدام وميلوسيفيتش اللذين يتحملان وحدهما تبعات خلق الأزمة وتفجيرها، ويعفي منه جزئيا أو كليا الطرف القوي الذي يتصدى لهما ويستفيد من مغامراتهما سياسيا واستراتيجيا. وقد تطال الشبهات هذا النقد، الذي يخالف جذريا طبائع الاستبداد وحميات التعصب، لكونه ينتصر لحجة القوي والخارجي على حجة " الضعيف " والمحلي. ولو وضعت نفسي موضع شبهات من هذا النوع لقلت ان النقد المذكور لا يخفي مصادره الفكرية الغربية، التي لم تزل تزود نسبة كبيرة من مثقفينا بعنادها النظري، ولا يبشر برسالة سياسية محددة لأنه يكتفي بالتعليق على قصر النظر المزمن في خطابات السياسة العربية.

أما لو وضعت نفسي موضع الناقد لهذا النقد لأخذت عليه فصله للخطابات التي ينتقدها، بحجج مقنعة ظاهرا، عن الحقائق التاريخية. فهو على ما فيه من مخالفة محمودة للتفكير السائد البالغ في نزعته العيابة على انجاز المواقف

السياسية التي يتصورها من بنات خيال أناس جامدين عقائديا ان لم يكونوا أشرارا سذج. وهو كذلك يشطح بعيدا حين يحاول ان يحسم، بالحجة والبلاغة، اختلالات واقعنا السياسي والاقتصادي الثقافي والتي هي عندنا كعرب، وعند من شابهت أحواله أحوالنا، مرتع للأيديولوجيات وحقل تتغذى منه وتغذيه السياسة وأحزابها. وبوسعنا ان نضيف ان هذا الاختلال ليس نتيجة طريقة معينة في النظر الى العالم وتمثيله، بل هو حقيقة موضوعية تشترك في صنعها عوامل القوة والضعف، والأسباب الخارجية والداخلية. في هذه النقطة ينبغي ان نقف لنتأمل أوجه قوة وضعف الموقف الذي يدين طرفي النزاع في أزمة كوسوفو. فهو يقوى بمقدار تفكيرنا بما ينبغي ان يكون مقابل ما هو كائن، فالحوار أفضل من الحرب، وإتباع سبيل العقل والمصلحة المشتركة أفضل من إتباع التعصب والأنانية. وهو ضعيف بمثاليته التي لا تحسب حسابا للسياسة التي تحركها، حتى عند أكثر الدول ديمقراطية وتحضرا، دوافع لا عقلانية وتدميرية، فكأن هذا الموقف الذي يوزع المسؤولية، بمقادير متساوية أو متباينة، يترجم قاعدة فرقة المرجئة، التي عرفتها العصور الإسلامية الأولى، ترجمة ايجابية، فبدل تعليق الحكم، الى ما يشاء الله، على الطرفين المتخاصمين يعلن الحكم عليهما ويعطي كلا منهما نصيبه منه. ولكن ما هو البديل عن هذه المثالية لمن مازال ينأى بنفسه عن الانغمار في فوضى نهاية العصر.

3/ حزيران/1999

الهوامش:

(1) في كتابه " حرب الخليج لم تحدث " (نشر بالفرنسية عام 1991) توقف عالم الاجتماع الفرنسي بودريار عند دور الاعلام في انتاج واقع لا ينتمي الى الواقع ولا الى الصورة. وذهب الى انه في غياب الاشتباك الفعلي بين طرفين متكافئين، كما ينبغي في المواجهة العنفية التي تسمى الحرب، بدا وكأن الغرب قد دخل في نزاع مع نفسه في العراق. هذه الحرب التي جرت من طرف واحد لا تستحق ان يطلق عليها حربا. استنتاج كهذا ورد ايضا عن مفكر اخر اكثر جدية والتزام هو الامريكي نعوم شومسكي الذي قال " الحرب، كما افهمها، تتضمن طرفين يطلقان النار على بعضهما في معركة، هذا لم يحدث في الخليج (يقصد حرب الخليج) ". الاقتباس اورده بول باتون في مقدمته للطبعة الانكليزية لكتاب بودريار المذكور .

(2) انقسمت الكنيسة الكاثوليكية على نفسها في الموقف من التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي في كوسوفو. فقد دعا البابا يوحنا بولص الثاني صراحة الى نبذ السلاح والعودة الى الحوار. وبالمقابل لجأ المونسنيور كارل ليمان، رئيس مجلس الاساقفة الالمان، والمونسنيور جاك لابورت، رئيس اساقفة كامبري ورئيس لجنة العدالة والسلام في الاسقفية الفرنسية، الى تعاليم الكنيسة بخصوص الحرب العادلة التي ينبغي اللجوء اليها شريطة استنفاذ جميع السبل السلمية، وجود اسباب عادلة لخوضها وصدور قرارها عن جهة مؤهلة. على هذا الاساس وجدا ان من المبرر اللجوء الى القوة في كوسوفو.

(3) هل يمثل فرض نظام كهذا ضرورة تاريخية لا يمكن التهرب منها؟ قد يكون الامر كذلك، ودليلنا هنا هو موقف ماركس من الاستعمار الانكليزي للهند، الذي عبر، من ناحية، عن اشمئزازه منه لما سببه من تدمير للتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، ووجد فيه، من ناحية ثانية، مثالا لدور الارادة غير الواعية للتاريخ في تثوير القديم وتجاوزه. المشكلة ان تفسيرا من هذا النوع قد يبدو اعتذاريا لهيمنة الراسمالية على العالم، كما يظهر جليا اليوم اكثر من أي وقت سبق. غير ان القبول به نظريا، كشرط موضوعي، لا يتعارض مع خوض نضالات سياسية للتأثير في كيفية تحقيق الهيمنة.

(4) انتولي فايولا، جريدة الهيرالد تربيون، عدد يوم الاربعاء (1999/5/19).

(5) كتب فهمي هويدي في جريدة " الشرق الاوسط " ليوم الاثنين (99/4/12) مقالا بعنوان " محنة العمل الاغاثي من تجليات ازمة الديمقراطية ". والعنوان وحده يفصح عن المحتوى. معالجة مماثلة للموضوع ذاته وردت في مقالي زين العابدين الركابي وعبد الجبار عدوان في " الشرق الاوسط " ليومي العاشر والرابع عشر من نيسان/ابريل.

(6) لجنة التنسيق للعصبة المغربية للدفاع عن الاقليات المضطهدة في العالم. والاقتباس اورده محمد الاشهب في تغطية نشرها في جريدة " الحياة " ليوم (99/4/19).

(7) جريدة " الحياة " ليوم (99/4/19)
(8) الاشارة الى موقف طلال سلمان ورفت السعيد وردت في تغطية نشرتها جريدة " الحياة " ليوم (99/4/19)
(9) جريدة العرب اليوم الاردنية (العدد رقم 723)
(10) في مقاله " حق التدخل وفرضية الوصاية " جريدة " الشرق الاوسط " ليوم (99/5/3) ينبأ خالد القشطيني بان التدخل الخارجي سيصبح " اسلوبا مشروعا وجاريا في حق الدول القاصرة ". ويلاحظ كاتب اخر هو السيد ولد أباه ان النهج الديمقراطي يؤدي الى القبول بتفكك الدول المتعددة عرفيا ودينيا، من منطلق حق تقرير المصير. لكن دعم الدول الخارجية لهذا الحق تحدده عوامل استراتيجية، مما يضفي على الموقف منه طابعا انتقائيا. نفس المصدر عدد يوم (99/4/4)
(11) تركي الحمد " خاطرات في المسألة البلقانية " جريدة " الشرق الاوسط " ليوم (99/4/4)، ومحمد الحسن احمد " اهي مخاوف عربية ام اسرائيلية من سابقة كوسوفو؟ " نفس المصدر عدد يوم (99/4/6). يقول الاول ان ان المشكلة لا تكمن في وجود مصالح امريكية وراء تدخلها في كوسوفو وانما في عجزنا، كعرب، عن فهمها والتعاطي معها واقعيا. ويخص في مقالة موضوع السيادة الذي يعتبره، عن حق، وسيلة وليس غاية، ويضيف " فكما كانت السيادة وسيلة من وسائل حفظ المجتمع البشري، فربما كانت المغالاة في ذات المبدأ تهديدا لذات المجتمع البشري. ومن هنا كان من الضروري ان تتغير الوسيلة من اجل الغاية، الا وهي الانسان ذاته في الخاتمة ". ويتهم الثاني موقف المتشككين بالدوافع الانسانية لتدخل الدول الغربية بانه يخلو تماما " من اية نظرة انسانية حضارية ."
(12) وضاح شرارة، جريدة " الحياة " ليوم (99/4/6)
(13) حازم صاغية، نفس المصدر يوم (99/5/18)

* الثقافة الجديدة، العدد 289، تموز - آب 1999، ص ص 5 - 14

تناقضات عصر الإمبراطورية ووعوده *

كامل شياع

منذ صدوره قبل عامين، أثار كتاب «إمبراطورية»(*) لأنتونيو نيغري ومايكل هارت اهتماماً واسعاً في الأوساط الأكاديمية واليسارية في الغرب. فأشاد عدد من النقاد والمفكرين البارزين بتحليله العميق لحالة العالم ما بعد الحرب الباردة، ورؤيته الثاقبة لتناقضات عصر العولمة وآفاقه. وأخذ عليه آخرون تقييمه الخاطئ لظاهرتي الإمبريالية والدولة الوطنية، واستنتاجه بأنهما في طور الزوال، وبأن النضال اليوم ضد الرأسمالية ينبغي أن يتم ضمن شروطها الجديدة، وليس خارجها. التقريض والنقد لا يغني عن قراءة هذا الكتاب الذي هو تركيب نظري جامع وخلاصة فلسفية ـ سياسية مكثفة لمصادر أساسية في الفكر الحديث والمعاصر، ولنزعات الثورة والتغيير الاجتماعي.

رغم اشتراك مايكل هارت في التأليف، إلا أن بصمات أنتونيو نيغري هي الأوضح في الكتاب. فقد كلّل به بحوثه النظرية التي ظهرت، خلال العقود الثلاثة، في أعمال ملفتة، مثل «ماركس ما بعد ماركس» (1979)، و«الاستثناء الوحشي: السلطة والقوة عند سبينوزا» (1983). الماركسية، كما يفهمها نيغري، الأستاذ السّابق لفلسفة القانون والعلوم السياسية في جامعة بادُوا الإيطالية، والمناضل العمالي الناشط منذ نهاية الخمسينات، هي فلسفة حياة وممارسة قبل أن تكون عقيدة جامدة أو نظام مفاهيم مجردة. لذلك تحفل ماركسيته بروح ثورية قلقة وحالمة تراهن على قوّة العمل والتضامن في تغيير نمط الإنتاج الرأسمالي من داخله، عبر دفع تناقضاته إلى مدياتها القصوى، والمضي في تحقيق المشروع التاريخي للتحرّر الإنساني.

أما سيرة نيغري السياسية فهي مثيرة ككتاباته، فقد أودع السجن بعد أن اتهمته السلطات الإيطالية بكونه العقل المدبّر لأعمال العنف المسلّح والاغتيالات التي لجأ إليها اليسار المتطرف خلال سنوات السبعينات. وظل معتقلاً لأربع سنوات ونصف حتى أطلق سراحه عام ثلاثة وثمانين بفضل الحصانة البرلمانية التي حصل عليها لفوزه في قائمة مرشحي الحزب الراديكالي بقيادة ماركو بانيللا. بعد شهرين من الحرية، رُفعت عنه الحصانة البرلمانية لتخلّي الحزب الراديكالي عنه، فأختار نيغري الهروب إلى فرنسا، حيث بقي فيها لاجئاً حتى عام 1997. في ذلك العام، قرر أن يضع حداً لما أسماه بسنوات المنفى الثقيلة، فغادر إلى روما ليضع مصيره بيد القضاء الإيطالي. وهو حالياً نزيل أحد سجونها.

فترة إقامته بباريس جعلته على تماسّ مباشر مع أفكار ميشيل فوكو وجيل دولوز الذي جمعته به علاقة وثيقة. شهدت تلك الفترة تأثر نيغري بمفهوم علاقات القوة التي يتجاوز نطاقها علاقات الإنتاج المتموضعة في المصنع، ليغطي الحياة الاجتماعية بأسرها. ويعترف نيغري بأن ذلك المفهوم قاده إلى أن يتخلى عن اللغة العمالية الصرفة، لغة التحليل الطبقي الكلاسيكية، ليأخذ بلغة عالمية على قدر غير قليل من التعقيد والصعوبة. لذلك اعتُبر كتابه هذا من المراجع الأساسية للحركات المناهضة للعولمة من موقع اليسار.

كتاب «إمبراطورية» طرح تصوّراً جريئاً، يستدعي التأمّل، حول الحالة الراهنة للعالم وآفاقه المستقبلية، وقدم اجتهاداً مثيراً حول ماهية الماركسية في بعديها الفلسفي والتحرري. ومن هذه النقطة نبدأ تناولنا له، حيث يدعونا مؤلفاه إلى أن نتخلى مرة واحدة عن جملة من المفاهيم الأساسية في التحليل والسياسة الماركسيين. وهي مفاهيم تشمل المادية التاريخية، التفكير الجدلي، الحتمية والغائية، الفكر العلمي، النزعة الإنسانية، القاعدة والبناء الفوقي، الطبقة العاملة، الإمبريالية، الإستراتيجية والتكتيك، المركز والأطراف، الحزب السياسي، الأممية البروليتارية، الثورة الاشتراكية، حركات التحرر الوطني. هل فاتني شيء من مفردات هذا الجرد الجذري للماركسية؟ وهل بقي للمرء، بعد كل هذه المفاهيم المسحوبة من مجال التداول والمسقطة من منهج التحليل، ما يسمح له بالإدعاء أنه صاحب موقف ماركسي أو شيوعي؟

نعم، هناك على الأقل، مؤلفا هذا الكتاب الخطير اللذان يختمان كتابهما بعبارة مستوحاة من القديس سان فرانسيس (ومقامه في مدينة أسّيسي الإيطالية) تدعو إلى مجابهة بؤس السلطة ببهجة الوجود. وهي عبارة يردفانها بالقول إن «قوة الحياة والشيوعية، التعاون والثورة يمضيان سوية في حب وبساطة وبراءة. وذلك منبع الرقّة والبهجة اللتين لا يمكن كبحهما في المرء حين يكون شيوعياً». بلغة المفاهيم، وليس بلغة الشعر والاستشراف، تظهر ماركسية مؤلفي الكتاب في تمسكهما الصارم بمفهوم مادي للوجود، بموضوعة التقدم التاريخي، بترابط العدالة والحرية، بالحاجة إلى إعادة بناء الكيان الإنساني الممزق خارج علاقات السوق والاغتراب، وبأولوية الممارسة على التأمل، والصيرورة على الثبات، والفعل على النظرية.

على هذه الرؤية الماركسية أو ما بعد الماركسية، إن شئتم، تستند أطروحة الكتاب التي تتلخص في أن العالم المعاصر يشهد تشكّل إمبراطورية جديدة تعبر عن نفسها من خلال العولمة، ثورة الاتصالات والمعلومات، فكر ما بعد الحداثة، تراجع دور الدولة القومية واضمحلالها التدريجي، تزايد الهجرات إلى البلدان الغنية، تغير أساليب حل النزاعات بين الدول، أزمة الشرعية، عدم تمركز الإنتاج والسلطة وانتشارهما عالمياً، تلازم الفساد والانحلال مع صيرورة النظام العامة، وتَوفّر إمكانات أوسع للتغيير الاجتماعي .

تمثّل الإمبراطورية، بالنسبة لمايكل هارت وأنتونيو نيغري، قطيعة تاريخية في مضمون السلطة السياسية، ونقلة جذرية في ممارسة الهيمنة. وهي تعكس إلى حد كبير الانتشار العالمي لفكرة الدستور الأمريكي، فكأن أمريكا تمثل صورة مصغّرة لعالم الإمبراطورية الذي يخترق الحدود الدولية، ويدمج في ثناياه الدول والثقافات وأنماط الاستهلاك والتبادل، وإمكانات الثورة وفرص التحرر، كاسراً ثنائيات المركز والأطراف، الداخل والخارج، النظام المدني والنظام الطبيعي، العمل والرغبة، الإنسان والآلة، الفوضى والنظام، الخاص والعام .

فكرة الدستور الأمريكي، كما يناقشها الكتاب، تتضمن مفهوماً للسيادة مختلفاً عن سواه في دساتير الدول الغربية الحديثة لأنه ينطوي على أسس أو مبادئ السيادة الإمبراطورية الجديدة. السمة الأساسية لهذا الدستور، الذي يوصف بأنه الأكثر ديمقراطية في العالم، أنه يحدد السيادة ارتباطاً بالشعب كما ينبغي أن يكون عليه أي نظام جمهوري ديمقراطي. السيادة هنا ذات مرجع دنيوي ونابعة من تناقضات الحياة الاجتماعية وصراعاتها، وليست مفروضة عليها من خارجها. السمة الأخرى المهمة للسيادة، كما يحددها الدستور الأمريكي، أنها تمثل مشروعاً مفتوح الآفاق قادراً على استيعاب عناصر جديدة، وغير مقتصر على جماعة محددة أو أمّة بعينها بالمعنى المتداول للكلمة. السيادة هنا ذات نزوع توسّعي، لكن ليس وفق الطريقة الكولونيالية القائمة على الاحتلال والاستغلال والنهب والعزل والإبادة الجماعية والعبودية. التوسّع الإمبراطوري يستوعب الشعوب ويضم الأقليات والجماعات ضمن علاقات موزّعة ومتشابكة تتجاوز الحدود الوطنية وتلغيها على المدى الأبعد، الأمر الذي يؤهل الإمبراطورية لتكون جمهورية عالمية. بيد أن الدستور الأمريكي، كما يلاحظ المؤلفان بحق، لم يكن دائماً محرّك السياسة الأمريكية. فهي حين تقيّد نفسها بمصالحها القومية، تتحول إلى قوة استعمارية تقتفي خطى نظيراتها الأوربيات الأقدم تاريخياً، مثلما تشهد تجربتها المبكرة في الفيليبين أو لاحقاً في فيتنام .

مؤشرات السيادة الإمبراطورية

يمكن تشخص الإمبراطورية الناشئة في الحقبة التاريخية المعاصرة بمفاهيم مثل العولمة وما بعد الحداثة، إلا أن أساسها المتين قائم في المجال السياسي حيث يتجلى كنمط للسيادة الشاملة لا يستثني بلداً أو منطقة في العالم. ثمة ثلاثة مؤشرات لتشكّل هذه السيادة:

أولاً، إن فكرة الحقّ الدولي (في تعبيرها القانوني) ما عادت مستندة، في سياق الإمبراطورية الناشئة، على اتفاقات وتعاقدات حرة بين دول مستقلة، بل على شبكات من الاتفاقات وقنوات الوساطة وحل النزاعات وضبط مجال حركة الدول في إطار نظام أشمل للسيادة. هذه السيادة تجمع القوى المتنازعة والمتناقضة عالمياً في بنية واحدة وتعاملها وفق مفهوم خاص للحق يستند على نمط جديد للإنتاج، ووسائل قانونية للإخضاع والقسر من أجل ضمان التقيّد بالاتفاقات وتسوية النزاعات. الحق القانوني في إطار الإمبراطورية يعكس واقع ما بعد الإمبريالية، تهيمن عليه قوة عليا فوق قومية أو ما بعد قومية. يرتكز الأساس القانوني للإمبراطورية، التي هي بخلاف الإمبريالية التي

وجدت وتجد أساسها المادي في الدولة القومية، على مبدأين: مكاني وزماني. يقوم أولهما على نظام موحّد لإسناد فكرة الحق الإمبراطوري في كل بقاع العالم دون استثناء. أما المبدأ الثاني، فيقوم على اعتماد معيار أخلاقي يدّعي أنه ملزم وصالح لجميع الأزمنة التاريخية والحضارية المتعايشة والمتجاورة في كوكبنا. النموذج الكلاسيكي لتضافر هذين المبدأين تحقق في الإمبراطورية الرومانية التي دفعت بالبعدين القانوني والأخلاقي الشاملين إلى أقصى حد ممكن لتضمن الاستقرار والسلام وسيادة القانون لجميع المناطق الخاضعة لنفوذها. وارتباطاً بقانون الإمبراطورية الرومانية وبطانته الأخلاقية تبلور مبدأ الحرب العادلة الذي عاد للظهور مؤخراً في ظل الإمبراطورية المعاصرة في حرب الخليج الثانية عام 1991، التي تمّ شنّها كفعل بوليسي ضد خصم اعْتُبر خارجاً عن القانون، والترويج لها كممارسة شرعية للقوة. من مثال حرب الخليج وما تلاه في يوغوسلافيا السابقة وكوسوفو وأفغانستان، بدا واضحاً أن السلطة الإمبراطورية توظِّف فعلها العسكري لأغراض أمنيّة. فهي أشبه بشرطة دولية تتدخل لحفظ النظام، ولفرض معيارها الخاص عن الحق والسلام. الشرطي الدولي الذي تمثله الإمبراطورية يعمل بالشكل الآتي: أولا، تحديد المشكلة الحاصلة على أنها مشكلة استثنائية أو طارئة والتلويح بضرورة التدخّل لاعتبارات قانونية؛ ثانياً، القدرة على استخدام الوسائل المسلحة في ظروف متباينة بهدف التعامل مع المشكلة أو الأزمة القائمة. وهنا يثير الكتاب تساؤلاً عن مدى تطابق الحق الإمبراطوري في التدخل مع فكرة الحق المجردة، وعن معنى الحق (والقانون) عندما يُختزل إلى عنصر الفاعلية أو التأثير أو النجاعة .

مهما يكن من أمر هذا التساؤل، فإن الكتاب يتوصّل إلى أنه في سياق التحوّل نحو الإمبراطورية يسود القانون فوق القومي على القوانين الوطنية ويخترقها ويكيّفها، بل ويحددّها أو يحدّ منها بقدر كبير. إضافة إلى ذلك فقانون الإمبراطورية يسود على ميثاق الأمم المتحدة من ناحية مبادئه وآليات تطبيقه أو فرضه. فالأمر ما عاد يتعلق بصيانة أو احترام اتفاقات موقعة بين دول ذات سيادة، ولا في الاحتكام للإجماع والحق الدوليين، وإنما في إباحة التدخّل نتيجة حصول ظرف طارئ وباسم مبادئ أخلاقية سامية وقيم عدالة شاملة مزعومة. غير أن اللجوء إلى مبدأ التدخل لحل الأزمات لا يدل على استقرار النظام العالمي الجديد، أي النظام الإمبراطوري، بقدر ما يدل على عدم استقراره وتقلبه في حالة أزمة وحرب دائمتين .

الإمبراطورية، كما يستنتج الكتاب، وُلدت في الأزمة وتتجلى كأزمة ناتجة عن التعارض بين البنية القانونية للإمبراطورية والقوة المكونة لها والفاعلة فيها، من جهة، وبين مصلحة الجَّمْع (multitude) المتشكّل من ذوات منتجة ومبدعة، من جهة أخرى. وما كان لهذه الأزمة أن تظهر لولا هيمنة نظام محدد للسيطرة السياسية ـ الحياتية (bio-politics) المقصود بهذا المصطلح تحويل الحياة إلى موضوع مباشر للسلطة حيث يتم إنتاج الوجود الإنساني مادياً ومعنوياً). فهذه الأزمة التي كان الفيلسوف الظاهراتي هوسيرل قد عزاها إلى هيمنة العقلية العلمية الرياضية على عالم الحياة المعاش، تكمن، بنظر مؤلفي الكتاب، في التدخّل المخلّ لسياسة رأس المال في عالم الحياة. هذه السياسة وذلك العالم لا يمكنهما، في الشروط القائمة، أن يتواءما على المديين القريب والبعيد. السمة المميزة لأزمة الإمبراطورية أنها لا تتجلى في صراع رئيسي ولا تتموضع في جبهة واحدة، لأنها جملة أزمات جزئية، صغيرة، متوالدة ومتتابعة. وذلك ما يضفي عليها طابع الديمومة والحضور الكلّي. أمّا حرب الإمبراطورية فلا يتم شنها ضدّ خصم خارجي محدّد، لأنها سلسلة حروب أهلية ومناسبات للتدخل البوليسي بقوة عسكرية عالية التسلح والكفاءة. وهذا بالضبط ما حدث في اضطرابات لوس أنجليز (1992) ومقديشو، في سراييفو وأفغانستان. وتكرر حدوثه في العراق مرتين .

ثانياً، لا تقتصر الإمبراطورية الناشئة على الإطار القانوني فقط، لأن لها بعداً مادياً يتمثل في السوق العالمي الذي لولاه لا يكتمل فهم السيادة الإمبراطورية بمكونيْها السياسي والقانوني. ويعتبر الكتاب أن عولمة الإنتاج والسوق تمثل حالة جديدة غير مسبوقة تاريخياً. من هذا المنظور فهو يرفض الرأي القائل بأن الظاهرة الرأسمالية عملت دائماً كسوق عالمي، وبالتالي فليس هناك اختلاف جوهري بين صورتها الكلاسيكية في القرن التاسع عشر وصورتها الراهنة في القرن الحادي والعشرين. كذلك فهو يرفض رأي من يراهن على استمرار الدولة القومية في الغرب في أداء دورها لإحكام طوق الهيمنة الإمبريالية على الدول والمناطق الأخرى في العالم. إن صحّ هذان الرأيان، فهما لا يصحان، بنظر مؤلفي الكتاب، إلا بصورة جزئية لأن المستجدات الحاصلة في الاقتصاد والسياسة تشير إلى تحول نوعي باتجاه ظهور قوة ما بعد إمبريالية أو ما بعد استعمارية، قوة تدور في فلكها كل التناقضات

والصراعات المحلية والعالمية. إنها قوة تحتوي جميع الظواهر والأحداث، وتحدّد مجالات الأفعال والتجارب، وتملي الخيارات الجماعية والفردية، السياسية والثقافية، الاقتصادية والأخلاقية .

في سياق الإمبراطورية تلازَم نشوء السوق العالمي مع تحوّل جذري في سيرورة الإنتاج التي اتسع نطاقها ليشمل إنتاج الحياة ذاتها. فبموازاة الإنتاج المادي، يتم إنتاج الذوات المنتجة أي أجساد البشر وعقولهم، حاجاتهم وعلاقاتهم، أذواقهم ورغباتهم. وذلك هو حقل صناعة الثقافة وأنماط الحياة. مجتمع الإمبراطورية هو مجتمع سيطرة قصوى قائم على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة ذاتها بواسطة آليات قيادة وتحكّم أكثر ديمقراطية وأقل تعسفاً إذا ما قورنت بأساليب المجتمع الحديث الذي هو، حسب وصف ميشيل فوكو، مجتمع انضباطي يتطلّب العزل والعقاب والمراقبة من خلال مؤسسات كالمدرسة والسجن والمستشفى والمصح والثكنة والمصنع. لكن مفعول تلك الآليات «اللطيفة» أكثر حلولاً في جسد المجتمع، وأعمق تجذّراً في روحه. في مجتمع الإمبراطورية ما بعد الحداثي تقوم هذه الآليات بتأطير المجال الاجتماعي بأسره عبر شبكات مرنة وديناميكية، لتنشئ نموذجاً جديداً للسلطة معنياً، بشكل مباشر، بالحياة ذاتها حيث تتولى احتواءها وتصميمها وفهمها وتفسيرها. إن سيرورة إنتاج الذوات داخل الإمبراطورية تسير بتواز مع عملية إنتاج البضائع، في حين يعتمد فائض القيمة اعتماداً متزايداً على العمل الذهني والمعلوماتي. خارج النظام الكلي لشبكات الاتصال التكنولوجية لا يوجد ثمة مرجع يحتكم إليه كأن يكون الحقيقة أو الإنسان أو الروح المطلقة، فهي الواقع والممكن معاً، وهي الضرورة ونقيضها مجتمعان. نظام الإمبراطورية يجسد، إلى حدّ كبيرة، فكرة القفص الحديدي للتاريخ، لكنه، مع ذلك، ليس نظاماً شمولياً (توتاليتارياً) بالمعنى المتعارف عليه. ففيه تختمر ممكنات التحرر وتنبثق بدائل المستقبل .

ينبغي الإشارة هنا إلى أن تفسير نيغري وهارت للرأسمالية المعاصرة لا يعتمد النموذج الماركسي القائل بأولوية العامل الاقتصادي كعامل مقرّر، ولو في المطاف الأخير. إنه يميل إلى تفسير الرأسمالية في تجليها كإمبراطورية من منظور سياسي يركّز على نقاط مثل وظيفة السلطة وآليات ممارستها، أشكال مقاومتها والبدائل المضادة لها، المصادر القانونية والأخلاقية للشرعية، ومبدأ التدخل الخارجي والحرب العادلة. ويستند الكتاب في إثارته لهذه النقاط على مفهوم علاقات القوّة المستوحى من نيتشه والنيتشويين الجدّد، خصوصاً ميشيل فوكو وجيل دولوز وغوتاري. غير أن عدم اعتماد مؤلفيْ الكتاب على النموذج الماركسي التقليدي في التحليل، لا يعني تناولهما لعلاقات القوة بصورة مجردة من مضمونها المادي. فما يتفاداه المؤلفان هو تحديداً النظرة الاقتصادية الاختزالية التي تفترض أن للقوة اتجاهاً واحداً صاعداً من الأسفل إلى الأعلى، أو منتشراً من المركز إلى الأطراف. إن للقوّة أو للسلطة، في عالم الإمبراطورية، مراكز متعددة ونقاطاً متناثرة، إنها موزّعة في كل مكان، وليست متموضعة في مصنع أو شركة أو دولة أو منطقة جغرافية. بصورتها المتعدّدة الأبعاد هذه، تستند علاقات القوة على مضمون مادي هو الاستغلال الرأسمالي الذي غدا في مجتمع ما بعد الامبريالية (أي مجتمع الإمبراطورية) أكثر قسوة وشدّة مما سبق، والذي صارت شبكته تغطي البشرية جمعاء، وإن بدرجات متفاوتة. انتشار الرأسمالية عالمياً لا يعني زوال الحدود الجغرافية والعرقية للقمع والاستغلال، بل تعزيزها وتكثيفها. وهذا، بالنسبة لنيغري وهارت، مدعاة للتفاؤل لأن الإمبراطورية برأيهما أحدثت نقلة إلى الأمام لا يمكن التراجع عنها، الأمر الذي يقطع الطريق على السياسات القديمة والمحافظة المرتكزة على مصالح الدول القومية. فهما في حذوهما حذو ماركس الذي فسّر الرأسمالية كظاهرة تاريخية تقدمية مقارنة بأنماط الإنتاج التي سبقتها، يذهبان إلى أن الإمبراطورية تطرح نموذجاً للمجتمع والإنتاج أكثر تقدمية من الإمبريالية، التي اعتبرها لينين أعلى مراحل الرأسمالية. بعبارة أخرى، تمثل العولمة التي هي سياسة الإمبراطورية واقتصادها الشرط الوحيد للتحرر. فمقابل العولمة ينبغي لليسار أن يطرح عولمة بديلة، ومقابل إمبراطورية رأس المال ينبغي أن تشكّل البشرية إمبراطورية مضادة. فلا عودة ممكنة إلى الوراء باسم الهويات الوطنية والخصوصيات الثقافية، لأن هذا خيار خاطئ وضار .

القوى المضادة للإمبراطورية

لكن ما هي القوّة أو القوى المعاصرة المكلّفة بمهمة التحرير؟ إنها ليست الطبقة العاملة الصناعية حصراً، بل بروليتاريا عصرنا التي تشمل «كل أولئك الذين يتمّ استغلال عملهم بشكل مباشر أو غير مباشر، والذين يخضعون للمعايير الرأسمالية للإنتاج وإعادة الإنتاج». إن أحداثاً مثل حركة الاحتجاج في بكين (1989)، الانتفاضة

الفلسطينية، اضطرابات لوس أنجليز (1992) تمرّد إقليم تشاباس في المكسيك(1994) الإضراب الكبير في فرنسا (1995) وفي كوريا الجنوبية (1996) هي، في جوهرها، مؤشرات على رفض الاستغلال والقهر، وعلى حتميّة النضال والتضامن. مؤلفا كتاب «الإمبراطورية» يراهنان على إبداعية الفعل المشترك للجَّمْع وقوّة العمل الحيّ والرغبة لإطلاق إمكانات التاريخ بتجاوز الرأسمالية لإرساء بداية عصر الإنسان كما تخيّله ماركس. لكن هل ستقود محصلة رفض الرأسمالية من قبل قوى متنوعة وغير متجانسة إلى بلوغ البديل المرغوب الذي هو الشيوعية؟ وهل الشيوعية مخطّط طوباوي جاهز أم غاية لا تبلغ غايتها: فكرة معيارية أو موجِّهة تقود فعل التحرّر دون أن تفضي إلى تحقق ناجز في أية لحظة معينة؟ ذلك ما يجيب عليه نيغري وهارت بالرجوع إلى القيمة الإيجابية للنفي. فمن مفارقات النضال المعاصر أنه لا يسير وفق وصفة واحدة، وغير مؤطّر بنظرية ثورية. الطبقة العاملة ما عادت طبقة متجانسة، ونضالاتها مبعثرة وحدثية (ذات مدى زمني قصير)، متقطِّعة وغير متصلة (في زمن الاتصالات السريعة التي تضغط عنصري الزمان والمكان!). نضالات اليوم لا تعمل كحلقة مترابطة الأجزاء، أو كمدّ ثوري يجتاح العالم، بل إنها من مناطق انبثاقها تصعد عمودياً لتضرب مباشرة مدار العولمة، أي رأس الرأسمالية وقلبها. النضال اليوم لا يتبع مجرى أفقياً، لذلك لا معنى للأممية البروليتارية التي ولّى زمانها كما يعتقد نيغري وهارت. النضال اليوم ينتقل كما ينتقل فيروس الكومبيوتر الذي يكّيف شكله وفق سياق الطّرف المسْتَقبِل. شكل النضال المعاصر يحاكي طبيعة السيادة الإمبراطورية التي لا تفترض نزاعاً رئيسياً ونزاعات ثانوية، وإنما على شبكة مرنة للصراعات الصغيرة الناشئة عن تناقضات مراوغة، متوالدة وغير متموضعة في مكان محدد. فكما أن للسيادة الإمبراطورية بعداً غير مكاني (الذي هو المعنى اللغوي لمصطلح اليوتوبيا أي المدينة الفاضلة أو الخيالية)، فإن النضال ضدها لا ينحصر في مكان بعينه أو جبهة بذاتها. جوهر هذا النضال يكمن في رفض العمل والسلطة (أطروحة الكتاب هذه تنحو منحاً فوضوياً)، ونبذ العبودية الطوعيّة بجميع أشكالها. بفضل هذا الرفض يمكن تلمّس بداية الطريق نحو سياسة تحررية مستمدة مما يسميه نيغري بالكينونة الضديّة للجَّمْع المرتبط بعلاقة تناقض وجودي (تناقض عدائي) مع سلطة رأس المال .

في عصر ما بعد الحداثة، الذي هو عصر العولمة والإمبراطورية، تتجسد مرتكزات هذه الكينونة الضدية في قوى ثلاث، هي: الانشقاق، موجات الهجرة الواسعة والترحّل بين البلدان. فالانشقاق، كمصطلح قانوني (subtraction)، يعني سحب الحق من مالكه المزعوم الذي هو الإمبراطورية الرأسمالية. والهجرة الجماعية يصفها الكتاب بعبارات مستوحاة من استهلال «البيان الشيوعي» تقول «شبح يطوف العالم، إنه شبح الهجرة..... كل قوى العالم القديم تحالفت في حملة لا تعرف الرحمة ضدها، لكن حركة الهجرة لا يمكن مقاومتها». شبح الهجرة، المتمثل بموجات نزوح هائلة للكفاءات العلمية والبروليتاريا الزراعية والصناعية والخدمية، سيؤسس، كما يتوقع الكتاب، شرطاً منقطع الجذور (أي معولماً) للفقر والبؤس. أمّا الترحّل فسيجلب جنساً جديداً من الغرباء يجتاح أوربا والعالم الأول كما اجتاح برابرة الشمال معقل الإمبراطورية الرومانية. نضال هذه القوى ذات القابلية العالية على الحراك يطرح نمطاً شديد البأس للصراع الطبقي داخل الإمبراطورية ما بعد الحداثية وضدها، نمطاً ما زال حتى الآن في طور العفوية، لكنه يحمل في ثناياه وعود إنتاج إنسان جديد (ما بعد الإنسان الذي تخيّلته الحداثة)، وجماعة متضامنة يوحِّدها النشاط الحسّي والذهني، وقوة حياة مبدعة يصنعها جَمْع تعددي ومتنوع، متآلف بعاطفة الحب ورغبة الحياة. حركيّة وهجانة الجمع ليستا بذاتهما تحرريتان ولكنهما سيكونان كذلك إذا ما سيطرتا على شروط إنتاجهما. إن نيغري وهارت يتحدثان عن قيام برلمانات للجَمْع، ويتخيلان مصانع اجتماعية لإنتاج الحقيقة تأخذ المبادرة من سلطة الإمبراطورية: لجان شعبية (ليس على طريقة القذافي بالضرورة)، أو سوفيتات، أو لجان مصانع على الطريقة الإيطالية أو حتى ديمقراطية مباشرة .

سبق أن أشرنا إلى أن الكتاب يعتبر الإمبراطورية ولدت في الأزمة وتظهر كأزمة. أزمة الإمبراطورية حاضرة في كل مكان، وهي مرادف للفساد ليس بالمعنى الأخلاقي للكلمة، حيث يكون الفساد نقيض الصلاح. فساد الإمبراطورية حالة موضوعية تشير إلى سيرورة تحلّل دائمة، سيرورة تشكّل وتفتّت، وخلق واضمحلال. والفساد ليس سمة جديدة في الإمبراطورية الناشئة، وليس استثناء يميزها عن سواها، إذْ تعددت الإشارة إليه في الأدبيات الكلاسيكية عن أحوال إمبراطوريات الماضي. فساد الإمبراطورية المعاصرة جوهريٌ كامن في طبيعتها، وناشئ عن وجودها الهجين، ومترافق مع دورها في إعاقة بروز الحاجات الإنسانية وتعطيل سبل بلوغها. لكنّ ذلك الفساد لا يعني أن الإمبراطورية سائرة نحو زوال وشيك، وأن هناك نهاية معلومة تنتظرها، فنظام عملها يحتّم وجوده من

حيث كونه أكثر من مجرد ظاهرة عارضة في السياق أو انحراف مؤقّت في المجرى العام. الإمبراطورية تنتعش من خلال نشر التناقضات التي يفضي إليها الفساد، وتغدو مستقرة بفضل عدم استقرارها وهجانتها واختلاط مكوناتها. الفساد يرادف صيرورة تغيّر ومسخ دائمة، صيرورة تتناقض مع الرغبة الإنسانية لأنها تنطوي على مكوّن بنيوي مخالف لكل سياسة موجَّهة لخدمة حياة الإنسان. عناصر الفساد الشامل تظهر في أجهزة السلطة، الكنائس والطوائف، جماعات الضغط للطبقات السائدة، مافيات الفئات الاجتماعية الصاعدة، مرتكبي الفضائح، التجمعات المالية الكبيرة، الصفقات الاقتصادية. الفساد إجمالاً ينتج عن استحالة ربط السلطة بالقيّم، وتلتقي مظاهره وأسبابه في أربعة محاور :

أولاً، تعارض الخيار الفردي الأناني مع علاقات الجماعة والتضامن في عملية إنتاج سياسة الحياة الفردية في مستواها اليومي الملموس؛ ثانياً، الاستغلال المميَّز لنظام الإنتاج القائم على خصخصة ثمار العمل الجماعي مما يغلِّب الطابع الفردي والخاص على الطابع العام والمشترك لسياسة الحياة. الرأسمالية، بهذا المعنى، هي نظام للفساد والإفساد؛ ثالثاً، التحريف الأيديولوجي للمعاني ضمن عملية التواصل اللغوي في مجتمع الإعلام والصورة، الأمر الذي يؤثر سلباً على سياسة الحياة ذاتها؛ رابعاً، توظيف الحكم الإمبراطوري للإرهاب كسلاح لحلّ النزاعات المحدودة والإقليمية .

في هذه المظاهر والأسباب تجري، حسب رأي نيغري وهارت، عملية إفساد منظَّم للجوهر الخاص بالجَمع عبر تذريره أو توزيعه في وحدات صغيرة، وإعاقة فعله الموحَّد. ولئن تمّ تحديد الفساد في التقاليد البرجوازية الحديثة ارتباطاً بمعايير أخلاقية قويمة يُحتكم إليها، فقد غدا في زمن الإمبراطورية ظاهرة مشاعة أو، على الأقل، لم يعُد سبباً كافياً لتغيير حكومة متهمة به مثلاً. الفساد هو ممارسة القيادة دون الرجوع إلى عالم الحياة. المفارقة الصارخة التي تلازم الإمبراطورية أنها بينما تستفيد من علاقة التعاون التي تتيح للأجساد إنتاجية أعلى ومتعة أكثر، تعمل دون ككل على إعاقة هذه الاستقلالية التعاونية، أو حتى على تدميرها .

قبل أن نختتم هذا العرض المكثف، لا بد أن نشير إلى أن الكتاب احتوى مسائل كثيرة جديرة بالنقاش، نختار منها مسألتين. الأولى تتعلق بوصفه حرب فيتنام كآخر مغامرة للإمبريالية الأمريكية قبل عبورها نحو طور الهيمنة الإمبراطورية. غير أن ما يظهره تدخلها العسكري الأخير في العراق، يوحي بخلاف ذلك. القوة الوحيدة في العالم لم تلجأ إلى تلك الحرب تعبيراً عن فكرة الحق الشامل العابر للدول القومية، بل لاعتبارات إستراتيجية خاصة بأمنها القومي؛ كما إن تلك الحرب، بمقدماتها ونتائجها المتحققة على الأرض، لم تسهم في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، بل أججت فيها تصدّعات وخلافات وصراعات خطيرة، سياسية وفكرية، تكاد تغطي العالم بأجمعه. المسألة التي تبدو غير واضحة في الكتاب، تتعلق بتأشير الخط الفاصل بين الدور الايجابي للهيمنة الإمبراطورية والدور السلبي للإمبريالية والاستعمار. فهل يجوز التنبؤ، بالاستناد على المعطيات الراهنة، إن الهيمنة الإمبريالية الأمريكية المكشوفة تهيء، بشكل غير مباشر أو غير مقصود، مقدمات نشوء هيمنة إمبراطورية لا تستقر حدودها دون تحقيق مُثل المساواة والحرية عالمياً؟ وهل يصح الاعتقاد بأن جوهر الهيمنة الرأسمالية الغربية أعمق بكثير من الظاهرة الاستعمارية ومن مشاريع حركات التحرر الوطني؟ وما وجه الاختلاف بين فكرة الإمبراطورية وفكرة فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ، حيث يبدو أنه لا توجد، في نهاية المطاف، سوى غاية واحدة لا يحول تعدّد أسمائها دون تحكمها بمصائر المجتمعات والثقافات؟

المسألة الثانية، أن مشروع نقض الإمبراطورية، أي المشروع التحرري للجَّمْع، لا يتحقق إلا بحصول إجماع عليه، والإجماع هو نوع من التعالي عن الشروط الملموس للوجود الاجتماعي. خلاف ذلك، سوف لن يكون هناك مشروع منظِّم للفعل والحياة. إذا كانت غاية هذا المشروع هي العدالة (العدالة التوزيعية التي دعا إليها أرسطو أو العدالة الاشتراكية التي دعا إليها ماركس) فإن العدالة لا تظهر إلا كجدل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، أي بين البعد الحالّ أو الملازم للتاريخ والبعد المتعالي عنه. فهي إن تحققت بشكل ملموس، تظل دائماً ناقصة وقابلة لتجاوز ما هي عليه، وهذا سرّ قوتها الذي حدا بمفكر شكّاك كجاك دريدا، إلى أن يعتبرها المفهوم الوحيد غير القابل للتفكيك!. كذلك حين يعتمد المؤلفان مفهوم الجمْع كبديل عن الشعب أو الأمّة أو الطبقة، فإنهما يريدان الإشارة إلى حقل غير

متجانس للوجود، حقل ذوات مستقلة، وعلاقات مفتوحة. لكن الجمع قد يبقى قوة قائمة بذاتها ومنكفئة على نفسها، لو لم تحركه قضية عامة ذات دافع تحرري كي يتحول إلى قوة لذاتها. دون وجود قضية ووعي ثوري، لا يكون هناك معنى راسخ لتمردات الجَّمْع، ولا لطموحه إلى مجتمع عادل. هذه القضية العامة التي يمكن أن نسمّيها قوة الحياة، العدالة، المساواة، أو الحرية هي ليست قضية ملازمة للواقع ومحصورة في إطاره فقط. أنها تصبح قضية عامة بمقدار تبنّيها ما هو ممكن وغير متحقّق بعد. إزاء القوى البشرية الخليطة وغير الموحدة التي يمثلها الجَّمْع المعاصر، ينبغي أن تنطوي القضية على فكرة متعالية على شَرطَي الزمان والمكان. وإلا فكيف يتأتى لها أن تمتلك قدرة توجيه الفعل والحياة والتاريخ؟

أختتم هذا الاستعراض بالقول إن كتاب «إمبراطورية» فيه الكثير من الأمل والحكمة. أما الأمل فهو في النضال لتخطّي الرأسمالية التي غدت في تغييرها العميق للعالم خطراً على الحياة كوجود وكمعنى. وأما حكمته فهي عدم استباق التاريخ بنظرية جاهزة، فالعبرة أو العاقبة لا تأتي إلا في نهاية الطريق، إنْ وجدتْ فعلاً. لهذا يفتتح صفحاته الأولى بمقطع عميق الدلالة للمفكر الطوباوي الأنكليزي وليام موريس، يقول «قد يقاتل الناس في معركة ويخسرونها، غير أن القضية التي قاتلوا من أجلها تتحقق رغم اندحارهم، ثم يتبين لاحقاً أن تلك لم تكن القضية التي قاتلوا من أجلها، ينبغي على أناس آخرين أن يقاتلوا من أجل ما قصدوه تحت اسم آخر». قد يوحي هذا المقطع بنوع من الالتباس، إلا أن فكرته بسيطة وتتضمن إمكانية إبدال الفاعل التاريخي أو القضية التاريخية. فقد يصل الفاعل التاريخي (الطبقة، الأمة أو الحزب) إلى منتصف الطريق أو يفشل في بلوغ غايته، غير أن قصوره أو فشله ليس شأناً سلبياً، ففي سياق صيرورة التاريخ يمكن أن يظهر دائماً فاعلون جُدّد. كذلك قد لا تتحقق القضية بالصورة التي أرادها أصحابها، بل يجيء تحققها كنتيجة عرضية لصراع يتعدّد المنضوون تحت راياته ويتكاثرون، وتزوغ قضيته وتتباين ملامحها مرة تلو الأخرى. في هذا الإبدال والتناوب والتحوّل تتجسد جدلية حركة التاريخ التي حاول مؤلفا كتاب «الإمبراطورية» الإمساك بها وتخليصها من القيود المثالية للتفكير الجدلي بنسخه المدرسية. فالحقائق والصراعات الملموسة عصيّة دوماً على القولبة في معادلات مغلقة ذات نتائج محددة مسبقاً .

(*) عنوان الكتاب بالإنكليزية هو :

Michael Hardt & Antonio Negri : Empire, Harvard University Press, 2000.

الثقافة الجديدة عدد 2003/309، ص ص 60 - 69

هل طوت ثورة تموز 1958 فصلها الاخير؟

كامل شياع

الحاضر يخبرنا عن الماضي اكثر مما يخبرنا الماضي عن الحاضر, والظاهرة الاكثر تعقيدا تكشف أسرار الظاهرة الاقل تعقيدا, وليس العكس. من هذا المنظور سأناقش ثورة الرابع عشر من تموز التي احتفل العراقيون بذكراها الخامسة والاربعين. الفكرة المطروحة هنا ان الحقبة الجمهورية الاولى التي دشنتها تلك الثورة قد طوت فصلها الاخير يوم سقوط بغداد في التاسع من نيسان الماضي. في ذلك اليوم ، حانت نهاية حاكم مستبد وتهاوت صروح نظام شرس جلبت سياساته كوارث للعراق والمنطقة.

الا ان القصة لا تقف عند هذه الحدود. فازاحة الحاكم ونظامه انطوت, برأينا, على ازاحة المشروع التاريخي للحقبة الجمهورية الاولى. التزامن بين هاتين النهايتين يبدو اشكاليا. فهناك اختلافات بينة, أيديولوجية وسياسية, تميز الاولى عن الثانية, وهناك ايضا تشابهات عديدة بينهما لايصح اغفالها.

فالثورة التي هيمن على سنواتها الاولى اتجاه برجوازي ديمقراطي وطني مدعوم من اليسار, انتقلت قيادتها الى تحالف قومي بعثي هش تصادمت اجنحته بعنف قبل ان يستقر الامر للبعثيين منذ عام 1968. في سياق الانتقال صعد رجال وغيب اخرون, وبرزت رموز وطمست اخرى. اما المحصلة الاخيرة , التي تتجاوز ادوار الرجال وافهالهم, فجاءت بجواب حاسم على الصراع المحتدم بين الخطاب القومي الوحدوي والخطاب الوطني العراقي لصالح الاول. وهذا وجه اساسي من وجوه الاختلاف. اما عن التشابه فمن علاماته موقف جذري ازاء القطاعات الاقتصادية الرئيسية (النفط, الزراعة والصناعة). ومن علاماته ايضا ان غلبة الخطاب والشعار ما كانت الا مسألة شكلية, الغلبة الحقيقية كانت للأستحواذ على السلطة والانفراد بها؛ وأن الميل الى حكم مركزي صارم وجد تجسيداته طيلة خمسة واربعين عاما في التعامل مع قضايا المجتمع ككل, والقضية الكردية, بشكل خاص.

هكذا نجد أنه رغم اختلاف الأولويات, فأن العديد من المقدمات السياسية التي أرسلتها ثورة تموز 1958, ألّت فعليا الى نتائج اقترنت بحكم البعث. هل كانت تلك المقدمات تسمح بنتائج مخالفة؟ نعم, ولكن فقط على صعيد التصورات النظرية والاحتمالات المجردة, حيث لا حاجة هناك لأن نضع في الحسبان الضرورات الملموسة والمصادفات المفاجئة, ولا الظروف المتغيرة, ولا ادوار الافراد. على هذا المنوال يمكن ان ننسج حكايات وروايات, لكننا سوف لا ندرك أين بدأ التاريخ الفعلي وأين توقف, ولا نقترب من مادته الصلبة التي صنعتها تلك العوامل مجتمعة .

احتلال امريكا للعراق حدث فاصل حول كل " الثورات" والانقلابات والنزعات,التي شهدها العراق طيلة السنوات الخمس والأربعين الماضية, الى تفاصيل في مسار حقبة واحدة, نسميها الحقبة الجمهورية الأولى. لنبدأ من البداية, ولنتوقف أولا عند الحدث المؤسس لتلك الحقبة, في كتابه ((الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق)) أورد حنا بطاطو ملاحظة عميقة, تستوقفني دائما, فحواها أن ما حصل في العراق عام 1958 لم يكن مجرد تغيير شكلي في الحكم , فالمسألة لم تقتصر على انهاء الملكية واضعاف مواقع الهيمنة الغربية على المشرق العربي, بل جلبت تأثيرا عميقا لمصائر جميع الطبقات. لذلك يستخلص بطاطو أن ((الثورة بقلبها لبنية السلطة القديمة,والتشكيلة الطبقية القديمة قد أخلت بالتوازن القلق بين مختلف الجماعات الأثنية والطائفية في العراق, وبشكل اساسي بين العرب والاكراد والشيعة والسنة, وذلك نتيجة لتباين مستويات التطور الاجتماعي لهذه الجماعات , لهذه الاسباب , علاوة على الانقلابات المتكررة, فان الثورة ما زالت في طور صيرورة, ومن غير المؤكد أنها ستبلغ حالة توازن اجتماعي دائم في المدى المنظور)) (عن الطبعة الانكليزية ص 807. (

حقا, ان ثورة تموز 1958 دشنت سياقا تاريخيا يختلف جذريا عما سبقه من نواحي القضايا التي تبنتها, القوى المحركة لها, والافق التاريخي لمشروعها التحرري. لنصف أولا , بخطوط عريضة, تلك المحددات الثلاثة للثورة. فقضاياها الأبرز تمثلت في انهاء الحكم الملكي ومعه التبعية للأستعمار البريطاني, استكمال عناصر السيادة والاستقلال, تقليص العلاقات الاقطاعية وتحرير الثروة النفطية, بناء نظام سياسي تمثيلي يتبنى الديمقراطية وحل

القضية الكردية. اما قوى الثورة فضمت أحزابا علمانية,من برجوازية وطنية وشيوعية وقومية، وكان الجيش ذراعها الضارب. فيما يخص أفقها التاريخي فقد توفر على خلطة من أهداف بدت مترابطة في وقتها, حيث اقترن اتباع سياسة الحياد الايجابي مع تقارب مع الدول الاشتراكية, واقامة حكومة وطنية مع تمهيد لوحدة عربية, وتدشين تعددية سياسية مع مفهوم تقليدي " كاريزماتي" للرئاسة.

والان , بعد سلسة من المنعطفات الحادة والمغامرات المدمرة, يبدو أن تلك المحددات قد استنفدت زخمها, وبلغ العراق طريقا مسدودا. مؤشراته لاحت في غزو الكويت عام 1990, ثم تفاقمت خلال سنوات الحصار القاسي الذي فعل فعله في شلّ النشاط الاقتصادي, وخلخلة سطوة الدولة (باستثناء وظيفتي القمع والفساد) والاخلال بتوازن المجتمع نتيجة احياء العشائرية والطائفية وبروز ظاهرتي الفقر والأسلمة. بعد سقوط نظام صدام الذي كان الثمرة المرّة لنبتة طيبة. نسأل: أما زالت هناك امكانية عودة, للأستئناف أو التصحيح, باتجاه مرحلة ثورة 1958 بقضاياها وقواها وافاقها؟ وهل يسمح الاختلاف بين الزمنين, وهو أمر لايمكن تفاديه موضوعيا, بالادعاء ان الحقبة التاريخية طور التأسيس قد طرت لصوت سابقتها نظريا, وستنسخها فعليا بصورة تدريجية؟

على السؤال الأول نجيب بالنفي, فليست هناك مهمة مركزية ثابتة تنتظر استئنافها, بل هناك صيرورة متعرجة ومعقدة تضمن تراجعا وتقدما دائميين. ولا يكفي الاقرار بحتمية دخولنا التاريخ العالمي للرأسمالية كي نسبغ التماثل على المرحلتين, لان تلك قضية مفروغ منها. المهم هو تشخيص الاشكال المتاحة والحالات الظرفية لعملية الدخول, وهنا تجتمع مصادفات ومفارقات من شتى الانواع , منها أنه خلال عمرها القصير, انزلت ثورة تموز ضربة قوية بالعلاقات ما قبل الرأسمالية. ومهدت لسيادة الوعي المديني على الوعي الريفي , وعززت عوامل التماسك الاجتماعي والوطني مقابل عوامل التفتت الطائفي والقومي والاثني. أما اليوم, حيث المطروح هو التحول الحاسم صوب العلاقات الرأسمالية في الانتاج , فنلاحظ أن الأساس السياسي والاجتماعي لهذا التحول يقتضي الاعتراف بالعلاقات التقليدية ما قبل الرأسمالية, وربما تكريسها الى حين يطول او يقصر. ولكوني لا اعتقد بالمسار الخطي للتاريخ (رغم ايماني بالتطور), اظن أنه سوف لا يترتب, بصورة مباشرة, على التحول الجاري في العراق تفتيت منظومة الولاءات التقليدية - العشائرية والدينية - والقيم الأبوية التي تعزى الى نمط الحياة ما قبل الرأسمالي. الأرجح أن هذا التحول سيقود, ضمن المدى المنظور, الى نموذج هجين (بالمقارنة مع نظيره الغربي) لعلاقة الدولة بالمجتمع, التقاليد المتوارثة بأنماط الحياة الحديثة, الدين بالسياسة ؛ نموذج يؤمّن شروط التبعية للرأسمالية " الفعلية" دون أن يستهدف صهر مكونات المجتمع, الاصلية أو المصطنعة, في قوالب سياسية جاهزة مستمدة من تراث النزعة الانسانية والقيم اللبرالية. ومن تعايش العناصر المتناقضة لهذا النموذج, تنبثق نسختنا الخاصة من مشروع الحداثة التاريخية.

وعلى الثاني نجيب بالأيجاب. فثمة بوادر تحول تاريخي، من دولة تسلطية أخذت مدياتها الكاملة في زمن حكم البعث, الى دولة " ديمقراطية " طور التأسيس . الامر يتعلق بقضيتي الوظيفة الاقتصادية للدولة, وطابعها التمثيلي وسلطتها الفعلية. وهذا برأيي , هو الخط الفاصل بين عهدين تاريخيين. خلال السنوات الخمس والاربعين الماضية, لم تتقاطع القضيتان المذكورتان بهذه الحدّة , ولم تطرح مراجعة شاملة لمضمون الدولة الوطنية, لغرض الانتقال بها من دولة الحزب الواحد والقائد الواحد والأيدلوجيا الواحدة الى دولة الشعب أو الأمة القائمة على التعددية وضمان الحقوق السياسية للأفراد والجماعات والقوميات والأعراق والطوائف. ولئن تبدّت لنا الصعوبات الفعلية الجمّة التي تعترض عملية الانتقال, فأن صورته قد حلّت في المخيلة الاجتماعية لقطاع واسع من العراقيين. والا كيف لنا ان نفسر قبول فئات واسعة من المجتمع العراقي بعلاقات السوق, وبالخطاب السياسي المروج لها. ما يحصل في العراق اليوم يعيد الى الأذهان ما حصل في مصر على يد أنور السادات, أو في دول اوربا الوسطى والشرقية بعد سقوط النظم الاشتراكية فيها. بطبيعة الحال, فان الاعتراف بهذا التحول لا يعني السكوت على النتائج الضارة, اجتماعيا واقتصاديا, المترتبة عليه. وهنا نقطة الافتراق بين قوى اليسار وسواها من القوى.

من بوادر التحول نشير الى المعطيات التالية:

- ان الاحتلال الامريكي البريطاني لا يمثل عملية عابرة, لأنه يشي بسمات تحول في تاريخ العالم نحو نظام جديد للهيمنة الامبراطورية المترابطة مع ظاهرة العولمة المتسارعة للشروط الاقتصادية والسياسية والثقافية. ويمكن

اعتبار العراق حقل اختبار لقدرة الامبراطورية الأمريكية على بناء دول حديثة بمواصفات مفروضة من الخارج, اي بمواصفات تتعارض, جزئيا او كليا, مع مفهوم كان سائدا للادارة الوطنية المستقلة.

- لا يوحي برنامج اعادة البناء السياسي والاقتصادي المقترح للعراق، أن هناك اهتماما خاصا بالمسألة الاجتماعية التي كانت من أولويات حقبة ثورة تموز.

- دخول الاسلام السياسي, والخصوصية الثقافية اجمالا, كطرف في معادلة الصراع لتأسيس الدولة العراقية الجديدة . في حقبة تموز الممتدة لخمس واربعين سنة, كان التمثيل السياسي للدين ذا طابع ضمني غير معلن. ولم يحدث قبل اليوم ان وضع شعار الحكومة الاسلامية موضع اختبار, كما لم يحدث أن حظيت قضية الديمقراطية والتعددية بهذه الدرجة من الاجماع.

- انكسار ما يسمى بالمشروع القومي العراقي, وظهور تمايزات ملموسة وافتراق فعلي, قد يكون مؤقتا , بين الخيار الوطني والخيار القومي العربي.

- زوال خطر الشيوعية على الصعيدين المحلي والدولي.

باختصار, ما يحصل اليوم لا يوحي باستئناف مهمة تاريخية كان قد طرحها الماضي, او بعودة نحو برنامج شوهته التطبيقات العملية أوخانته التفسيرات السياسية. ماحصل هو طرق امكانية جيدة للتطور ضمن شروط الرأسمالية المعاصرة, وذلك عقب رحلة خائبة قادتها دولة ما بعد الاستقلال ذات الاغطية الأيدولوجية المتباينة. في تمييزي لحقبة ثورة تموز 58 عن الحقبة الحالية, انطلقتُ من محدّدات ثلاثة هي: القضايا الرئيسية, القوى السياسية والأفق التاريخي.
والمحدّد الأخير أهمّها , برأيي , فهو يحتوي المحدّدين الأخرين ويكيَف محتواهما وتجلياتهما.

هذه الصورة الأولية عن نهاية حقبة وبداية أخرى مختلفة عنها جذرياَ, تتجاذبها لغتا الوصف والحكم اللذين لا يمكن أن يكونا حياديين ومجردين من الأغراض تماما. والغرض الذي أدركه تمام الادراك أن ما ذهبت اليه لايرمي الى التسليم بالأمر الواقع على حساب فكرة التغيير, ولا يدعو الى نبذ المبادئ والأيديولوجيات للدخول في منطق المساومات والحلول العلمية. في الوقت نفسه, ما عاد مجديا تكرار المسلمات الجاهزة عن الخصوصية والهوية والتحرر, وما يصدر عنها من ترجمات سياسية متباينة. المهمة المطروحة حاليا تدعو الى انتاج تلك المسلمات في شروط تاريخية حديدة, وضمن صراع مفتوح الآفاق. لا القومي ولا الأسلامي ولا الليبرالي ولا الماركسي هو نفس من كان يوم لم تكن أمريكا قد وضعت يدها على العراق.

تأشير الخطوط الفاصلة مع اشكاليات الماضي وامكانياته غير المتحققة وافاقه المتخيلة, لا يعني نهاية الصراع على الحاضر والمستقبل. والصراع يدور حول الحريات الخاصة والعامة,حول العقلانية والعدالة الاجتماعية.

الثقافة الجديدة عدد 2003/310، ص ص 54 – 57.

الدستور، الحريات وعودة المثقف

كامل شياع

خلاف الاستبداد تولد الحرية عموما في مناخ عاصف، وتنمو بصعوبة وسط نزاعات أهلية، وفقط حين تكون قد بلغت سن النضج يمكن للمرء ان يرى النعم التي جلبتها.

آليكس توكفيل "الديمقراطية في أمريكا"

إطلاق الحكم في بعض نصوص الدستور أو تقييده بالنسبة لبعضها الآخر أمر وارد ومعمول به في مختلف دساتير العالم. فالقول مثلاً أن " لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة " يقر حكماً شاملاً وقاطعاً، وكذلك الأمر بالنسبة للقول "القضاء مستقل ولا سلطان عليه لغير القانون" أو "يحظر إنشاء محاكم خاصة أو استثنائية". أما القول بأن "لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين، والآداب العامة" فينطوي على تقييد لممارسة الفرد خصوصيته. والأمر ذاته ينطبق على المادة 36 من الدستور العراقي الدائم التي هي موضوع مقالنا هذا. تنص المادة على:

تكفل الدولة، بما لايخل بالنظام العام والآداب:

أولا: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل .
ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.
ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون.

من المؤكد، أن موضوع الحريات مثير للجدل وشديد الحساسية، لأنه يتعلق بما يمكن اعتباره نقطة سوداء في تاريخ الدولة العراقية الحديثة. فبين إطلاق الحريات في المجالات المشار إليها وبين اشتراط التزامها بـ "النظام العام والآداب" منطقة رمادية تبيح الريبة وتستوجب الحذر. العبارة أعلاه توحي للذهن الليبرالي مباشرة بأسوأ ما يمكن أن تضطلع به الدولة: التضييق على حريات الأفراد، وبالذات المفكرين والمبدعين منهم، تحت دعوى حماية الصالح العام. الدولة التي ترشح نفسها لتكون قيّمة على الأخلاق العامة، لا تنتج في الواقع إلا القهر والتعسف، هكذا يحاجج من له قناعة ليبرالية، أو من خبر الحياة تحت ظل نظام شمولي. ليس مردّ الريبة ومرجع الحذر من العبارة الاعتراضية "بما لا يخل بالنظام العام والآداب" في التقييد ذاته، وإنما في ما يمكن أن تترتب عليه إجمالاً من تفسيرات ضيقة أو منظورات محافظة. وهذا الاحتمال أصبح قائماً بالفعل نتيجة التركيب الطائفي للدولة العراقية الحالية الذي يعكس حالة مجتمع ممزق مشحون بالصراعات، يفتقر إلى التقاليد الديمقراطية وتكاد تنحسر فيه روح التضامن والمواطنة. لذلك هناك خشية حقيقية من أن يؤدي تفسير هذه العبارة إلى تقييدات اعتباطية للحريات المنصوص عليها.

يضاف إلى ذلك أن الدولة العراقية عبر تاريخها لم تضع ضمن أولوياتها صيانة الحريات المنصوص عليها في الدساتير التي سنّتها، بل تقليصها أو التجاوز عليها بذرائع شتى فكرية وسياسية. لدينا على هذا الصعيد العديد من الأمثلة الصارخة، حسبنا أن نذكر منها دستور عام 1970 المؤقت والمعدّل الذي نص في مادته السادسة والعشرين على: "يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون. وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي التقدمي."

أهمية هذا النص تنبع من كونه نصاً أيديولوجياً بامتياز، وضع موضع التطبيق والاختبار لمدة طويلة نسبياً تفوق الثلاثين سنة، وبرهن بالفعل على إن إرادة السلطة أقوى من أحكام القانون وأعلى من مصلحة المجتمع. فحريات مثل التعبير عن الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات صادرتها

"أغراض الدستور" وأفرغها "خط الثورة القومي التقدمي" من مضامينها. لذلك يجوز القول بأن تثبيت حريات من هذا النوع وإلزام الدولة بحمايتها لا يحسب إلا للدستور كنص، أي كصيغة شكلية أو إسمية أو معيارية لإقرار قضية ما عاد تجاهلها ممكناً. أما الإلتزام الفعلي بها فيتوقف على فلسفة الحكم أو أيديولوجيته، ونضج الحياة السياسية عموماً. لقد بقيت دولتنا العراقية عبر ثمانين عاماً من قيامها هشة وقابلة للاختراق إزاء التوظيفات أو "الغزوات" الأيديولوجية للسلطات الحاكمة التي تعاقبت عليها، وتعزز بضعف المكون الديمقراطي في الحركة السياسية لأسباب تاريخية معروفة. ما نصت عليه المادة 36 من الدستور الدائم تدعونا للتفكير في جملة من القضايا. علينا أولاً حسم موضوع الاعتراف بمبدأ التقييد الذي يعزى إلى قواعد الأخلاق أو الأعراف كما في العبارة الشرطية "بما لا يتعارض مع ..... أو بما لا يخلّ بـ.... الخ "المذكورة في المادة موضوع الحديث، أو يترك أمره إلى المشرع كما في عبارة ".....وينظم بقانون" الواردة في المادة 10 من دستور 1958 التي تنص على "حرية الإعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون". ولكن سواء تضمن الدستور تقييداً لحريات التعبير والنشر والاجتماع أو لم يتضمن، هناك في جميع دول العالم قيود مفروضة عليها. في بريطانيا هناك قانون يمنع التجديف، وفي فرنسا يعاقب كل من يشكك بالنسخة الرسمية عن محرقة اليهود في معسكرات الاعتقال النازية، وهلم جرا. وهناك أيضاً رقابة، ليست سيئة بالضرورة، على بعض البرامج التلفزيونية التي تروج للعنف والكراهية والإباحية، وكذلك على المواقع الإلكترونية التي تروج لتجارة الجنس، وهناك رقابة، محدودة زمنياً، على تداول المعلومات أو على كتابة التاريخ وغير ذلك. لا نقصد هنا طبعاً تبرير القيود المفروضة على الحريات، بل تأكيد شرعية المطالبة بها حين يلتف عليها نص الدستور أو تجهز عليها السلطة. لذلك فهي تحتاج إلى أساس أخلاقي (غالباً ما يكون ذا طبيعة خلافية) كي لا تكون سائبة وعبثية، أو تسقط في نظرة نسبية مسطحة تلغي المقايسة بين حالاتها وتجلياتها.

علينا ثانياً تمحيص أسباب التقييد وغايته. فعلى المستوى الأكثر تجريداً يعبر تقييد الحريات في نص الدستور عن نزاع عميق حول مفاهيم الصالح العام، طبيعة المجتمع والتاريخ، ماهية الإنسان. على هذا المستوى يحيل فهم الحريات وتفسيرها على مجال الغايات البعيدة والمثل الكبيرة التي تتسع إزاءها شقة الخلاف بين الأيديولوجيات والقيم الحضارية. فالماركسية والليبرالية والقومية التي تعارض بعضها البعض في مسائل أساسية، تقف جميعها، بحكم مكونها الوضعي العلماني، على طرف نقيض مع الرؤية الدينية للعالم. وكذلك هو الحال مع قيم حضارات الشرق والغرب (الغرب الحديث على وجه التحديد) التي تلتقي في مواضع وتفترق في أخرى لدرجة يتخيل البعض أن هناك شرخاً أسطورياً بينهما.

أما على المستوى الملموس فإن السؤال من يقيّد الحرية؟ ولماذا؟ هو سؤال عملي، يرتبط بالصراع السياسي المحكوم بعاملي القوة والشرعية. والخشية على الحريات من نص الدستور ذاته تجد ما يسندها اليوم في ما هو قائم خارج النص حيث السياسة السائدة سياسة هوية طائفية وأثنية وولاءات تقليدية. من هذا المنظور، ليست الحريات وحدها في خطر. فمن الممكن أن يؤدي تلازم هذا النص الدستوري وتلك السياسة إلى فرض تفسيرات ضيقة وأحادية الجانب لعلاقة الدين بالدولة، مصادر التشريعات والقوانين، نظام التعليم والمناهج الدراسية، حقوق المرأة، المواطنة، صلاحية المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان. لكن ما دمنا في إطار السياسة فينبغي أن نضع في الحسبان أننا لسنا إزاء معركة أخيرة لو خسرناها لخسرنا كل شيء، ولو كسبناها لكسبنا العالم بأسره ! بل إزاء معركة طويلة الأمد على الحقيقة والعقل والعدالة الاجتماعية والحرية وكرامة الإنسان. لقد مرّ العراق بماض شنيع تسلطت فيه الديكتاتورية فأشاعت الخراب والتخلف. ومن المنحدر التاريخي الذي انتهينا إليه يبدأ صراع مفتوح على المستقبل الذي لا يستوي النظر إليه مع صناعته على الأرض.

أخيراً، أن قيمة الدستور بصيغته الحالية لا تكمن في كماله أو عدم كماله، بل في تهيئته لسياق سياسي وفكري مناسب للصراع على تفسيره والاجتهاد في تعديله وتطويره. التأسيس السليم يقتضي بداية صحيحة لكنه يقتضي بدرجة أكبر خوض صراعات حقيقية حوله. بدون ذلك تكون الفكرة في واد والواقع في واد آخر. وإذا ما تواصلت العملية السياسية، فستنتظر العراق معارك مكشوفة على الحريات وعلى سواها من القضايا الإشكالية. رغم التناقضات الظاهرة التي توحي أحياناً بنهايات قاتمة، لم تتوفر للمثقف العراقي شروط أفضل للظهور كقوة مدنية ذات مشروع تاريخي إنساني. وثمة فرصة فعلية في منطقة عدم التحديد، التي يسمّيها نص الدستور أو يقف دونها، أدركتها مجموعة غير قليلة من مثقفينا وجسدتها في مبادرات عديدة لتفعيل دور الفكر والثقافة في صناعة روح هذا

الزمن. ورصيدهم في ذلك الحريات التي سنحت للمثقف في لحظة "الفوضى" بين سقوط النظام القديم وتبلور نظام جديد. إن عودة الوعي إلى المثقف الذي سلبته السلطة من حرياته، واستسلم لها حين لم تتيسر له منافذ أخرى، يعني خروجه من قوقعة الهموم الذاتية الرومانسية، ويعني أيضاً عودته إلى عالم الحياة.

الثقافة الجديدة عدد 2006/317، ص ص 133 – 135 .

بعد اربعة عقود من المحنة. البيئة والتراث المعماري في العراق*

عصام غيدان ونايب الدباغ
ترجمة: كامل شياع**

في عام 1925، عزمت أمانة العاصمة بغداد على تهديم جامع مرجان الذي يعود إنشاؤه الى القرن العاشر، وذلك في اطار مشروع توسيع الشارع (شارع الرشيد). لكنها وجهت بحملة شعبية دعمتها الصحافة، مما اجبرها على تغيير قرارها فتم الإبقاء على ذلك النصب. في مؤتمر صحفي عقد في اليوم التالي، خاطب أمين العاصمة قادة الحملة قائلاً " عليكم ان تفهموا الأمر الآتي: كنا نريد بناء جامع اكبر وأفضل بالخرسانة بدلاً من هذا الجامع. واذا فضلتم بناية قديمة على أخرى حديثة مبنية بمادة الاسمنت، فهذا أمر مثير للدهشة حقا.

ان عدم الاكتراث بالتراث المشترك، والجهل بقدراته الكامنة على صياغة هوية موحدة لجميع قطاعات الشعب والمحافظة عليها، قد غدا المنطق السائد، وإن بدرجات متفاوتة، بالنسبة لجميع حكام العراق منذ ولادة دولته عام 1921. مع ذلك، فقد بلغ التعاطف بين الحكام والماضي أدنى درجة خلال عقود الحكم الديكتاتوري. هذا المقال يسلّط الضوء على بعض العواقب الناجمة عن هذا المنطق على صعيد رصيد العراق من المباني التاريخية، وعلى البيئة الطبيعية. وسنستهله بنظرة تاريخية عامة، يعقبها عرض تفصيلي لخمس حالات تجسد مقدار الإضرار الجدية التي لحقت بها بدرجة تتيح للمرء ان يتحدث عن مذبحة ثقافية.

نظرة عامة

استحوذ العراق على مكان بارز في التاريخ الإسلامي حين سقطت الدولة الأموية وتحول مركز الخلافة من سوريا الى العراق عام 750ميلادية. إن أغلب المباني التاريخية الباقية قد أنشئت في الفترة التي أعقبت التاريخ المذكور. غير ان مهمة المحافظة على هذه المباني جابهت صعوبات جمة نتيجة استخدام مواد هشة نسبياً في إنشائها والمتكونة من اللِبن (الطوب)، الطابوق والخشب، والتعرض الطويل للتقلبات الحرارية العالية المميزة للمنطقة وكذلك الفيضانات المتكررة. هذه المهمة تقع على عاتق الهيئة العامة للآثار والتراث التي تأسست عام 1923 للإشراف على أعمال التنقيب في المواقع الآثارية الكثيرة، وذلك هو مجال عملها الرئيسي حتى الآن. وهذا أمر مفهوم في بلد يضم أكثر من عشرة آلاف موقع أثري تاريخي غير مكتشف بعد. وبالرغم من ذلك، فان انجازات الهيئة على صعيد إعادة تأهيل المباني التاريخية مثير للدهشة. فعدد كبير من المباني التراثية تم تشخيصه ومسحه وإعادة ترميمه وفق هيأته الأصلية. في عام 1975، قامت الهيئة بالتعاون مع اليونسكو، بتأسيس المركز الإقليمي لحفظ الثروة الثقافية في البلدان العربية (RCCCP) والذي اختص بتقديم الدعم من خلال هيئة استشارات، تحليلات مختبرية وتدريب.

لكن عمل الهيئة في هذا المجال إفتقد اعتماد ستراتيجية للصيانة الوقائية تستند على التفتيش الدوري لجميع المواقع من قبل كادر مؤهل يقوم بتسجيل ملاحظاته على استمارات جرد معدة لهذا الغرض. وعملية التفتيش هذه تعاد في فترات منتظمة تتناسب وكل موقع لغرض تحديث المعلومات. واستناداً على المعطيات المتاحة تتم المباشرة بالإجراءات الوقائية للحيلولة دون حصول تدهور فيها. والى غياب هذه الإستراتيجية يعود فقدان الكثير من المواقع الآثارية الجميلة، التي تشمل ثلاث منارات بنيت في القرن الرابع عشر الميلادي، وتعرض مواقع أخرى للخطر ذاته .

يستند عمل الهيئة العامة للآثار والتراث على قانون المواقع الاثارية المرقم 55 والصادر في 2002، والذي يحدد الفئات المختلفة للمباني الآثارية ويشخص الإجراءات الضرورية للتعامل معها. وهذا قانون جائر يمنح كل الحقوق للحكومة، ويضع المسؤولية كاملة على عاتق المواطن. هذا القانون لا يتضمن، على سبيل المثال، أية مادة قانونية لمساعدة مالكي المواقع المسجلة أو المباني ذات القيمة المتميزة من الذين لا يستطيعون المحافظة عليها. كنتيجة لذلك ضاعت نماذج فريدة أو أصابها التدهور .

تأثيرات الحرب الإيرانية - العراقية

تقريباً بعد اندلاع الحرب عام 1980 مباشرة، زال الاهتمام بالتراث من مفكرة سياسة البلد. فقد أغلق المركز الإقليمي (RCCCP) عام 1993، وتقلصت إلى حد كبير ميزانية الهيئة العامة للآثار والتراث. عدد كبير من موظفي الهيئة أرسلوا الى جبهات القتال، وعدد كبير آخر غادر البلاد بحثاً عن فرص عمل في الخارج. واقتصرت عمليات الترميم على إصلاحات عاجلة لبعض المواقع الاثارية المهمة. وحتى في مثل هذه الحالات، فقد فرضت القيود المالية ونقص اليد العاملة على الهيئة تجاهل القواعد السليمة للعمل. فعندما حصل شرخ في السقف المعقود بالطابوق في أعلى الإيوان الغربي للمدرسة المستنصرية التي أنشأت ببغداد في القرن 13 الميلادي، تمت إزالة السقف المعقود بأكمله ووضعت محله طبقة من الكونكريت المسلح.

وبينما كانت المعارك تدور في الجبهة، استولت على حكام بغداد هستيريا بناء مشاريع ضخمة. فقد تم الاستيلاء على حدائق عامة، ساحات لعب، مدارس، ملاعب رياضية، مواقع خاصة، من اجل بناء قصور للعائلة الحاكمة والمسؤولين الكبار لحزب البعث. وتحولت الى مناطق مغلقة. والقرارات الرئيسية المتعلقة بالتخطيط، التي خرقت غالباً الأصول المتبعة، تم اتخاذها بطريقة اعتباطية وبتعارض وانتهاك مباشر لقواعد استغلال الأراضي. فالمقاهي المتوزعة في بغداد على امتداد نهر دجلة في شارع أبو نؤاس، والذي يعتبر من أشهر مراكز الترفيه في الشرق الأوسط المتخصصة بطبق المسكوف (الشبوط المشوي المشهور) قد تم إغلاقها ، وغرس في مكانها سياج من الأشجار الكثيفة والسريعة النمو التي تحجب كلياً رؤية النهر من الشارع.

كما تم التخطيط لحملة واسعة النطاق لتدمير النصب والآثار الثقافية لغرض عزل العراقيين عن العناصر التي تربطهم بالماضي الذي سبق استلام البعث للسلطة، ومن هذه يمكن ذكر الأمثلة الآتية:

* جرى إسكان مهاجرين من مصر أو من دول أخرى لا يمتلكون سوى معرفة سطحية بطبيعة الحياة المدنية، جلبوا كبديل عن العراقيين الذين أرسلوا الى جبهات القتال، في الإحياء الأقدم والأكثر تقليدية في مركز العاصمة بغداد. وفرض الضغط الاجتماعي الحاصل على السكان الأصليين الرحيل عن منازلهم، واندثرت بذلك شبكة فريدة من الاجتماع الإنساني، ورثت طريقة حياة تمتد أكثر من 12 قرنا.

* في عام 1995، تم تهديم بيوت تقليدية ترجع الى القرنين 19 و 20 في محلة الشواكة الواقعة على الضفة الغربية لنهر دجلة ووضع مكانها شريط من العمارات الكونكريتية بارتفاع 15 طابقاً مستنسخة من تجربة أوربا الخمسينات والتي تعتبر اليوم كارثة اجتماعية. تلك الشقق الكونكريتية غير متجانسة تماماً مع ارتفاع البنايات في مدينة بغداد، ولا علاقة لها بطراز حياة شاغليها.

* في شارع الرشيد وهو المركز التجاري في المدينة، تمت إزالة مجموعة من الدكاكين القديمة التي ترجع الى سنوات الأربعينيات لغرض إعداد مكان لنصب مقزز لأحد أعضاء حزب البعث الذين قتلوا في ذلك المكان عام 1959 أثناء القيام بعملية إرهابية ضد رئيس الوزراء في ذلك الحين.

* في عام 1982 أزيل نصب الجندي المجهول الذي صممه واحد من أشهر المهندسين المعماريين العراقيين وأنجز عام 1959, ووضع مكانه تمثال للرئيس صار بؤرة اهتمام وسائل الاعلام العالمية عندما اسقطه جنود امريكيون في نيسان 2003 . تلك كانت حالة معبّرة للإنحدار من السمو إلى السخافة.

خمس حالات دراسية تظهر مواقع الحالات الدراسية التي سنتطرق لها على الخريطة رقم 1. تقدم الحالة الأولى تجفيف الاهوار والبحيرات المترابطة ببعضها في جنوبي العراق، الأمر الذي دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى وصف التجفيف بأنه " واحد من اكبر الكوارث البيئية في العالم". وتصف الحالة الثانية حجم الدمار الذي ألحقه

الجيش العراقي بالمدن والقرى والمزارع الكردية، مسبباً تبديد حوالي نصف الأراضي الزراعية الخصبة في العراق. أما الحالة الثالثة فتقدم رثاءً الى مدينة عانة القديمة في أعالي الفرات التي تعرضت للغرق نتيجة إنشاء سد القادسية عام 1987 . وتتناول الحالة الرابعة قلعة اربيل القديمة التي هي أقدم موقع مسكون في العالم. وتركز الحالة الخامسة على دراسة المجمع الإداري في منطقة السراي الذي يضم بنايات أغلبها عثمانية تقع في الزاوية الشمالية لسور بغداد المشيّد في القرن 11، والتي أحالها السلب والنهب طيلة ثمانية عشر شهراً الى أنقاض.

1. تجفيف الاهوار في جنوب العراق

وضع الاهوار قبل التسعينات:
تقع الاهوار جنوب العراق في منطقة التقاء دجلة والفرات بين خطي العرض 30 ْ 32 و 0 ْ30 وتمتد من الحدود العراقية الإيرانية شرقاً الى خط الارتفاع 30 ْ 40 غرباً. نتجت الاهوار عن عدد من البحيرات الدائمة وامتدادات مائية للاهوار الموسمية المترابطة مع بحيرات ضحلة ومجاري المياه. تغطي الاهوار مساحة تصل الى 20 ألف كم مربع في موسم الفيضان، وهي اكبر بقعة مائية في الشرق الأوسط، وبين البقع الأكثر أهمية في العالم. وتظهر دراسة السجلات الوثائقية الإسلامية والأختام الاسطوانية السومرية التي تصّور قوارب تشبه تلك المستعملة حتى الان من قبل سكان الاهوار، تظهر تلك الدراسة بان الأهوار كانت موجودة منذ (5) آلاف سنة او ما يزيد قبل ان تتم إزالتها.

كانت الاهوار موطناً لحوالي (400) ألف مواطن من المعدان الذين اتخذوا من بيوت القصب المقوس منازل لهم أقاموها على بقع صغيرة جافة، واستخدموا للتنقل بينها المشحوف المصنوع محلياً من الخشب وحصران البردي المطلية بمادة القار العازلة.

واعتمد سكان الاهوار في كسب معاشهم على صيد السمك، تربية الجاموس، لإنتاج الحليب واللبن ، اما إنتاج منطقة الأهوار فيتضمن الحبوب (الحنطة والشعير والرز) جلد الجاموس وعظامه، السمك، التمور، القصب وحياكة البسط. بالنسبة لخبراء البيئة فأن منطقة الاهوار تقارن بمناطق الدلتا الشاسعة في العالم مثل اليانكتسي والأمازون من حيث تفاعلها مع النظام البيئي المحلي والعالمي. وبالفعل فان منطقة الاهوار تمثل موطناً طبيعياً لأنواع نادرة من الثدييات، ومحطة للطيور المهاجرة بين سيبريا وإفريقيا الجنوبية. إضافة الى ذلك فان الأهوار قامت بدورها كنظام هائل لتنقية المياه المنحدرة الى الخليج.

الأهوار في عام 2001 :

بدأت حالة الأهوار بالتدهور في عقد السبعينات إثر بناء سدود في سوريا وتركيا نجم عنها خفض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات. وزاد الأمر سوءاً في عام 1995 حين انشأ سد أتاتورك الهائل في تركيا الذي يمثل المرحلة الأولى من مشروع جنوب الأناضول الذي تتضمن مراحله اللاحقة بناء 22 سداً و 19 محطة هيدروليكية.

في عام 1991 عمد النظام السابق كجزء من سياسة مرسومة تستهدف المعارضة داخل العراق، الى إنشاء نظام معقد لقنوات متشعبة لتجفيف المياه بقصد إجبار ساكني الاهوار على إخلائها. وبعض تلك المياه المسحوبة تم تسخيرها لري مزارع كبيرة تغطي مساحة تتجاوز 2000 كم مربع قامت الحكومة بتوزيعها على مزارعي عشائر موالية لها.

وفي هذا الصدد، أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لعام 2000 الى اختفاء 90% منطقة من الاهوار، في حين أظهرت دراسات أجريت بعد ثلاث سنوات من قبل منتدى العالم (World Forum) ان ثلث الـ 10% المتبقية من منطقة الاهوار قد اختفى فعلياً. والنتيجة المباشرة لذلك ترحيل حوالي (300) ألف شخص من

سكان الاهوار المعدان بعد تدمير بيئتهم الطبيعية وفقدان الأراضي والمنتجات الزراعية الحيوية. علاوة على ذلك ترتبت على التجفيف عواقب بيئية بعيدة المدى، منها:

* اختفاء النباتات والحيوانات المستوطنة. ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن أربعين نوعاً من الطيور يواجه خطر الانقراض، وتعرضت أنواع نادرة من الحيوانات المائية الآكلة للأسماك الى الموت.

* إختفاء محطات مرور الطيور المهاجرة .

* تلوث الأنهار بمواد سامة متأتية من المصانع، المجاري، والزراعة.

* تسلل المياه المالحة الى شط العرب مما سبب في تراجع الصيد في منطقة الخليج.

إصلاح الاهوار

لقد تحولت منطقة الاهوار المركزية الواقعة بين النهرين الى حوض من الغبار. فهي مغطاة بطبقة ملحية بسمك 60 سم قي بعض المناطق، وذلك نتيجة التبخر السريع للمياه المالحة. فهور الحمار الذي يقع غرب شط العرب ما زال يحتوي مناطق خصبة تنمو فيها أشجار النخيل كما ان أجزاءً واسعة من الهور مازالت تشكل جزءاً من هور الحويزة شرق نهر دجلة حيث جلب العائدون اليه معهم جواميسهم. ان الحكومة العراقية المؤقتة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج الأمريكي للتطور، والمنظمات الدولية غير الحكومية والجامعات، تخطط لجعل هور الحويزة نقطة ارتكاز لمشاريع رائدة تؤدي الى إصلاح اكبر مساحة ممكنة من الأهوار المفقودة.

ان تطبيق هذه المشاريع يتضمن الخطوات الآتية:

* إزالة حوالي (800) كم من القنوات التحويلية.
* إعادة بناء ركائز مؤسسات البحث المتضررة في العراق، خصوصاً مركز الدراسات البحرية التابع لجامعة البصرة والذي تعرض للنهب بعد الحرب الأخيرة.
* تدريب مختصين عراقيين بعلمي الأحياء والحيوانات البحرية في مجالات علم بيئة المناطق المائية والإدارة.

ان العامل المثبط الرئيسي في هذا المجال يكمن في توفير المياه. فالمنطقة تواجه أزمة مياه، ولذلك فسيكون من الصعب إقناع الدول المجاورة للعراق بالالتزام بدعوة الأمم المتحدة لإعادة النظر بسياساتها المائية لتجنب حصول إضرار إضافية.

2. الريف الكردي

المنطقة:
يبدأ السهل الخصب لكردستان بالارتفاع تدريجياً بدءاً من سفوح تلال حمرين القاحلة حتى الأراضي الجبلية الباردة والثلجية في الشمال الشرقي التي ترتفع فيه قمة هزار روست الى أكثر من 3700 متر. يتميز طقس هذه السهول بأنه مطير وشرق أوسطي وتتضمن منتجاتها التبغ، الحبوب، الخشب، الكروم، الفواكه، الجلود، الصوف، لحم الأغنام والماعز، البيض ومشتقات الحليب.

وفي بعض المناطق تكون الطبقة التحتية للتربة غنية جداً خصوصاً بالحديد والكروم لكنها غير مستغلة بصورة سليمة. ولئن كان النفط المصدر الرئيسي لثروة البلاد فأن مردوده على الشعب الكردي قليل جداً.

تغطي كردستان العراق مساحة تصل الى حوالي 74 الف كم مربع، أي 15% من مساحة العراق ويبلغ عدد سكانها نحو 4 ملايين نسمة أي أكثر من 18% من سكان العراق ويقطن نصفه في المناطق الريفية. وتمثل كردستان العراق موقعاً مركزياً في كردستان الكبرى التي يبلغ عدد سكانها 25 مليون موزعين بين تركيا، ايران، العراق وسوريا.

لمحـــة تاريخية:

منحت اتفاقية سيفرز الموقّعة بين الإمبراطورية التركية والمملكة المتحدة في آب 1920 الكرد فرصة تشكيل دولة مستقلة في كردستان وفي الأجزاء التابعة للإمبراطورية العثمانية. الا ان الأحداث اللاحقة في تركيا قد عطلت الاتفاقية. وبدعم من روسيا، أعلن الكرد حكومة مهاباد (في كانون الثاني) 1945، والتي دامت لعام واحد قبل ان تتمكن جيوش الشاه من إسقاطها وإعدام قادتها. منذ ذلك التاريخ والأكراد العراقيون يناضلون من اجل حق تقرير المصير. لكن الأحداث التي تتصل مباشرة بموضوع دراستنا تبدأ بعام1970.

في ذلك العام منحت الحكومة العراقية الأكراد قدراً معتبراً من الإدارة الذاتية. لم يمض وقت طويل على ذلك التاريخ حتى نكثت الحكومة عهودها ورحّلت المزارعين الأكراد من المناطق المنتجة للنفط في كردستان لتجلب محلهم عوائل من عشائر عربية. في آذار 1974 انتفض الأكراد ضد الحكومة، وتحولت الانتفاضة الى حرب واسعة استمرت حتى العام اللاحق 1975، حيث تم التوصل الى اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران التي وضعت حدّاً لها.

نتيجة لذلك، تم بصورة قسرية تهجير الآلاف من ساكني قرى الجزء الشمالي الغربي من كردستان، وأعيد إسكانهم في مناطق جرداء جنوب غربي العراق. في عام 1976 ضمنت الحكومة العراقية موافقة تركيا وإيران على إنشاء حزام أمني بسعة تتراوح بين 5 كم و 15 كم على طول حدود العراق معهما.

وبين عامي 1975 و 1978 جرى ترحيل ما يقدر بـ 250 ألف مواطن خارج هذه المنطقة واسكنوا في مجمعات كونكريتية بنيت بجانب الطرق السريعة في مناطق يسيطر عليها الجيش. ومنذ عام 1982 فصاعداً جرى إخلاء قرى واقعة خارج الحزام الأمني.

لقد غدا واضحاً، منذ بداية عام 1987، ان ما جرى تنفيذه هو جزء من إستراتيجية مخطط لها جيداً للتطهير العرقي. في مرحلتها الأولى، التي نفذت بين شهري نيسان وحزيران من العام ذاته، تم إحراق وإزالة 711 قرية. اما المراحل اللاحقة فقد نفذت بعد سبعة شهور تحت إسم حملة الأنفال.

حملات الأنفال:

بدأت حملة الأنفال الأولى في شباط 1988، وأنجزت الحملة الثامنة والأخيرة في 6 أيلول من العام نفسه. وقد استهدفت ست مناطق تغطي مساحة قدره 40 ألف كم مربع، أي اكثر من نصف مساحة كردستان العراق. وكانت كل حملة تبدأ بعدة غارات خاطفة يرافقها في خمس حالات من الحالات الستة، قصف بالأسلحة الكيمياوية، يعقبه تقدم قطعات عسكرية برية ومليشيات موالية للحكومة لتدمير المساكن، نهب الممتلكات والمواشي وإحراق البيوت وذلك قبل ان تباشر فرق التهديم بتفجير البنايات الكبيرة كالمدارس، والمستوصفات والمرافق الأخرى. هناك ما يقارب الـ 50 ألف قروي كردي أزهقت أرواحهم في حملات الأنفال وطال التهديم أكثر من 1270 قرية. وعند إضافة هذا العدد الى عدد القرى التي دمرت منذ بداية السبعينات يصل العدد الكلي الى ما يزيد على 3500 قرية . ويمثل هذا العدد 80% من العدد الإجمالي للقرى في كردستان العراق.

برنامج إعادة التوطين:

بعد ان فرضت الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا وهولندا الملاذ الأمن في شمال العراق في شهر نيسان 1991، كان هناك أكثر من 700 ألف مواطن كردي من المرحلين داخلياً من منطقة الى أخرى ينتظرون إعادة توطينهم. وقد ارتفع هذا الرقم نتيجة ترحيل الأكراد من كركوك والمدن الواقعة الى جنوبها.

ولكن منظمة هابيتات(Habitat) التابعة للأمم المتحدة قامت بإعداد برنامج إعادة توطين. وساهم في العملية عدد من المنظمات غير الحكومية المختصة التي أخذت على عاتقها توفير أماكن سكن مؤقتة وإعادة بناء قرى جديدة.

في عام 2003 أقدمت منظمة غير حكومية هي ميشن إيست المدعومة من عدد من المنظمات غير الحكومية والممولة من قبل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، على تبني مشروع ريادي لإعادة تأهيل قرية في محافظة دهوك. وقد تم بناء شبكة مياه للقرية وإنشاء اثنين وثلاثين منزلاً ومدرسة. وتخطط المجموعة ذاتها لإعادة تأهيل 20 قرية أخرى ويتواصل عملها في محافظتي اربيل والسليمانية.

رغم ذلك، ومع توفر مصادر التمويل والخبرات لم يستفد من إعادة التوطين الاّ عدد محدود من العوائل. ففي محافظة دهوك على سبيل المثال، تم بناء 800 منزل في السنة الواحدة كمعدل بين عامي 1996 و 2003. وحسب تقديرات مدير دائرة إعادة الإعمار في الحكومة المحلية، فان المطلوب إنشاء 6000 وحدة سكنية للمرحلين داخلياً (من منطقة إلى أخرى) الذين يقيمون في البنايات الرسمية، الخيام والقرى الجماعية.

الا ان جهود مواصلة المشروع قد أعيقت نتيجة اللجوء الى نظام العقود التقليدية، وتطبيق معايير البناء الحضري، واستخدام منتجات البناء الجاهزة كالعوارض الكونكريتية؛ وكل هذا لا يتناسب مع حجم المهمة. ان الحجم الضخم للبناء المطلوب يمكن تنفيذه فقط، ضمن الفترة القصيرة المتوفرة من خلال إشراك المستفيدين من البناء أنفسهم في عملية أنشاء البيوت. والطريقة الواضحة لتحقيق هذا تتم من خلال خطط المبادرة الذاتية المدعومة، حيث تمنح كل عائلة قطعة أرض مسورة بسياج محدد، ومشمولة بشبكة خدمات ودورات ماء ومنح مالية لإنجاز البناء. بهذه الطريقة يمكن اختزال الوقت والتكاليف بالإضافة الى خلق فرص عمل جديدة. ويمكن بناء الجدران بمادة الحجر، اذا ما توفر محلياً، أو باللِبن، المنتج في المكان من التراب الموطد. والأكراد معتادون على استخدام مادتي البناء هاتين ويعرفون كيفية المحافظة عليهما. ومع بعض التدريب والإدارة الفاعلة يمكن تعليم فريق من البنائين طريقة بناء الأقواس الصغيرة، السقوف المعقودة والقباب المطلوبة لتنفيذ التصميم المقترح.

3. مدينة عانة القديمة

يمتد موقع مدينة عانة القديمة على الضفة الغربية لنهر الفرات ويبعد حوالي 80 كم من الحدود السورية. وهي الأهم بين مجموعة المدن والقرى التي نمت على ضفتي النهر ويتوفر فيها الماء والأرض الخصبة والطقس المعتدل. والمدينة تمتد من الغرب الى الشرق بمحاذاة انحناء مجرى النهر وبطول 12 كم وبقطاع عرضه 200 الى 250 م محصور بين نهر الفرات من الشمال وسلسلة تلال صخرية عالية، في الجنوب.

ملاحظة تاريخية:

كانت مدينة عانة معروفة للبابليين والآشوريين، ووصفت بالمدينة القلعة في سجلات حملة الإمبراطور جوليان الأبوستيت ضد الساسانين في عام 366 ميلادية. وعندما زارها الرحالة الايطالي بيترو ديلا فاله حوالي عام 1620 كانت مركز توزيع رئيسي ومستقلة تقريباً من الناحية الفعلية. وقد سيطر حكام المدينة على الملاحة النهرية، وعلى الطريق البري التجاري بين حلب وبغداد. وكانت المدينة ايضاً مركزاً علمياً مهماً، ذلك ان الرحالة الايطالي ديلا فاله قابل طبيباً اسكوتلاندياً أقام في المدينة لتعلم العربية. وقد نمت المدينة مع ازدهار التجارة. ويذكر الرحالة

والجندي البريطاني فرانسيس رودون تشيسني والذي اقام في المدينة في بداية القرن التاسع عشر ان المدينة ضمت 1800 منزلاً، وثلاثة جوامع و 16 ناعوراً لسقي بساتينها. بعد مائة سنة من ذلك التاريخ ازداد عدد النواعير الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه مما يدل على اتساع مجال النشاط الزراعي. وحتى اختفاء مدينة عانة عام 1987 كانت مركز منطقة تابعة الى محافظة الأنبار ويسكنها سبعة آلاف نسمة.

تصميم المدينة حتى سنوات الثلاثينات، كان نهر الفرات الشريان الرئيسي للتجارة. ان شكل المدينة الخطي ورصيف الضفة الطويلة يوفر حيزاً واسعاً للرسو والتحميل والشحن. ومع دخول النقل البري توقفت التجارة على الطريق النهري. وتمت الاستفادة من واجهة النهر لبناء نواعير جديدة لسقي المزارع والبساتين عبر قنوات مفتوحة تمّر عبر أزقة. والنواعير هي عبارة عن عجلات خشبية كبيرة عمودية، مثبتة حول محاور وموضوعة في مجرى النهر وتتحرك بحركته. والماء الجاري يصطدم بسلسلة من الدلاء المثبتة على العجلة، فيدور المحور وتحمل الدلاء معها الماء لتفرغه واحدة بعد الأخرى في سواق مفتوحة.

اما منازل المدينة فبنيت من طابق واحد او طابقين. الى جانب هذه المباني هناك ايضاً نوعان من المباني هي الحمامات العامة والجوامع التي يتجاوز عددها العشرين جامعاً، يستخدمان كأماكن عامة يلتقي فيها الرجال. لا يوجد في مدينة عانة أياً من الأسواق التقليدية المسقوفة، لأن أغلب العوائل لديها مزارع تنتج ما يكفيها من الغذاء وتحتفظ بخزين منه لسد احتياجاتها. يخترق المدينة شارعان طوليان يمران بموازاة ضفة النهر وعدد من الشوارع العرضية والقنوات التي تحمل مياه المجاري من السواقي الى المزارع.

تنتظم المنازل على شكل مجمعات عائلية واسعة. والدخول الى وحدات كل المجمع يتم من خلال فناء مشترك يستخدم كذلك كمكان تلتقي النسوة فيه. وتتوزع وحدات المجمع بطريقة غير منظمة مما يترك حيزاً كافياً لتوسيع البناء عند الضرورة.

تكون جدران المنازل عادة سميكة ومبنية من الصخر ومادة الجص. أما السقوف فتصنع من مادة الطين المفروش على حصير القصب المستند على أعمدة خشبية. وتكون الشبابيك صغيرة وموضوعة باتجاه حركة الريح. هذه المواصفات توفر مستوى حراري مريح لا يقتضي اللجوء الى كهرباء. لا توجد حدود فاصلة بين المنطقة السكنية والمنطقة الزراعية. وهذا التزاوج بين المدينة والريف ينتج طريقة حياة متوازنة قادرة على الإرتقاء بقدرات سكانها. وليس من المستغرب ان تنتج هذه المدينة عدداً كبيراً من المبدعين العراقيين رجالاً ونساءً بينهم أشهر فنان مسرحي.

المدينة الحديثة:

ان المدينة القديمة التي ظلت قائمة طيلة واحد وأربعين قرناً قد اختفت من الوجود عندما جرى إغراقها بالماء نتيجة إنشاء خزان القادسية عام 1987. وقد تم إسكان أهل المدينة في مدينة جديدة أنشأت على عجل على ارض جرداء تبعد 14 كم عن موقع المدينة القديمة. ولغرض انجاز المدينة الجديدة في الموعد الزمني المقرر، تمّ التجاوز على عدد كبير من الشروط الأصولية. فالصفائح الكونكريتية الجاهزة التي استخدمت لتقليص فترة العمل، قد أنتجت خطوطاً رتيبة لواجهات بيضاء متماثلة ومبهرجة. وتصميم كهذا غير قابل للتوسع. كذلك فقد اختفت باحة الدار واختفت معه الحياة الاجتماعية للنساء. والشوارع التي غدت عريضة ومفتوحة ويتعذر زراعة الأشجار فيها لعدم وجود تربة صالحة، تتناقض بحدة مع الأماكن الحميمة لمدينة عانة القديمة حيث تؤلف المساحات الخضراء والماء بيئة حية فريدة من نوعها. إن الفتحات الواسعة، الخالية من المساحات الخضراء، والأبنية ذات الطاقة الحرارية المنخفضة تجعل شاغلي هذه البيوت معتمدين كلياً على الطاقة الكهربائية للتبريد، وهذا امر مكلف لا يمكن الركون اليه دائماً. ومن دواعي الأسف أنه تم تفويت فرصة ثمينة لتطبيق الخبرة المتراكمة عبر قرون من المحاولة والخطأ بطريقة مبدعة.

4. قلعة أربيل

وصف الموقع

يتجاوز عمر قلعة اربيل ثمانية الاف سنة، فتكون بذلك أقدم موقع يقطنه البشر بصورة مستمرة في العالم. وقد غدا ذلك ممكناً بفضل وجود مياه جوفية فيها، ساعدت على ديمومة حياة سكانها عبر تاريخها الطويل. يبلغ ارتفاع القلعة بين 28 و 32 متراً فوق مستوى المدينة التي تحيط بها، وتطل على حقول المنطقة التي تمتد صعوداً حتى نهر الزاب الكبير الذي يبعد 30 كم الى الغرب منها. تشكلت هضبة القلعة من طبقات متراكمة من المستوطنات الآشورية والأكدية والبابلية والفارسية واليونانية. في عام 331 قبل الميلاد دحر الاسكندر الكبير ملك الفرس داريوس في معركة كبيرة وقعت على مسافة 30 كم شمال مدينة اربيل.

تتجاوز مساحة منطقة القلعة عشرة هكتارات، وعدد السكان 5400 نسمة خمسهم فقط ينحدر من العوائل الأصلية التي سكنت القلعة. وهناك ما يزيد قليلاً على 800 منزل في أغلبها باحة، جدرانها مشيدة بالطابوق والسطوح المكسوة بالطين ترتكز على عوارض خشبية، ولا يزيد ارتفاعها عن طابق او طابقين، ولبعض المنازل سراديب. نحو نصف عدد منازل القلعة يمتلكه ساكنوه ملكية خاصة، اما الباقي فتعود ملكيته الى السلطات المحلية او الحكومة المركزية. وهناك جامعان وحمام عمومي واحد. ويمكن الدخول الى القلعة بطريق للسيارات ومن خلال ممرين مدرجين للمشاة. ويتم تزويد القلعة بالماء بواسطة خزانات حديدية تنقل إليها، وبالكهرباء بواسطة شبكة من الأسلاك المحمولة على أعمدة. لا يوجد نظام مجاري في القلعة، ويستخدم بدلاً من ذلك نظام المراحيض المربوطة ببالوعات .

وضع القلعة الحالي خلال سنوات العشرينات (من القرن الماضي):
تم تهديم جزء من الجانب الغربي للقلعة لإنشاء دكاكين أزيلت لاحقاً وألحقت بالطريق المحيط بالقلعة، وقد خضع الطريق للتوسيع ثلاث مرات أخرى مما أحدثت تآكلاً في جانب من محيط هضبة القلعة. من بين المنازل الـ800 الموجودة في القلعة هناك فقط عشرون منزلاً في وضع مقبول. جدران هذه البيوت مزيّنة بكوى ملونة ذات ألوان زاهية، وأبوابها منقوشة، وشرفاتها العلوية تستند الى أعمدة (قوائم) مصنوعة من الخشب أو المرمر. وتضم المنازل الأكبر مساحة نافورات في باحتها وتتوزع شرفاتها العلوية على جبهتين او ثلاث جبهات. في عام 1982 قامت الهيئة العامة للآثار والتراث بترميم سبعة منازل. ولم تشمل إعمال الحفظ والصيانة سوى إضافة قوس هائل لمدخل الجزء الجنوبي من جدار القلعة.

5. مجمع السراي الإداري

وصف المجمع

يتضمن المجمع خمسة مبان متجاورة تمتد على الضفة الشرقية لنهر دجلة. أربعة من هذه المباني أنشئت من قبل العثمانيين في منتصف القرن التاسع عشر، أما المبنى الخامس فيعود الى سنوات الثلاثينات ويجسد الأسلوب المعماري البريطاني. وقد شغلت مباني هذا المجمع من قبل دوائر رسمية حتى آذار 2003.

وقد إحتضن موقع مباني السراي المركز الثقافي الإداري للعاصمة القديمة، وهو محاط بمبان تمثل تقريباً كل عهود الماضي التي مرت بالعراق. فهناك القصر العباسي (القرن 12)، وجامع السراي الذي بناه سليمان القانوني (القرن 16)، جامع الوزير الذي حمل اسم الوالي العثماني الذي رممه عام (1599) ووزارة الدفاع في عهد الانتداب البريطاني وعدد من المباني الهاشمية (الملكية) بضمنها المكتبة العامة والبرلمان. قريباً من مجمع السراي يقع سوق السراي الذي قد يكون أقدم سوق كتب في العالم الإسلامي ويمتد على شارع مسقوف يربط المجمع بأقدم جامعة إسلامية موجودة، هي المدرسة المستنصرية (القرن 14). بين السراي والمدرسة، تؤرخ البنايات القديمة في هذه

بمنطقة جميع أنماط التخطيط والسمات المعمارية التي أنتجها الموروث المعماري في العراق: الباحات المغلقة، الباحات الثلاثية الإضلاع، الايوانات، المشبكات، القباب، السقوف المعقودة، الجدران الصخرية، الجف قيم وسواها، والتي تنطوي جميعاً على قيمة عالية.

وقد قامت الهيئة العامة للآثار والتراث بتجديد خمسة مبان من السراي في عام 1989. في بداية التسعينات أدت إجراءات التقشف القاسية المترتبة على عقوبات الأمم المتحدة وتراجع مداخيل النفط الى توقف أعمال الصيانة. في الفوضى التي أعقبت احتلال مدينة بغداد في نيسان 2003، جرى نهب وإحراق جميع هذه المباني، وقصف واحدة منها على الأقل، وأحرق عدد منها. خلال 12 أسبوعاً قامت عصابات النهب بتفريغ المباني من آثاثها، تجهيزاتها ، أبوابها، شبابيكها، وألواح الجدران وبلاط الأرض. وتمت إزالة العوارض الحديدية في بعض البنايات. ولم تجد نفعاً النداءات الموجهة الى اللجنة الثقافية في سلطات الاحتلال المؤقتة لتوفير الحماية للموقع.

إعادة التأهيل:

كانت صيانة مجمع السراي موضوع حلقة دراسية نظمتها وزارة الثقافة في ابريل 2004. وقدمت لهذا الغرض العديد من الحجج الداعية الى إعادة تأهيل المجمع، منها:

* ان تحديث المجمع سيؤدي الى إعادة الحياة الى المنطقة بأسرها واسترجاع دورها السابق كمركز ثقافي لبغداد.
* ان إعادة تأهيل الحدائق المطلة على نهر دجلة سيوفر مكاناً عاماً مفتوحاً في واحدة من أكثر المناطق ازدحاماً في بغداد.
* ان تبليط الطريق المؤدي الى المجمع وقصره على المشاة سيوفر مكاناً جيداً لباعة الكتب الذين تزدحم أكشاكهم على أرصفة الشارع المجاور.

ان المباني الخمسة توفر مكاناً للمكاتب يصل الى (30) ألف متر مربع، في موقع ممتاز. لذلك فان إعادة تأهيل هذا المجمع ليس أمراً مرغوباً فقط لأنه شاهد بصري يذكّر بتاريخ الشعب، ولكن أيضاً لأنه مجدٍ اقتصاديا.

استنتاجـات

تمر الثقافة في العراق اليوم بمحنة. فقد تم نهب المتاحف، وإحراق المكتبات، وتخريب المباني التاريخية والإستنزاف ما زال جارياً في المواقع الآثارية. لكن من السابق لأوانه كتابة بيان نعْيها. فالعالم اليوم يمتلك أنظمة فاعلة لحماية النصب والمواقع أكثر تقدماً من السابق. وتقوم اليونسكو حالياً، بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية المتخصصة بتسجيل النصب، مراقبة الإخطار التي تواجهها والمساعدة في حماية المواقع بصورة أشمل. ان معارضة تهديم المباني التراثية تتعزز وتغدو أكثر تنظيما.

لقد استجاب العالم بطريقة ايجابية وسريعة للمأساة الثقافية التي حلت بالعراق، الأمر الذي منح العراقيين الأمل بإعادة بناء الثقافة الذي يرادف إعادة حياتهم. والعراق بلد فريد في تعدد أعراقه، لغاته وأديانه. اغلب الجهود تتجه حالياً نحو مواطن الفرقة والإنقسام ساعية الى فصل أجزاء البلد عن بعضها. في المقابل، نأمل بان القوة الجاذبة للثقافة العراقية، ومساعدة المجموعة الدولية ستتمكن من تبديد هذه الجهود في عالم النسيان.

* تقرير منشور في الكتاب الدوري " تراث في خطر " 2005/2004 الصادر عن منظمة إيكوموس.

المراجع:
حملات الأنفال:
-ميدل إيست ووتش: حملة الأنفال ضد الأكراد. 1998.
-خالد صالح، الأنفال 1995 مذبحة الأكراد في العراق. ملخص دراسات الشرق الأوسط. ربيع عام .1995
مدينة عانة القديمة:
-علي قهرمان حسن، التكوين المعماري لمدينة عانة بوصفه إنعكاساً لبيئتها الطبيعية. رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العمارة في الجامعة التكنولوجية - بغداد .-
-بروفيسورة جالة محمد المخزومي 1988 مدينة عانة القديمة: بيئتها الطبيعية ومنطقتها. عمارة، فصلية لفن العمارة أيار 1998 .
قلعة أربيل:
- بروفيسور شيرين شيرزاد. كانون الأول 1979 التصميم المعماري لقلعة أربيل التاريخية - العراق. رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة كولورادو - دينفر.
منطقة السراي:
-بروفيسور هيثم خورشيد سعيد، آذار 2004 إعادة تأهيل بناية القشلة. ورقة مقدمة في حلقة دراسية. بغداد.

*** *الثقافة الجديدة عدد 2006/318، ص 81 – 93**

الطريق الطويل نحو الحداثة:
تأملات في قضايا الديمقراطية والهوية

كامل شياع

الفوضى الضاربة أطنابها في عراق اليوم تدفع أغلب المحللين والمراقبين إلى يأس مطبق. العراق برأيهم سائر لا محالة نحو أفق مسدود أو مقبل بالتأكيد على كارثة محدقة. وهناك معطيات وأدلة تدعم هذا الرأي، لكن الحصة الأكبر في صناعته تعود لوسائل الإعلام التي نجحت بجدارة، من خلال الصور والأخبار المثيرة، في تشكيل وعي يومي حاد وقاعدة أحكام جاهزة حول ما يحدث أو ما يمكن أن يحدث في بلد "الألف ليلة وليلة". فالدليل ظاهر وصارخ بأرقام قياسية لضحايا العنف الأهلي وإرهاب الجماعات المسلحة المحسوبة على "المقاومة" أو على الأحزاب والدولة. عدا هذا، فالعلائم البادية على السطح تخذل أيضاً كل من تخيّل نقلة سريعة وسلسة للعراق نحو شاطئ الأمان، وهي بما تقذفه يومياً من ألم وبشاعة تحمل في ثناياها ما يرضي تماماً رهانات قوى قومية وإسلامية ويسارية داخل العراق وخارجه..

مقابل ذلك، تظهر في محيط الفوضى الهائج وتيارات التخمينات القاتمة ملامح أولية لنظام سياسي جديد، كإقرار دستور دائم للبلاد وإنبثاق مجلس نواب منتخب وحكومة شرعية وتبلور كتل وقوى سياسية ذات مكونات واتجاهات ومواقف محددة إزاء المسألة الوطنية، طبيعة التمثيل السياسي، الحقوق القومية والثقافية، دور الدين في السياسة والحياة العامة، وجود القوات المتعددة الجنسيات وبرامج إعادة إعمار البلد.

تلك المؤشرات لا تدحض، بالطبع، حجج اليائسين من الوضع ولا ترجح كفة دعاة الأمل بالتغيير. لكنها، في جميع الأحوال، ضرورية لفهم ما يجري بطريقة أعمق وإحاطة بتفاصيل المشهد الراهن الذي صار يبدو أحياناً أقرب إلى مشهد إفتراضي رؤيته متاحة للجميع، رغم أن قلة قليلة يمكنها أن تشعر بوجوده أو تدرك سياقه الفعلي. نقول هذا، دون أن نتغافل عن الحيرة التي يثيرها السؤال عما سيفضي إليه الوضع المحتدم في بلدنا حين نحاول ربط الظواهر بأسبابها، والادعاءات المعلنة للاعبين على مسرح السياسة بنواياهم المضمرة.

هناك فعلاً طبقات من غموض كثيف نابع من حقائق صلبة ومعطيات عملية متحركة، غموض يصعب اختزاله في سيناريو كاريكاتيري قابل للتعديل بطريقة إختيارية كيفما نشاء ومتى ما نشاء. بوحي من هذا الغموض، نتساءل: هل إن استنفار الروح العصبية لدى الجماعات المكونة للمجتمع العراقي والإفراط في التمثيل السياسي يمثلان المادة اللازمة للفوضى "الخلاقة" التي ستتمخض عن ديمقراطية مصدّرة إلينا من الخارج؟ هل أن قبضة الإستبداد الحديدية أبان الحقبة الديكتاتورية التي إحتكر فيها الحزب الواحد تمثيل الإرادة العامة للشعب، هي الثمن الضروري والوحيد لنظام "وطني" ضامن للوحدة والإستقرار؟ هل نجد بديل الدولة المركزية في نظام دويلات مشدودة بلحمة قومية أو طائفية أو عرقية، منعزلة عن بعضها ومتطلعة إلى حلفاء وأنصار وراء الحدود؟ هل تراجعت حقاً فرص قيام إجماع حر ضمن دولة تعددية إتحادية أمام الميول النازعة نحو دولة ما بعد وطنية، هي أقرب إلى سلطة جماعات منغلقة على بعضها إجتماعياً وثقافياً وجغرافياً؟ خلاف ذلك، هل يسير العراق نحو نموذج ما لدولة مركزية ضعيفة تسمح بتعايش مجموعات قومية وثقافية وعرقية متمايزة عن بعضها بقدر معقول من التوازن، ولكن على حساب قيم المواطنة الشاملة والحقوق والحريات؟ هذا الإحتمال لقيام نظام ديمقراطي خال من المحتوى وارد تماماً حين نضع بعين الإعتبار مصالح القوى السياسية السائدة وخططها ومناوراتها، وهو بالطبع لا يمت بصلة للبديل المطلوب عن الحكم الديكتاتوري، ولا لما روّج له دعاة الحرب الأمريكية لتحويل العراق إلى مركز إشعاع للديمقراطية في المنطقة، إذ يبدو جلياً أن لا المكونات الإجتماعية والسياسية القائمة في العراق حالياً، ولا التجارب المشابهة في المنطقة وخارجها، تسمح بجعل تلك الفرضية البراقة قابلة للتحقق أو التصديق في المدى المنظور.

هذا المقال سيخوض في مجموعة من الأسئلة والقضايا المرتبطة بالديمقراطية والهوية الوطنية ضمن إطار فرص وآفاق التحديث السياسي المنشود في العراق.

قراءة أولية في لوحة أفكار

سنتوقف، في البداية، عند ثلاثة مفاهيم نجدها مفيدة لإلقاء الضوء على خلفية ودلالة بعض التيارات الفكرية والسياسية السائدة في عراق ما بعد الديكتاتورية. هذه المفاهيم مستلّة من قواميس التحليل النفسي عند فرويد، ونقد القيم الأخلاقية عند نيتشه، والفلسفة المثالية عند إفلاطون.

المعروف عن فرويد، أنه إكتشف اللاوعي بوصفه منطقة مظلمة في النفس الإنسانية تتراكم فيها الرغبات الخفية والغرائز المقموعة، وتشكل خزيناً لا ينضب يتسرب بأشكال شتى إلى السلوك والكلام والخيال الإبداعي. هناك سمتان للاوعي الذي هو موضوع التحليل النفسي يمكن أن يجدا تعبيرهما في الحياة العامة، هما التبعية للماضي، وخفوت الحس التاريخي. فماضي الفرد عند فرويد لا يتوقف عن إظهار نفسه في الحاضر بحيث يستحيل فهم هذا دون ذاك. ولأن اللاوعي فاعل دائماً فلا زمن له ولا حدود: إنه إتصال لا ينقطع ينازع مبدأ الواقع - الأنا، الوعي، العقل، النظام الإجتماعي- فيخترقه أحياناُ وينكسر أمامه أحياناً أخرى، دون أن يتلاشى في الحالتين. لننظر بعين فرويد المحوّرة، بهذه الدرجة أو تلك، إلى الخطابات السياسية السائدة في المشهد العراقي، لنرَ الإجترار الخيالي للماضي، الإحساس بالمظلومية حتى في لحظات القوة والمقدرة، التثبيت النفسي الجماعي والتماهي مع أحداث تختصر سياق الزمن ومعناه في يوم محدد وواقعة معلومة..

أما نيتشه، فيفيدنا بنظرته النقدية إلى القيم الأخلاقية كقوة قادرة على محاصرة عالم الحياة بدافع الإستياء من الحياة ذاتها لا بدافع الإرتقاء بها. فيجري بإسمها التضييق على مسرات الجسد والروح، والتنكر لحق الفرد المستقل في عدم الإمتثال لأعراف الجماعة. لنسترجع هنا، المحظورات والمكروهات المفروضة على المجال العام، وتزمّت المتطرفين الدينيين ودعواتهم الشبيهة بالجلد الأخلاقي. لنتملى مظاهر التقديس المفرط في الساحات والشوارع ودوائر الدولة، ثم لنتذكر قيمة نظرة نيتشه الذي توغل بها نحو تخوم عدمية خطيرة لا تترك خياراً لمجاراتها.

بعد الهبوط في مهاوي النفس ومتاهاتها، والإستخدام السيئ للقيم نمضي إلى المعلم الأول إفلاطون، ليحلق بنا نحو الأعالي، إلى عالم الأفكار حيث الخير المطلق والعدالة النهائية. هناك، برأيه، ينبت جذر الوجود وليس في عالم المحسوسات والمرئيات الزائل والخادع، وهناك تتجسد الحقيقة النهائية التي تستلهم الدولة المثالية صورتها منها فتضمن الخلاص على الأرض، دولة المدينة الفاضلة التي دونها الفساد والشقاق والضلال.

لنتأمل من هذه الزاوية مقاصد من يعيد إختراع الدين كدولة تجسّد الخير المطلق، والتقاليد كحالة طبيعية ثابتة، ويبشر بدولة مثال سابق أو منقذ آت. ولنقس مقدار الانزياح عن ضرورات الحياة المدنية، وفداحة نسيان عالم الوجود بعدم الإعتراف بالتنظيمات السياسية والمؤسسات المدنية كالدستور والبرلمان والإنتخابات .

الديمقراطية: مقدمات وأوهام

عراق اليوم يسبح في بحار طائفية هائجة. والعقبة الكبرى التي يواجها التحول نحو الديمقراطية فيه تتجسد في العواقب الإشكالية للتمثيل السياسي على أساس الهوية القومية أو الطائفية. ورغم إن التمثيل وفق هذه الصيغة ليس شاذاً ولا سيئاً بحد ذاته، إلا أنه من الناحية الفعلية يحمل في طياته ما يهدد كيان دولة كانت موحدة، ويقوض الأساس الوطني اللازم للتحول نحو الديمقراطية. وبيان ذلك، أن هذا التمثيل حين يتجلى كمحاصصة، معتمدة رسمياً ومنظمة وفق توازن "عادل" وتشمل تقريباً جميع المواقع الرئيسية في مؤسسات الدولة، يتعامل مع السلطة كمُلك أو إمتياز يكاد يكون حصرياً. وبإستناده على منظور لاهوتي للسياسة، أو على نزعة عصبية محافظة، لا ينسجم هذا التمثيل مع الجوهر التعدّدي والبعد الأفقي للسلطة في النظام الديمقراطي. ولأن تأجيج مشاعر الإنتماءات الفرعية يتعارض وقيام مشروع جديد يحرر عقول الناس وعلاقاتهم ببعضهم من الروح التسلطية، ثمة حاجة لتوجيه سهام النقد إلى المفهوم السائد للسلطة الواحدة بتبني المفهوم التعددي لها. وثمة حاجة لهدم حصون الطائفية والتعصب بطرح تصور مدني، إنسانوي للمجتمع، وجعل عناصر الخصوصية التي تدعي تلك الحصون حمايتها مكوناً حياً

للجماعة وليس بضاعة فولكلورية أو صنماً تراثياً جامداً. حين يغدو الإنتماء والخصوصية الثقافية سجناً للوعي والشعور الفردي، فلا قيمة لها ولا رجاء منها. ثمة أيضا حاجة لعدم المقايسة، أو على الأقل تشكيك مستمر بصحتها، بين العقل السياسي والعقل الديني، فالأول عام وعملي ومتجرّد، إلى حد ما، مجاله تنظيم المصلحة العامة، والثاني شخصي وروحي ومنفعل يختص بالتجربة الذاتية في الإعتقاد. ولا خشية من إقرار هذا التمايز لأنه يهيئ مقدمات تركيب أو وحدة أكثر تعقيداً وغنى على مستوى المعنى والمضمون.

إن ولادة الديمقراطية في العراق عملية عسيرة من دون شك، وصيغتها الممكنة والحاصلة فعلياً لا علاقة لها بصيغتها المتخيلة. سنخطئ من الناحية العملية لو تصورنا أنه يمكننا أن نسكن دفعة واحدة في ظلالها الآمنة، وسنخطئ أيضاً إن تصورناها متلازمة مع الرفاه الإجتماعي (يكفي أن نذكر أمثلة صارخة في التفاوت الإجتماعي من جنوب أفريقيا، البرازيل، الأرجنتين)، وسنخطئ أخيراً لو نظرنا إليها كمخطط جاهز يمكن نصبه في تربتنا دون حرثها كما يحرث الفلاح الحقل.

ثمة ضروب من الأوهام والمغالطات أحاطت ولما تزل تحيط بفهم الديمقراطية في العراق، منها:

1. مغالطة التفكير الرغبوي التي تذهب إلى أنه ما دام بناء الديمقراطية يقتضي الإنتخابات الحرة، فإن المقترعين سيختارون بالضرورة الخروج من أطر هيمنة الفكرة الواحدة أو العقيدة الشاملة أو عدم الإنحياز إلى الولاءات الفرعية. وهذا خطأ لا يعادله إلا خطأ تصور المجتمع المدني على أنه حامل لوعي مدني ومساق به.

2. مغالطة تفوّق روح المواطنة على الولاء للجماعات التقليدية، وهذه تعتبر الممارسة الإنتخابية وسيلة لتعزيز حسّ المواطنة التي وصفها أرسطو في كتاب "السياسة" بأنها لا تقتصر على الإقامة في المدينة والإستفادة من محاكمها لتسوية قضايا المواطن، بل تملي على المواطن مهمة حماية المجتمع المحكوم بدستور. إن روح المواطنة لا تسير، من حيث المبدأ، يداً بيد مع الولاء المسبق لطائفة أو جماعة أثنية أو ثقافية، بل قد تكون نقيضاً لهذا الولاء حين يكون مغلقاً وحصرياً. لكن الممارسة الإنتخابية في العراق أنتجت حتى الآن موائمة بين الولاء للجماعات الفرعية والخيارات الفردية الواعية للناخبين، فصار الأول حاضناً للثانية دون أن يترتب على ذلك مصادرة حق الفرد أو مسؤوليته. وهذه الحالة التي ليست فريدة من نوعها، تستحق التوقف عندها، سيّما وأن هناك، في أكثر النظم الديمقراطية عراقة، أحزاباً أو حركات تنادي باحتواء المواطنة ضمن حدود ثقافية أو أثنية عازلة.

3. مغالطة إسقاط سياق على آخر، حيث تؤخذ الديمقراطية كوصفة جاهزة قابلة للتصدير. لا يكفي مثلاً أن تتوفر حكومة منتخبة، ومجتمع مدني ناشط وشركات متعددة الجنسيات لقيام نظام ديمقراطي. وتجارب "الهندسة الإجتماعية" من هذا النوع لا تأتي إلا بنتائج عكسية على المجتمع وعلى المشاريع "الثورية" لدمقرطته. وليس سوى عقلية براغماتية سطحية، كالتي تتبناها الإدارة الأمريكية، بوسعها الاطمئنان إلى أن نشر الديمقراطية سيخدم غاية أبعد منها كمكافحة الإرهاب. والأرجح أن المعركتين ستنتهيان بالخسارة. ولو كانت الديمقراطية هي المرغوبة بذاتها لأقتضى الأمر تهيئة شروط تحققها، وهو لم يحصل كما ينبغي في الحالة التي نتكلم عنها.

إن التفكير في هذه المغالطات في سياق الحالة العراقية يقودنا إلى إستخلاص دروس عملية من قبيل أن حس المواطنة لا يقاس بالتجرّد من الإنحيازات الجمعية، بل بقدرته على تبني إختيارات مختلفة إستجابة لقضايا فعلية أو قناعات مستجدة؛ وأن الديمقراطية أبعد عن أن تكون مجرد وسيلة محايدة لتنظيم الصراع السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع، لأنها أساساً مبدأ للحياة الإجتماعية والسياسية. بالأحرى، إنها ثقافة تدعو لسيادة الشعب في تقرير شؤونه، وضمان سلطة القانون والتضامن الطوعي بين مواطنين أحرار. ولذلك فهي قرينة بالمجتمع الحديث الذي فسره ماركس بالرأسمالية، وفسره أوغست كونت بالصناعة، في حين فسره آليكسي دي توكفيل في الثقافة الديمقراطية القائمة على المساواة في الشروط الإجتماعية وتمتع جميع الأفراد بحق إشغال الوظائف والمهام وحمل الألقاب وجني الإمتيازات، أي أنها ثقافة تتقاطع مع قيم النبالة الأرستقراطية والمراتبية الدينية؛ وأخيراً، لأن الديمقراطية تقوم على الخيار الحر للمواطن والمساواة وتعدّد مصادر السلطة، وضمان حقوق الأقلية، فهي مشروع متحرّك. ويعني هذا، من حيث المبدأ، أن قيمتها تنبع من عملها، فهي تقوّض أسوار السلطة والتقاليد تارة، وتعيد تشكيلها أو

ترد الأعتبار لها تارة أخرى. لكنها في الحالتين تنتج قيماً مضافة بهيئة قضايا ومشاكل وفرص جديدة لا تتيحها النظم الشمولية الميالة بطبيعتها إلى الجمود.

هوية بإطار مفتوح

الصراع الجاري حالياً في العراق بين قوى دينية وطائفية وقومية، وبينها وبين الوجود الأمريكي هو، في جوهره، صراع على المسألة الوطنية. إنه صراع حول ماهية المجتمع السياسي الذي ينبغي إقامته، ومستقبل الدولة الوطنية، وعلاقة الأطراف بالمركز، ومفهوم السلطة والمواطنة، والحقوق والحريات، وتمايز المجالين العام والخاص. والموقف من المسألة الوطنية يتصل إتصالاً وثيقاً بتحديد الهوية الوطنية التي تتعدد حولها الإجابات وتتباين. فهناك من ينظر إليها من زاوية حضارية تمسكاً بالأصالة، ومن ينظر إليها من زاوية سياسية أو فكرية مجاراة للمعاصرة. والمعروف عن أمر هذا الإختلاف المتجسد في ثنائية الجماعة الراسخة الجذور، والمجتمع المتشكل في إطار دولة ـ ورثناها عن الإستعمار وسادتها أيديولوجيات حديثة عجزت عن أنجاز وظيفتها في التعبير عن الإرادة العامة ودمج المجتمع في إطار سياسي مستقر ـ أنه لم يحسم حتى الآن. فلا وجود التراث المادي والروحي، ولا وجود الأفكار السياسية الحديثة يعدّ سبباً كافياً لنشوء أمة ذات هوية محددة. ويبدو الآن جلياً أن فكر النهضة، الذي وصل العراق متأخراً، لم يصنع نهضة فعلية عندنا وعند سوانا من شعوب المنطقة لسبب قد يعزى إلى رؤيته المقتصرة على إصلاح أمور الدين دون سواها، وأن الأيديولوجيات السياسية من ليبرالية وإشتراكية وقومية ظلت تدور في حلقة أسبقية الدولة على الأمة أو بالعكس دون أن تتمكن في النهاية من وضع مرتكزات دولة حديثة راسخة ذات مشروع سياسي، تاريخي وحضاري .

هذا من الناحية التاريخية، أما من الناحية النظرية فإن سؤال الهوية ينحو عادة للإمساك بشيء ثابت فينا حين نكون، كما هو الحال غالباً، منغمرين في لجّ الإختلاط والتداخل مع الآخرين، أو لاستدراك وجودنا حين ننساه بين الموجودات الأخرى حولنا. لكن ما العبرة من فعل الإمساك بالهوية أو إستدراكها؟ لماذا نحتاج لأن نكون متماثلين مع إنفسنا في عالم متغير أبداً؟ هل ترادف الهوية المحافظة على صورتنا الأصلية، والإختلاف التفريط بها؟ ماذا يعني إختلافنا عن بعضنا؟ ولمن؟.

هناك رأي يقول إن الهوية معطى طبيعي يأتينا من الماضي ويشكّلنا، جماعات وأفراداً، بطريقة لا نقوى على تغييرها أو الإفلات منها بقوة الوعي أو اللاوعي. وهناك رأي آخر يعدّها تركيباً إصطناعياً لا يمكن أن يكون إلا مؤقتاً بحكم كونه نتاج شروط مادية ومعنوية متبدّلة. كيفما نظرنا إلى الأمر، من المؤكد أنه ليس هناك مستوى واحد للهوية تختزلها في موروث ثقافي أو ديني أو رابطة دم (القرابة) أو تضامن مذهبي أو ملّي. للهوية مستويات متعددة تتيح للمرء أن يتماهى حيناً مع إرث ديني أو حضاري، وحيناً آخر مع نظام للإجتماع السياسي أو مشروع تاريخي. والأرجح إن الهوية تتحقق من توليفة تضم تقاليد الماضي وشروط الحاضر وأفق المستقبل. هذا على مستوى حياة الجماعة، أما على مستوى التجربة الحيّة للأفراد فإنها تتشكل بدرجات متفاوتة من الوضوح والصلابة. وبيان ذلك أن صورتها الثابتة نسبياً عند الجماعة تتجلى عند الأفراد كطيف من العناصر المتمايزة تتناسب تدرجاته وحساسية كل فرد ونسيجه الروحي. ولعل هذا أجمل تجلٍ للهوية لأنه يرادف التنوع وحرية الإختيار والتجدد.!

قلت إن فكرة الهوية تستدعي إلى الذهن مباشرة مبدأ الثبات، لأنها تلك النقطة التي نؤوب إليها في آخر المطاف ككائنات فاعلة ذات أدوار متعددة في مجالات الحياة ومسالكها. والثبات هنا، في حقيقته، نقطة متخيلة ذات جاذبية عالية للفكر والوجدان، نقطة ترادف اللاوعي الإجتماعي الذي نواصل من خلاله الإنتساب إلى جماعة موحدة ومنسجمة مع نفسها. الثبات، في بعده الإجتماعي، عماده العصبية، أي لحمة الجماعة المتماسكة، وسطوة الولاء والتضامن وأسبقية الغير على الأنا. والهوية الثابتة تُوقف مصير الفرد لخدمة الجماعة، وتُملي موقفاً غيرياً أو نكران الذات في سبيل هدف أسمى يُسجَّل في رصيد الجماعة مهما صغرت أو كبرت.

غير أنه يمكن النظر إلى الهوية كنقيض للثبات، أي تشخيص أطوارها وحالاتها المتغيرة عبر نقلات التاريخ وتحولاته وصراعاته. الهوية هنا ليست تكراراً لمعطى سابق حتى لو بدت أنها إستعادة حرفية له. وبيان ذلك أنه

ليس هناك حامل خالص وشفّاف لذلك المعطى، وأن سياق الفعل المستعيد أو المكرّر للهوية لا يظل هو هو لأنه مشروط بمكان وزمان محددين. فالسياق مختلف ومغاير لنفسه في كل مرة نأتيه فيها. الهوية، في هذه الحالة، إمكانية مفتوحة تستوعب ولا تقصي، تجذب ولا تطرد. لذلك تصح مقارنتها بتصور متداول للديمقراطية والمواطنة يركز على العنصر الجاذب فيهما على حساب العنصر الطارد. وكما أن الديمقراطية والمواطنة تستوعب الآخر ولا تقصيه فتكون قابلة للإتساع دائماً، كذلك هي الهوية. فهي، وفق هذا التصور، حصيلة شبكة علاقات فعلية، وأفق يفضي إلى ما هو غير متحقق بعد. إنها إقامة في العالم تنبذ كل ما هو حصري ومقيّد، وغاية لا تبلغ ذاتها، ومشروع متجدد يعيد فهم الماضي ويتجاوزه مرة تلو الأخرى. هكذا هي الهوية: بداية دائمة وجدل لا ينقطع. وهكذا ينبغي لها أن تتجسد في العراق اليوم كي تطلق صراع الواحد والكثرة، وتعيد تشكيلنا ككائنات سياسية وكذوات ثقافية.

ـطريق الحداثة الطويل

لعلّ الدرس الأساسي الذي يمكن إستخلاصه من العقبات التي تواجه الديمقراطية وتشظي الهوية الوطنية، هو أن الطريق نحو الحداثة، التي نفهمها كفرصة تاريخية متجدّدة ذات إحتمالات مرنة، غير معبد ولا خال من الإلتواء والمسارات الفرعية. والذي حصل في بلدنا عقب إسقاط الديكتاتورية في 2003، وأسقط في أيدي الكثيرين من دعاة المشروع الحداثي، كان أشبه بحال من أراد أن يغيّر عملة بأخرى فحصل على عملة ثالثة لم يقصد الحصول عليها. كم يسيراً التخيّل بأن إزاحة الديكتاتورية ستفضي إلى نقيضها المباشر الذي هو الديمقراطية؟. في واقع الأمر، ظهرت عندنا ملامح نظام ليس فيه ديكتاتور لكنه مؤسس على القوة والعنف وتهديد الحريات، نظام عبّر عن إرادة الأغلبية المصنفة ولاءاتها على الهوية، والمنجذبة لخطاب شعبوي يغزو به المجتمع الدولة، ويخلق الفوضى دون أن يؤمن الإستقرار.

وهذا يدعو للتأمل، فالعملة الثالثة التي أشرت إليها آنفاً تعكس ما للموروث الثقافي من تأثير في تشكيل الرؤى والخطابات السياسية المعاصرة. لقد صار الثقافي مورداً للسياسي لدى نظم وحركات في أغلب بلدان منطقتنا. ولئن فصّلت سابقاً هوية هذه البلدان إلى شقين واحد موروث شبه ميت، والآخر وافد وفاعل وظفته لصالحها الأيديولوجيات السياسية العلمانية، فقد عادت الأمور للإندماج لتصبح الهوية الثقافية مشروعاً سياسياً عند الحركات الإسلامية التي نشطت في العقود الأخيرة.

يمكن النظر إلى التمسك بالهويات الدينية والطائفية والإثنية على مستويين: سياسي ونظري. يعكس أولهما عجز الفكر الديني والطائفي عن تصور الإجتماع السياسي كإجتماع مدني أو جمهوري يستند على المواطنة والمساواة. لذلك نراه يستعين بمنطق مجرَّب ومضمون لحيازة السلطة يقوم على التفرقة والتمثيل الحصري لجماعة دينية أو مذهبية أو عرقية لكسب شرعية سياسية تدّعي نقض حالة ظلم سابق أو خلق توازن جديد للسلطة. ولئن سلمنا بأن المطالبة بالتمثيل العادل مسألة سياسية وليست مسألة دينية أو طائفية، وأن سياسة الحقوق لا يمكنها أن تطمئن الجماعة دون أن تطمئن الأفراد، فإن من الضروري فهم الأسباب الإجتماعية والثقافية والنفسية الكامنة وراء هذا المنطق. إن الواقع، في حالة كهذه، ينطق بصوت أعلى من صوت الأفكار والتصورات الجاهزة! وهذا ما يؤكد ملاحظة ماركس الثاقبة بأن الناس لا يصنعون التاريخ على هواهم، بل عبر شروط موضوعية قائمة... فالوجود الذي يسبق الوعي هو ما يحدّد نوع الأسئلة المطروحة على الناس والطريقة الممكنة للإجابة عليها..

أما البعد النظري، فله دلالة عامة تشمل العالم المعاصر بأسره، ويرجع إلى تشكيك متداول بالمفاهيم الأساسية للحداثة كالتحرر الإنساني الشامل، والتقدم التاريخي ذي الاتجاه الواحد والعقلانية العلمية. فالقراءة النقدية لظاهرة الحداثة وعلاقة الغرب مع بقية العالم ركزت على ما أفرزتاه من عواقب سلبية وخيمة على البشرية ككوارث الحربين العالمتين، وأضرار العقلانية الأداتية المتشبثة بالوسائل على حساب قيم الحياة الأساسية، وآثار التجربة الإستعمارية المريرة. نتيجة لذلك، وللتطورات العاصفة التي يمر بها العالم، أنفسح المجال لمراجعة مسلمات العقلانية الأوربية المتمركزة على ذاتها، والأخذ بالتفكير النسبي بصدد المسارات المتنوعة للتطور التاريخي. وأدى ذلك، بالطبع، إلى إيلاء قدر كبير من المرونة واللاقطعية في فهم صلاحية مفاهيم النظرة الحداثية، ورد الأعتبار

لمنظومات الأفكار والقيم الخاصة بالمجتمعات التقليدية أو ما قبل الحداثية، ونبذ المصادرة والتعميمات التي تعتمد المقايسة الظاهرية بين المجتمعات والمعتقدات، وأخذ تأثير السياق الملموس والممكنات والوسائط المتاحة بنظر الإعتبار. ما يهمنا من ذلك هو التأكيد على الحاجة إلى النظر إلى الغايات المجردة من زاوية تاريخية وجدلية، لأنها غالباً ما تتحقق بأشكال متباينة، ولا تقتضي وجود حامل تاريخي واحد لها طالما أنها ثمرة صراع قوى متعددة.

والفكرة الأخيرة تمضي، إلى حد ما، بإتجاه ما لاحظه يورغن هابرماس في بداية كتابه " الخطاب الفلسفي للحداثة" من إمكانية نشوء حداثة محافظة، في الغرب كما في الشرق، تفصل التحديث المادي عن فكرة الحداثة ذاتها. وعدم التساوق هذا يتيح استخدام منجزاتها - من تكنولوجيا ووسائل ونظم عمل- دون تبني نظرتها إلى العالم. وإمكانية كهذه تعكس درجة التعقيد الذي يكتنف الحداثة التي إعتبرها هابرماس مشروعاً غير مكتمل يقبل الإرتداد والحلول الوسطية، دون أن يكف عن إعادة النظر في مسلماته عن التاريخ والطبيعة والمعرفة.

هنا ينبغي أن نتوقف لنختتم هذا المقال. فالقول بأن فكرة الحداثة أصبحت رخوة بحدود نراها أو نتخيلها، يعني تجاوز التفكير الأصولي بها الذي يراها قائمة على جوهر ثابت وأساس عميق، وبالتالي صالحة بالدرجة نفسها لجميع المجتمعات والأمم. من هذه الزاوية يمكن النظر إلى الديمقراطية التي هي أحدى تجليات المجتمع الحديث، على إنها مجرد مجموعة آليات لتنظيم الصراع السياسي تأخذ شكل المجتمع الذي تطبق فيه. وهذا الموقف يجد تبريره في عالمنا الراهن حيث الوسائل والتوليفات الهجينة غدت غاية ما بعدها غاية. وبما أنه من غير الممكن حسم النقاش النظري حول ما إذا كانت الديمقراطية وسيلة أو غاية، وحول شمولية مبادئها أو نسبيتها، نعتقد أن من الأجدى عملياً إفتراض وجود بعد قيمي للديمقراطية حتى يكون لها تأثير مغيّر في المجتمع. هذا البعد القيمي الذي يتيح الفصل والتمايز بين الدولة والمجتمع، بين مكونات السلطة، بين الحياة الخاصة والعامة، وبين الدين والسياسة، سيحفز حركية المجتمع ويدفعه نحو الرقي والتقدم. ولئن أظهر الوضع عندنا اليوم، خرافة تصدير الديمقراطية وبؤس العملية الإنتخابية حين تمهد الطريق لهيمنة جماعة على أخرى، فإن ذلك ليس مبرراً للبحث عن حلول شكلية قصيرة المدى تنتهي بالفشل عادة. في الحقيقة، إن الإقرار بالبعد الشامل لمبادئ الديمقراطية، سيسهل من الناحية العملية، توطينها أو تأصيلها في مجتمعنا..

كذلك فالقول بأن العودة إلى رحم الهويات الثقافية والأثنية هي سمة العصر، يتضمن بجانب الإعتراف المبدئي والمطلوب بحق التنوع والتعددية، صعوبات فعلية في رسم حدود الإعتراف سياسياً، وقد يقلّص من فسحة التسامح في البلدان المتطورة ذات النظم الليبرالية. أما في البلدان الحديثة النشأة والمتنوعة المكونات فإنه يجلب انقسامات داخلية ويفتح حقول نزاعات يصعب السيطرة عليها، وقد تنهار بفعلها دول وتحل محلها أخرى. هذا ما حصل في يوغوسلافيا في بداية التسعينات، وما قد يحصل اليوم في العراق، مع فارق مهم هو أن جميع الأطراف المساهمة في الحالة الأخيرة مرشحة، على الأرجح، للخسارة.

ليس هناك في العراق بديل أفضل من الشراكة لإعادة بناء الدولة الوطنية المتعددة ثقافياً وأثنياً، وليس هناك بديل عن تقييد التسييس المنفلت للهويات الفرعية. فالهوية الوطنية، والحالة هذه، تستلزم تعزيز عملية الدولنة، أي تمكين الدولة من إحتواء مجتمع متعدد الهويات والأعراق، وتحديث الولاءات التقليدية الثقافية والأثنية. وهذا يعني إرساءها على ثقافة سياسية مدنية مصدرها الإنسان كوجود وقيمة، وحقوق الجماعات المختلفة، ثقافة تعاقد وتعايش تتسع للتنوع والخصوصيات المحلية. أما اللجوء إلى الطريق المعاكس، عبر الإعتقاد بأصل نقي وذاكرة متجذرة في الماضي، فيتقاطع مع تلك الثقافة السياسية المقصودة أو لا يصب مباشرة فيها، وقد يشوّه الهوية الخاصة ذاتها لأنها في جميع الأحوال صورة متخيلة عن الذات، قبل أن تكون حقيقة فعلية. إذا كان تشكل ثقافة سياسية كهذه في عراق اليوم أمراً غير مؤكد، فإنها تظل، مع ذلك، رهاناً حقيقياً للمستقبل.

***الثقافة الجديدة العدد 2007/320، ص ص 18 – 26**

رومانتيكية ..... ولكن؟؟

كامل شياع

هل تنظر المرأة إلى العالم نظرة رومانتيكية؟ أتساءل بعد أن قرأت مؤخرا مقابلة مع شاعرة اسكوتلاندية وصفت نفسها بأنها مولعة إلى ما لانهاية بحب الأشكال الجميلة للطبيعة وبنية الكون، في حين وصفت العِلم والتفكير الوضعي بأنهما يختزلان العالم إلى معادلات مجردة ويصورانه وفق نموذج ميكانيكي خال من أي عمق داخلي.

شيء من هذه الحساسية، إزاء المخطط المادي البحت للعلم بشرت به الحركة الرومانتيكية قبل قرنين من الزمن، حين أرادت أن تنتصر لأمرين: العالم الفردي للإنسان، وعلاقة الجذب والتفاعل التي تربطه بالطبيعة. فالفرد كما تراه، هو روح ومشاعر وليس مجرد آلة اسمها الجسد. والطبيعة، هي أشكال وألوان وتفاصيل وليس مجموعة قوانين صارمة بهذا المعنى، حيث تأتي الحياة والمشاعر قبل الأفكار والمفاهيم، نستطيع أن نعد نظرة المرأة إلى العالم قريبة من هاجس الرومانتيكية، لكنها لا تحتكر لوحدها هذه النظرة، إذ لا يصح هنا التمييز على أساس الجنس، ولا المقارنة بين قرب المرأة من نبض الطبيعة والتعبيرات الأدبية والفنية الرومانتيكية التي كان اغلب أبطالها من رجال تولهوا بحب الطبيعة ومجدوا فضائلها، واستغرقوا في أسرار جمالها. ولهم في ذلك شواهد لا تحصى في الأدب والفن الأوربيين.

المرأة إذن رومانتيكية، ولكن بمعيار آخر يمكن تشخيصه في الموقف من المعرفة العلمية إجمالاً. فإذا صح القول أن قليلاً من الناس اليوم يرفض العِلم دفعةً واحدة، فان عدد أولئك الذين يقبلونه جملةً وتفصيلاً لا يفوقهم كثيراً.

كما يبدو، ثمة طريقتان لفهم العلم، إحداهما تعتمد المنطق والتحليل والنظام والنظرية والفعل، والأخرى تهتدي بالشعور والحدس والرؤية الكلية والألفة والترابط. وإذا صح إرجاع الأولى إلى الدافع الذكوري المستند على مبادئ القوة والاقتحام، فان الثانية تفسر بالدافع الأنثوي النازع إلى الأمان والانسجام. هذا التميز تقترحه علينا العالمة الأمريكية ليندا جين شيفرد في كتابها (أنثوية العلم) الذي تتقصى فيه الوجه الآخر للعلم حيث تتيح الأنوثة بديلاً يساعد في إبراء جروح كوكبنا المتمثلة بتدمير البيئة، أسلحة الدمار الشامل وبسط الهيمنة على الآخر المختلف.

التمييز المذكور يبدو للوهلة الأولى معقولاً، بيد انه ليس تميزاً جوهرياً وثابتاً. فلا المرأة بذاتها (ولا الرجل كذلك)، تمتلك تلك الصفات بمعزل عن نظام الاقتصاد السائد، وهو الاقتصاد الرأسمالي على وجه التحديد، وعن نمط العقلانية الاداتية المعمول به لفك معادلات بهدف السيطرة عليها أو اكتساحها. الشروط والعلاقات العامة التي تصنع نسيج الحياة والثقافة هي صاحبة الكلمة الفصل، وليس الاختلافات الفيزيولوجية أو البيولوجية. وبعد هذا فلا جدال في أن المعرفة التي توّلد السعادة والمتعة هي المطلوبة إزاء تلك التي توّلد الجفاف والكآبة. هذا الاختيار دون شك، هو الأكثر إنسانية .

***عن موقع اتجاهات على الانترنيت**
**مستشار وزارة الثقافة

رحلتَ هادئاً .. وهذا الصيف كئيب

كامل شياع

فجأة، رحل عبد الأمير الحبيب عن عالمنا تاركاً وراءه فراغاً موحشاً. مكتب المجلة في أبي نؤاس ما عاد ذلك المكتب الذي تقاسمناه مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع طيلة السنوات الأربع الماضية. جلست وحيداً، اليوم، لأكتب نعيّه إلى جريدة " طريق الشعب". لم أصدّق أنه غاب إلى الأبد حتى سطّرت كلمات النعي الأولى، وانسكب الدمع مع الكلمات حتى صار بكاءً مرّاً.

على الطاولة لفظ ذلك الشيوعي الأصيل نَفَسه الأخير، جالساً وهو يصحّح النسخة المعدة للطبع من وثائق المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي. كان الحزب ملاذه الأنيس وواجبه اليومي وولاؤه الثابت.

حين توقف نبض قلب أبي أثير، تاركاً وراءه مهمة لم يقوَ على إنجازها، كان الوقت عصراً واليوم هو آخر خميس من شهر تموز القائض.

كالباحث عن أثر من آثاره، فتحت أدراج مكتبه علّني أجد نسخة من مجموعته القصصية اليتيمة "في انتظار الزمن القادم". لم أجدها بين كتب النحو والإملاء. نظرت إلى مقعده بشيء من الرهبة، لم أجرؤ على الجلوس عليه... فتركته ينتظر صاحبه لأيام أخر... علّه يعود.

من سيرة حياته روى لي عبد الأمير الحبيب نتفاً ولقطات:
ـ كان يعتز بعمله المبكر في مجلة المثقف بعد ثورة تموز 1958. حدثني باحترام خاص عن معلّمه الأبرز علي الشوك الذي إشتغل معه في تلك المجلة، ونشر له أول قصة قصيرة فيها.
ـ شارك في حركة حسن سريع عام 1963، وكان آنذاك طالباً في كلية التربية وأعتقل بعد إجهاضها. قال لي إنه شكّ بقدرته على الصمود أمام الحرس القومي والشرطة في المعتقل. وكاد أن يستسلم للمحقق لولا صفعة مفاجئة أتته، فأعادت إليه تماسكه وإصراره.
ـ غادر العراق إلى الجزائر ليعمل مدرساً في إختصاصه: الرياضيات، قبل أن يعود منها عام 1977. " كان ينبغي عليّ ألا أعود في ذلك الوقت" قال لي مستدركاً: فلم تمض سوى شهور معدودة قبل أن يتدهور الوضع السياسي... وتنقضّ أجهزة البعث على الشيوعيين والديمقراطيين.
-من الجزائر واظب على كتابة رسائل ثقافية لـ "طريق الشعب"، وكتب مقالات لجريدتي "الشعب" و "الشرق" الجزائريتين وعقد صداقات مع الطاهر وطار وأدباء ومثقفين آخرين.
ـ أطلعني قبل شهرين أو ثلاثة على عدد من مقالاته القديمة، وكان واحداً منها عن تجربة عبد الرحمن مجيد الربيعي. من القراءة الأولى وجدت أن الحبيب كان يوماً كاتبا جيداً، لكنه للأسف هجر الكتابة.
قد يكون ذلك خياراً أراده لنفسه، لكنني أُعزيه إلى القسوة الإستثنائية لسنوات الثمانينات والتسعينات، التي أسقطت العراقيين في دوامة من الخوف والقلق وحولت الهمّ الثقافي إلى ترف زائد. سنوات الحصار أجبرت الحبيب على أن يعمل سائق سيارة أجرة، وكان يدين بالعرفان لسيارة الـ "رينو" القديمة التي تحولت إلى ملجأ له في بعض الليالي.

قبل عدة أسابيع، وصل المكتب متأخراً، وكان عائداً للتو من محطة الوقود في أيام أزمة لا تنتهي، أوقفته في طابور المنتظرين لأكثر من عشر ساعات. الشمس الحارقة والحرّ الشديد تركا أثراً واضحاً على سحنته وصوته. غضبت عليه ورجوته أن لا يفعلها مرة أخرى.

بعد سقوط نظام البعث في 9 نيسان 2003، عادت له الروح فانطلق يجمع من بقايا الوهج الثقافي لعقد السبعينات مداداً لزمن جديد. وحين خبت وعود هذا الزمن صار أكثر مرارة مما آل إليه حال الوطن والناس.

حين افترقنا قبل رحيله بيومين، شكا لي من العمل المرهق في الجريدة... لم أتخيّل أنني سأبادله آخر كلمة وداع وهو على قيد الحياة. مضى عبد الأمير الحبيب إلى عالم الأموات سريعاً هادئاً ... يحمل معه هموم صيف كئيب، ولوعة من موت جارف أكتسح حرمة الحياة.

عليّ، من الآن، أن أعتاد دخول مكتب "أبو نؤاس" دون رؤيته مسمّراً في مكانه، محدقاً كالصقر في صفحة من صفحات الجريدة، دون الإنتباه إلى إشاراته الوردية بين الكلمات، ودون سماع صوته مرحباً أو آمراً.
حزنت من الأعماق لغيابك المبكر يا أبا أثير.

نشرت في جريدة " طريق الشعب"
مقابلات وحوارات صحفية

كامل شياع: وحدة المجتمع في الأزمات التأريخية شــرط ضروري لنجــاح الدولة

حاوره حسام السراي

يرى الكاتب والباحث كامل شياع، ان منظمات المجتمع المدني بعد انتشارها الكبير تحولت الى جماعات شبه مستلبة ذات حضور وقتي قائم على ردود الأفعال، ولنا اليوم أسباب حقيقية في اعتناق الخيار التاريخي لتأسيس نظام ديمقراطي في العراق. فالميل نحو ذلك قوي وواضح وفق ما يعتقد ويشير الى ضرورة ان نبقى نسلم بأهمية وجود منظمات المجتمع المدني، لان تذبذب نشاطاتها ناتج عن تعددها، ويؤكد على وجود جهد حقيقي مبذول لمعالجة قضايا مصيرية تخص العراقيين وملامح الدولة الناشئة عبر آلاف المقترحات المقدمة بشأن الدستور ومئات الندوات التي عقدت لمناقشة ذلك، مبينا ان المنظمات التي تتحول الى واجهات لأفكار تقليدية ليست ضمانا للتحول الاجتماعي المطلوب. ولم يجد إشكالية في دخول الناشطين السياسيين الى المنظمات شرط احترامهم خصوصيتها، وان السياسي الذي يراهن على هذه المنظمات لحل مشكلات مجتمعية واهم جدا. كما نوه الى ان التجربة البرلمانية في العراق، ستخلف بلا شك طبقة سياسية من كل الأحزاب قائمة على الإجماع والاختلاف في آن واحد، لحل قضايا ملتهبة لا يواجهها إلا البرلمان الذي يصنع طبقة سياسية تختلف تماما عن الأحزاب التي اعتادت ان تكون بعيدة عن بعضها وتعمل بشكل عدائي. وفي مجال الجمع بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، لا يجد إمكانية لتحقق ذلك في العراق، لأننا لا نملك دولة قوية والاقتصاد العراقي غير إنتاجي. وعن إدراك هويتنا كعراقيين ولحظة التماهي- بحسب رأيه- بين الدولة والمواطن يجد تحقيقها مهما لنحصل على دولة ذات هيبة ومواطن حر.

قوى الضغط بين الدولة والأحزاب

* هل تعتقد ان منظمات المجتمع المدني، استغلت إخفاق الأحزاب السياسية وفشلها في تحقيق مطالب المواطنين؟

-نشأت منظمات المجتمع المدني في العراق في أوقات مختلفة، غير ان نشاطها ظهر واضحا وملموسا في الفترة التي تلت سقوط النظام 2003، وكان هذا رد فعل طبيعي لقوى اجتماعية مشلولة، ولاحتكار السلطة وهيمنة الحزب الواحد والدكتاتورية على الحياتين العامة والخاصة، فظهرت منظمات اجتماعية ثقافية إنسانية وغيرها نهلت من مناهل التحولات الديمقراطية الجارية في العالم وأصبحت جزءا من رهان دولي على ترسيخ الديمقراطية في العراق. وارى من الصعب القول إنها أخذت مكان الأحزاب لأنها موجودة بالتوازي معها (أي الأحزاب) وهي أيضا في الجانب النظري تلعب دورها بوجود حياة سياسية تعددية، ونرى ان منظمات عديدة اتجهت لممارسة السياسة بعد ثبوت فشل الكثير من الأحزاب التقليدية والأيديولوجية والسلطات القمعية عن أداء واجبها، وجذبت أعدادا ونخبا راقية الى عملها، الإشكالية التي تحيط بها أنها ترفع قضايا مطلبية وهذا ما يضعها في حدود الظرف والآنية، بمعنى أنها ليست أحزابا تمتلك مشاريع سياسية متكاملة لكنها تصلح ان تكون قوى موازية وقوى ضغط ضرورية بين الدولة والأحزاب وبين المجتمع والحكومة، من دون ان تكون بديلا لهذا الطرف أو ذاك، أصالة دور المنظمات تتمثل بوجود حاجات حقيقية وغير مفتعلة، وشاهدنا انتشارا كبيرا لها وبدت كما لو أنها أشكال مصدرة ولا تخلو من الافتعال في قدرتها على تحريك قضايا فعلية، فبدلا من ان تكون رقيبا على عمل الدولة والسلطة وحافزا لتحريك المجتمع تحولت الى جماعات شبه مستلبة ذات حضور وقتي قائم على ردود الأفعال، مما يشير الى اعتمادها على قوى خارجية ويجعل الشك قائما على شرعيتها وفي قدرتها على ان تصبح طرفا مساهما في إعادة دمج المجتمع وليس تفتيته، ولكي تكون قوى مكملة للمجتمع، وليست هدامة لمشروعة يجب توفر مؤسسات دولة وأحزاب ونظام سياسي تعددي.

وحدة المجتمع.. نجاح الدولة

* منظمات مجتمع مدني بعدد كبير وبنشاطات متذبذبة، كيف لنا ان نسلم بأنها من ضرورات النظام الديمقراطي وهي على هذا الحال؟

- لا توجد وصفة جاهزة لطبيعة المجتمع الديمقراطي، وبالتأكيد هناك تنوع كبير في عملية تشكله وباشرنا بالفعل في العراق بوضع لبنات أساسية لقيام مثل هذا المجتمع، ولنا أسباب حقيقية لاعتناق هذا الخيار التاريخي بعد تعاقب النظم الدكتاتورية على حكم العراق، وكذلك التجربة البرلمانية الكسيحة التي مررنا بها في العهد الملكي، فالميل

نحو الديمقراطية قوي وواضح، وهناك من يدافع عن ذلك فوجود منظمات بنشاطات متذبذبة ظاهرة تستحق النقد لكنها لا تنفي ضرورة وجودها،كما أنها لا تنفي وجود أحزاب سياسية ومنه لا يمكن بناء الديمقراطية إلا من خلال التعددية وإقرار الحقوق للجميع بعد ضمان المساواة وقدرة جميع الفاعلين الاجتماعيين على طرح الشأن العام والتداول فيه، فتبدو الاتجاهات التي تسير بها العملية الديمقراطية في بلدنا متنافرة لأول وهلة وكأنها ليس بالإمكان ان تصب في نهاية محددة لكنها لابد ان تنتهي الى شكل من التبلور لان مشاكل العراق السياسية تعني فشل المجتمع في التعبير عن نفسه وإيجاد مقومات أساسية لوحدته فتم ترحيل كثير من القضايا الاجتماعية وتحويلها الى قضايا سياسية وأصبحت موضع صراع يسهم في إضعاف المجتمع بطبقاته وفئاته ومكوناته الثقافية والاجتماعية التي هي أساس لانبثاق الدولة ولا يمكن تخيل دولة تنشئ مجتمعا بطريقة اصطناعية خاصة في مجتمع عريق كالعراقي، فنحن لا نتكلم عن مجتمع مهاجرين إنما له جذور عميقة وتاريخ طويل حتى من الصراعات والتناحرات الطائفية والعشائرية والطبقية غير ان وحدته في الأزمات التاريخية شرط ضروري لنجاح الدولة، أخيرا إذ ظهر لنا ان نشاطات المنظمات وحتى السياسية منها لا تصب في غاية التحول الديمقراطي في البلد فيجب ان نبقى نسلم بأهمية وجودها، فهذا التذبذب الناتج عن التعدد، فضلا عن عوامل داخلية وخارجية جميعها تحفز حركية المجتمع الذي لا يمكن ان يكون ديمقراطيا بلا توتر، فالديمقراطية بقدر ما تحتاج الى التوافق تحتاج الى التوتر بين السلطات وبين الدولة والمجتمع وبين الحيز الخاص والعام وعلى مستوى الحقوق ومن سمات الطرح الديمقراطي انطلاقته من فكرة مفتوحة للمواطنة بدخول عناصر جديدة للمجتمع تنعكس ايجابيا على حركيته وتحوله.

معارك فكرية وثقافية

* تتحدث عن الفاعلين الاجتماعيين ومن ضمنهم النخب المثقفة والناشطين في المنظمات ألا تعتقد أنهم تقاعسوا عن دروهم في التثقيف بمبادئ أساسية في عملية التحول التي نشهدها؟

-ان عددا غير قليل من منظمات المجتمع والنخبة المثقفة والاكاديميين ورجال السياسة لعبوا أدورا كبيرة وقدموا خدمات جليلة في مجال بلورة وعي اجتماعي عام يمسك بتلابيب التكوين الاجتماعي المفتت ويعيد له وحدته المفقودة. فاذكر ان آلاف المقترحات قدمت بشأن الدستور ومئات الندوات عقدت لمناقشة قضايا الدستور وإثارة القضايا الخلافية وشمل ذلك بغداد وبقية المحافظات، مما يؤشر جهدا حقيقيا لمعالجة قضايا مصيرية تخص العراقيين وملامح الدولة الناشئة وساهم فيها المجتمع المدني وهي بحد ذاتها معارك فكرية وثقافية ونظرية ومع الزمن ستظهر النتائج التي تحققت وتراكمت نتيجتها أي أنها ستؤدي الى الأهداف المطلوبة ضمن شروط محددة في عملية التحول الديمقراطي التي هي ليست خاضعة لوصفة مسبقة، بل ان المفاهيم هذه كلها أظهرت أنها غير ذات صلة بما يجري في الواقع على مدى الثلاث سنوات الأخيرة، فهناك جوانب تناحرية وجوانب اتفاق وتسويات سياسية أيديولوجية وتغليب للجانب الأخير سيفضي الى تحقق إجماع على مبادئ التعايش السياسي الذي لا ينشأ من دون توفر الثقة والتي فقدت بين فئات مجتمعية مختلفة ومناطق وقوى سياسية وأننا لكي ننتقل من نظام دكتاتوري الى ديمقراطي تعددي فيدرالي يجب ان تتحقق هذه الثوابت اللازمة لذلك ولكن بين الثوابت والمصالح المختلفة مسافات كبيرة للمناورة والالتفاف والصراع حول السلطة والثروة. ان السعي لزرع جسور الثقة مطلوب وكلنا نعرف أنها فقدت لفترة طويلة بين الموظف والدولة والموظف وزميله والمحكوم لا يثق بالحاكم هذا التدهور الكبير نحاول الآن تجاوزه بجهود ومحاولات الأقلام الشريفة ودعاة حقوق الإنسان والسياسيين الناضجين.

مجتمع مدني .. آخر أهلي

* برأيك أين الخلل ان أصبح المنتمون لأحزاب سياسية أعضاء في منظمات مجتمع مدني؟

- فكرة المجتمع المدني، قد طرحت في منطقتنا (ارتباطا بالوضع العراقي) منذ التسعينيات واعتبرت علاجا شافيا لتحديث المجتمع الذي أنهكته الدكتاتورية والحكومات العسكرية ونظام الحزب الواحد كرد فعل على كل ذلك وعلى المنظومات الأيديولوجية التي تبنتها الأحزاب وخاصة الشيوعية منها ومنه نشأت فكرة المجتمع المدني، الذي يراهن عليه كبديل عن الطبقة، وسلمت الطبقة العاملة هذا الدور له بعد انتهاء دورها، فأصبح هذا البديل يمثل قوى وسطية متنورة مشحونة بقيم حقوق الإنسان والحريات تؤمن بالسوق والديناميكية المدنية وراهن عدد الكتاب والباحثين العراقيين على تحويل المنظمات الى حامل للتغيير الاجتماعي المطلوب، بعد عجز الدولة والأحزاب السياسية التقليدية عن ذلك، غير انه لا احد يضمن ان تتشكل في بلداننا منظمات تضمن استمرار عملية التحديث

المطلوبة لمجتمعاتنا، لأنها يمكن ان تكون حاملة لأفكار تقليدية أي لبوسا لمنظمات أهلية وهناك فرق بين مجتمع مدني وآخر أهلي وهنا ربما تتحول الى واجهات لأفكار تقليدية ومن ثم هي ليست ضمانا للتحول الاجتماعي المطلوب، فلا اعتقد ان هناك مشكلة لو دخل ناشطون سياسيون في المنظمات شرط احترامهم خصوصيتها والتمييز بين النشاط السياسي والمطلبي، والمنظمات تدخل في إطار الحقوق المطلبية لأنها لا تتولى مهمة تغيير العالم. إنها محاولة سد الثغرات الموجودة بين السلطة وخلق التفاعل بينهما لا أكثر ولا اقل فهي لا تحمل مشروعا تاريخيا بدليل أنها متنوعة بشكل يصعب حصره تبدأ من البيئة ولا تنتهي بالمرأة وحقوق الإنسان، ان تحرك السياسيون عليها ونشاطهم فيها باعتبارهم أعضاء في منظمات لها استقلاليتها لا يوجد أي شك عليه، ولكن ان حصلت وفكر البعض أما بتجييرها لصالح أحزاب محددة فهذا قصور في السياسة وفي الوقت نفسه السياسي الذي يراهن على هذه المنظمات لحل مشكلات المجتمع بعد عجز السياسة واهم جدا وظاهرة اختراق السياسة للمجتمع المدني لن تدوم طويلا لعدم امتلاكها أسباب الديمومة ويبدأ هنا أعضاء المنظمات يدركون أنهم أما يناضلون من اجل قضايا مطلبية أو يؤطرونها بإطار سياسي وتصبح القضية بحثا عن مواقع نفوذ وامتدادات في عمق المجتمع، في حين أنها إثارة قضايا حيوية لتحريك المجتمع وليس مناطق نفوذ سياسية أو حزبية.

الخلاص من الفرص التدميرية.

* بالاستناد الى ما ذكره المحامي حسين جميل في كتابه (نشأة الأحزاب السياسية) عن ظهور أحزاب وتطورها بفعل تجارب برلمانية في العالم أنستطيع ان نلمس اتجاها مماثلا لذلك في العراق؟

- التجربة التعددية تأخذ شكلها وإطارها العملي من خلال البرلمان ولاستمرار أي نظام برلماني يجب ان توجد طبقة سياسية لازمة لديمومته، ففي تركيا التي بدأت بنظام دكتاتوري استخدمت البرلمان كواجهة لسلطة عسكرية أثرت على إعادة هيكلة المجتمع التركي الخارج من هزيمة كبيرة في الحرب العالمية الأولى بتراثه الكامل من التسلط والاستبداد العثماني وكانت الصراعات واضحة بين اليسار واليمين متمثلة بحزب اليسار التركي والجمهور التركي، فبقت السلطة العسكرية خارج العملية السياسية لكنها مسكت بكل مفاتيحها وفي إيران مارست السلطة نوعا من الرقابة على الحياة البرلمانية بعد عام 1979، ومع كل هذه المحددات والتأطيرات على سلطة البرلمان إلا انه فرز طبقة سياسية لان البرلمان مختبر فعلي للعملية السياسية واستمرار التقاليد البرلمانية يعيد صياغة البرامج والأحزاب السياسية ويشذب الأيديولوجيات باتجاهات أكثر براغماتية كما في ايطاليا التي تشكلت فيها أكثر من 49 حكومة منذ الحرب العالمية الثانية بينما بريطانيا من عام 1760 وحتى تغيير بلير فيها 53 تغييرا وزاريا أي أكثر من 300 سنة، وفي 50 عاما فاق عدد الحكومات الايطالية ما يقابلها في بريطانيا بما ساعد على التطور الاقتصادي الذي شهدته ايطاليا وهو اقتصادي قوي في أوروبا ونلمس هذا بشكل واضح على مستوى حياتهم ايطاليا في السبعينيات ليست كما هي عليه في التسعينيات أو ما بعد الألفية الثالثة اليوم هناك قدر عال من الرفاه على مستويات كثيرة، هذا بفعل اعتماد مسالك ملتوية طويلة النفس ضرورية للعملية السياسية تخلصها من الفرص التدميرية والانقلابات، وفي العراق ستخلق التجربة البرلمانية طبقة سياسية من كل الأحزاب قائمة على الإجماع والاختلاف في آن واحد وقائمة على الأرضية الأساسية لإدارة العملية السياسية كعملية نيابية تستند الى الشرعية ومسرحا لصراعات ضارية حول قضايا كشكل الدولة والسياسة الاقتصادية وما يتعلق بالنفط وعلاقة الدولة بالدين والتمثيل السياسي والنظام اللامركزي والمركزي والفيدرالية وحقوق الجماعات الثقافية وغيرها كلها قضايا ملتهبة لا يواجهها ويصوغها إلا البرلمان. نعم الأحزاب السياسية تصنع برلمانا لو اختارت هي ذلك لكن البرلمان بطريقة جدلية يعيد صناعة القوى السياسية ويصنع منها طبقة تختلف تماما عن الأحزاب التي اعتادت ان تكون بعيدة عن بعضها وتعمل بشكل عدائي، وأيديولوجيا تحركها مسبقات وأحكام قطعية ضد بعضها البعض.

مهام الدولة

* ماهي الأرضية التي تتيح للنظام السياسي العراقي الجمع بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية؟

- ان النظام السياسي الموجود في العراق لم يواجه بعد مستحقات الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ويوجد رأيان بشأن ذلك مثلا في الصين: الأول يقول بالفعل يمكن الجمع بينهما عندما يتعلق الفصل الاجتماعي بإعادة توزيع الثروة والسيطرة على التوزيع غير المتساوي للدخل ومنح فرص متكافئة للأفراد ورسم سياسات

اقتصادية وطنية غير خاضعة لمتطلبات منظمة التجارة والعولمة القائمة على التفاوت والتطور غير المتكافئ، فالرأي الأول يقول ينبغي فسح المجال للديمقراطية الاجتماعية ولجم قوى السوق غير ان الطرف الثاني المصنف على اتجاه الليبرالية الجديدة المحدثة يقول: ان السوق أولا وفتح أبواب آليات السوق على مصراعيه سيحقق ديمقراطية اجتماعية فلا يمكن جمع تفاحتين بيد واحدة أي ديمقراطية سياسية وعدالة اجتماعية و هذا الكلام يصح على الصين والهند، ففي الصين هناك مشكلة السلطة السياسية غير الديمقراطية وفي الهند هناك مشكلة النظام الاجتماعي غير المتكافئ والقائم على اللاتكافؤ، وفي تجارب الانتقال الأخرى التي حدثت في أوروبا الشرقية ووسطها تشير الى صعوبة الجمع بين هذين الملفين لكن وجدت ضمانات مهمة ساهمت باستقرار الحياة السياسية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وجعلت الايديولوجيا السائدة هي الاشتراكية مما يعني ان تجربة الإصلاح الاجتماعي أساس للتطور الاقتصادي هناك وهذا يمكن تعميمه على البلدان التي ستدخل تباعا الى الاتحاد الأوروبي فترى ان الضوابط الموضوعة على السوق في تلك البلدان ضمانة للحفاظ على الديمقراطية الاجتماعية، أما في العراق لا يمكن الجمع بين سلطة قوية واقتصاد منفتح من جهة أخرى لأننا لا نملك دولة قوية قادرة على الإمساك بجميع مفاصل المجتمع وخلق فرص مؤاتية لنمو اقتصادي رأسمالي منفتح ولان الاقتصاد العراقي غير إنتاجي وهذا يميزنا عن الصين والهند، فالقطاعات الاقتصادية عندنا قطاعات ثروات طبيعية مصدرة أي اقتصاد ريعي وبقدر تعزيز دور الدولة لا يعطيها فرصة كبيرة للدخول كقوة اقتصادية في السوق فضلا عن إشكالية أخرى مفترضين تحقق ديمقراطية سياسية مستقرة وشرعية هي كيف يمكن تسخير هذه الثروة لمعالجة التفاوت الاجتماعي الكبير وعقلنة الاقتصاد وزيادة قطاعات الإنتاج وتوفير البنى الأساسية للخدمات المقدمة وان تحفز الدولة المستثمرين وتخلق سوقا للاقتصاد الوطني وفضلا عن الجانب الاقتصادي السياسي أيضا الجانب الثقافي فنحن نحتاج الى جهد كبير في مجال الثقافة الديمقراطية وتوضيح مفهوم المواطنة والمسؤولية الفردية لان تحديث الأذهان مهم لإنجاح العملية الديمقراطية والتطور الاقتصادي.

التصويت للدستور.. نحو دولة جديدة.

* مازال البعض في الشارع يخلط بين مفهومي الدولة والحكومة ويعد إعلان الحكومة (المتغيرة) أساسا لقيام الدولة (الثابتة)، فكيف تنظر لذلك؟

- الدولة صورة للمجتمع ذات صفة معنوية لا تمتلك إلا مؤسسات تتمثل بالسلطة والحكومة عمليا وهي تعبير مكثف عن الحقوق الأساسية والغاية النهائية للمجتمع، فروح الدولة مكتوبة بنصوص معينة في الدساتير الحديثة تحدد طبيعتها وطبيعة الحكم والنظام السياسي ومنظومة الحقوق تتجسد من خلال الأجهزة التنفيذية، والخلط بين الدولة والحكومة ناتج عن مفهوم لغوي أشير إليه انه من دال يدول والدوال يعني التحرك، فعل متغير، بينما فكرة الدولة في أوروبا مرتبطة بالثبات ودال فعل حركي في حين) (state) حال) (ثابت) ويعكس سياقا ثقافيا لفهم الدولة. ان كل الدول تقوم وترتقي ثم تمر بمرحلة التدهور والسقوط وتعقبها أخرى بهذا الشكل وعندما نقول انه لا توجد دولة إي انه لا توجد هيبة للسلطة واليوم في العراق نسبة كبيرة من أبنائه ساهموا بصياغة دولة جديدة ممثلين بـ7 ملايين الذين صوتوا للدستور ولدولة جديدة بنهاية حقبة زمنية انتهى دورها وذهبت مع أشخاصها ورموزها، إلا ان الرخاوة المتحققة في الوضع السياسي تنعكس سلبا على صورة الدولة ونفس المواطن الذي ساهم في صناعتها يبدأ بالتعبير عن استيائه ليس من الحكومة فقط بل الدولة ككل.

إننا نحتاج الى فترة طويلة حتى تدخل في نفوسنا قيم هذه الدولة الجديدة التي نشأت بعد 2003 ولسنا استثناء من بقية الشعوب لم يكن فيها الفصل واضحا بين الدولة والحكومة واحتاجت الى فترة لإدراكه، فالثورة الفرنسية نشأت على أساس منظومة فلسفية متكاملة للخروج من النظام الإقطاعي الاستبدادي والكنسي فأتى الرد على ذلك بصورة مختلفة للدولة كانت خلاصتها فلسفية استنادا لقيم المعرفة والتنوير والعقل ونبذ التقاليد والمؤسسات التي تروج لمفاهيم اعتبرت بالية بمقياس التنويريين وعندما تسأل الفرنسي ما الدولة؟ يأتي الجواب بشعار الثورة: حرية إخاء مساواة. الآن ما هوية المواطن العراقي إزاء قضية الدولة وهل لنا قيم محددة تشعر المواطن أنها هذه هي هويته؟ وأظن ان المجتمع لا يتوفر على الهوية إلا من خلال السياسة والإجماع السياسي صحيح أننا نمتلك هويات قديمة تمتد الى بدايات عصور التاريخ الأولى ولدينا تراثات مختلفة ما قبل الإسلامية وبعدها واتجاهات فكرية وملل وطوائف وأقوام كلها صحيح ووجودها طبيعي لكن الضمانة الوحيدة لبناء هوية عراقية تبدأ من قيم الإجماع

السياسي وليس العكس لأنه لو حصل ذلك لأصبحت القيم الثقافية أداة للانقسام فان تجمعنا على تلك القيم نضمن الشرط المناسب والملائم للتنوع الثقافي والفكري، أخيرا الدولة روح وفلسفة والحكومة هي تنفيذ واقتراب من هذه الفكرة ليس أكثر لان أية حكومة هي محاولة اقتراب من المثل التي تمثلها فلسفة الدولة وتحاكم على هذا الأساس حتى نصل الى هذه النقطة لابد ان ندرك هويتنا كعراقيين من خلال الدولة ولحظة التماهي بين الدولة والمواطن يجب ان تتحقق لنحصل على دولة ذات هيبة ومواطن حر وإلا نظل نعيش في هذه الفوضى التي تتناسل بيننا حتى اليوم.

***عن جريدة الصباح**

الباحث كامل شياع: الخطورة تأتي من توظيف الحقل الثقافي لصالح الأيديولوجية*

حاوره - مازن لطيف

على خارطة المحاصصة هو دم المثقف، دم تشيعه الأشجار والطيور والفراشات والناس المنسيون، الجميع يشعر بالعار عندما يقتل مثقف إلا القتلة ومن يقف وراءهم , فهم يفتخرون بالنذالة ويقدسون الجبن وإلا كيف يتجرأ إنسان على قتل طفل، كيف يضغطون على زناد سلاح لقتل مثقف اعزل درعه قلبه وسلاحه عقله يدافع به مستميتا لإنقاذ الحياة، كم الفرق هائل بين يد تنتزع طفلا من تحت عجلات سيارة وبين يد تخنق أنفاس الحياة كما فعل قتلة كامل شياع فهنيئا للجبناء القتلة وهم يقتلعون كل الأشجار المثمرة والجميلة ليبقى وحده الظلام والجهل يخنق العراق.

علي الثقافة العراقية في تجربتها خلال العقود الستة الماضية تميزت بكونها ثقافة ذات منحى دنيوي علماني غالب.. إنها ثقافة مدينية تأثرت بالأيديولوجيات السياسية الحديثة التي سادت العراق وانحازت لأفقها وعبرت عنها, مثلما خالفتها وتمردت عليها. هذا ما يؤكده الكاتب والباحث الأستاذ كامل شياع أحد ابرز مثقفي العراق الذي يرى ان الأمل معقود على المثقف العراقي في المساهمة بصنع نظام إنتاج ثقافي متعدد المصادر ومتنوع الاتجاهات, وفي دوره كمروج لرؤية إنسانية عقلانية منفتحة على العالم تسهم في قيم المساواة وحرية الإنسان وكرامته وخلق استجابة عامة للفن والجمال..

* بعد التغيير الكبير الذي حصل في 9 نيسان 2003 ظهرت ملامح حقيقية لجميع البنى والتركيبات الاجتماعية المكونة للمجتمع العراقي ماذا سيكتب التاريخ عن هذه البنى والتكوينات ؟ وهل تمثل إعادة كتابة التاريخ إعادة تقييم جديدة تعطي لكل ذي حق حقه؟

- من الصعب التفكير بكتابة التاريخ أو إعادة كتابته بالمعنى الحرفي للكلمة في هذه المرحلة المعقدة المليئة بالمفاجئات والمشحونة بالأفعال وبردود الأفعال لمختلف الأطراف السياسية التي تمتلك أحيانا صوراً وهمية عن دورها وحجمها ومشروعها. تاريخنا الآن في طور الصنع، وعلينا ان نعيش المرحلة قبل أن نفكر بكتابة تاريخها. الوضع السياسي الانتقالي والقلق والحراك الاجتماعي الشديد الموجود في البلد يعكس في عمقه تشظي المجتمع وحالة البلبلة العامة التي من مؤشراتها انعدام اللغة المشتركة بين أفراد المجتمع والجماعات والقوى، وبينها وبين الدولة الناشئة. كل يبحث عن ضالته وفرصته ومصالحه المباشرة، أما شروط الحوار والتفاهم فاضعف بكثير من شروط الاختلاف والخصام. أمل ان تفضي هذه المرحلة الاستثنائية ولكن الضرورية الى نقطة من الوضوح وإنجلاء حقيقة البرامج السياسية، وزرع الثقة بين اللاعبين السياسيين وإيمان بالمشرع الديمقراطي والسبل المؤدية إلى تحقيقه. والديمقراطية ليست شعاراً يرفع، وإنما مبادئ والتزامات. ينبغي أن لا ننسى أننا خرجنا من تجربة إستبدادية من العيار الثقيل. فالحاكم لا يأمن المحكوم ويحتقره، والمحكوم لا يأمن الحاكم ولا يثق به، والنظام الديكتاتوري السابق كان قائماً على قرارات اعتباطية وخوف وقتل وتجنيد الناس جماعات وأفرادا في مهام عبثية. طيلة مدة السنوات الـ35 حكم الحزب الواحد الماضية، مارست السلطة دورين: تضليل الوعي وتشويهه، وتسلط عار ونظام أوامري وسلسلة مغامرات مدمرة سيق لها الناس من دون سبب، وغالباً من دون ممانعة ومن دون مقاومة تذكر. اليوم نحتاج إلى إعادة ثقة الناس بالحكومة، والمناخ المضطرب والسلبي القائم قد يكون مساعداً لتحقيقها بين الأطراف السياسية، وبينها وبين الشعب على أرضية الدستور ومجلس النواب والحكومة. الحاجة أم الإختراع، كما يقال، وليس هناك طريق سهل للإنتقال إلى نظام جديد لا سابق لنا به، هو النظام الديمقراطي البرلماني. من إيجاد الثقة بين الدولة والمجتمع، وبين اللاعبين السياسيين يمكن أن تنفتح مجالات أوسع للحوار. المهمة التي يواجهها العراق اليوم لا تنحصر في سماع أصوات حرة من هنا وهناك، المهمة الأساسية هي كيف نصنع من هذا التنوع والتضاد والتعارض الواسع والقاتل، إجماعاً صادقاً حول مشروع بناء الوطن، الذي هو مشروع عمل وليس مشروع كلام وبلاغة سياسية. لا يكفي أن نتكلم عن الديمقراطية والحقوق ينبغي أن ننتقل الى التسليم بمبادئ وثوابت تنطبق على الجميع من دون إستثناء، أي العدالة وسيادة القانون. إذا لم نتمكن من تجاوز تكرار أفكار الماضي بأشكال جديدة، ولدينا اليوم أكثر من حالة لقوى الماضي التي تتنكر بزي الحاضر وتمارس انتهازية وتظاهراً زائفاً، إذا لم نمتلك إرادة نقد الماضي وتعريته، لا يمكننا أن نبدأ من حيث ينبغي أن نبدأ. لا يمكن

بناء المستقبل بأفكار معاد تصنيعها من منتجات الماضي. وللأسف النسبة الأكبر من قوانا السياسية ما زالت مشدودة للماضي، وغير قادرة على إدراك أن المستقبل، بالنسبة لنا أو لسوانا من الشعوب، أهم من الماضي. أقول هذا وأضيف أنه ينبغي أن لا نخشى كثيراً على الماضي لأنه معنا وفينا دائماً، وهو عصب وجودنا الذي لا يمكن قطعه. ولكن علينا أن ننظر إلى المستقبل، أي إلى ما لم يحدث بعد. فقيمة الحياة في المستقبل، القوى الأصيلة حقاً هي التي تحترم المستقبل، وتعمل من أجله وتضحي في سبيله. عكس ذلك نجده عند القوى المتطرفة والمتعصبة التي لا تريد التنازل عن صورة ما وهمية عن الماضي. في حين أن الحيود عن الماضي ليس إسقاطا له بل وسيلة لاسترجاعه على مستوى مختلف. يجب أن نذهب إلى الأمام ولا خشية على الماضي إذا خدم المستقبل.

* ما هي صورة المثقف العراقي العلماني عن الحراك الديني؟ وماذا عن إستسلام المثقف للوضع الذي هو فيه ؟ وما مدى قدرة المثقف على خلق مجتمع مدني؟

- الثقافة العراقية في تجربتها خلال العقود الستة الماضية تميزت بكونها ثقافة ذات منحى دنيوي علماني غالب. إنها ثقافة مدينية تأثرت بالأيديولوجيات السياسية الحديثة التي سادت في العراق وإنحازت لآفاقها وعبرت عنها، مثلما خالفتها وتمردت عليها. وإجمالاً فأن تأثرها بالاتجاهات السياسية لم يأتِ دائماً من خلال مناصرتها للأيديولوجيات السياسية أو معارضتها لها، فهذه مسألة شكلية أو عابرة. جوهر الأمر أن النظرات الأيديولوجية الحديثة إجتذبت إليها الثقافة والفنون لوجود فكرة أو مخيال تاريخي يجمع بينها.

الثقافة بطبيعتها تعمل في حقل أو مجال يختلف عن مجالي السياسة والدين. إن الكتابة والتفكير والبحث كلها مجالات مستقلة عن المصالح السياسية الآنية وعن المعرفة التقليدية المتمثلة بالمعرفة الدينية المختصة بدراسة أصول الدين والكلام والفقه والشريعة ومناهج التفسير. هذه كلها مجالات تتعلق بالثقافة الدينية، أما الثقافة التي نقصدها فهي الثقافة الحديثة، ثقافة التجربة الإنسانية والأسئلة الوضعية والصراعات الوجودية. وهذه الثقافة علمانية بطبيعتها، ليس بمعنى معارضتها أو تناقضها مع الدين ولكن بمعنى إن حقلها يختلف عن حقل الفكر والممارسة الدينية. واعتقد ان من الخطأ إسقاط البعد الديني على البعد الثقافي. الثقافة تبحث في الموضوع الديني وتفكر فيه وتستلهمه على مستوى الرؤية والموضوع من خلال أعمال فنية وأدبية، لكنها غير ملتزمة بالضرورة بالإطار الديني للنظر لأن حقلها التجربة الانسانية النابضة بالحس والخبرة الحية، والمشحونة بأسئلة الخيال والإبداع، والمتشكلة باللغة أو الصورة أو اللون أو الجسد، أي بأساليب تعبيرية.

نواجه اليوم في العراق نوعاً من الإلتباس في التمييز بين هذا وذاك، كما نواجه صراعاً بين الثقافة الشعبية والثقافة العالية، ونواجه أيضاً بوادر تكرار النزوع إلى الهيمنة السياسية على الحياة الثقافية وكأننا لم نخرج من مرحلة من أكثر مراحل تاريخ العراق تجسيداً لتعسف الفكرة السياسية العقائدية حين تفرض على الثقافة فرضاً من فوق. تجربة حكم البعث في العراق جسدت مخاطر هيمنة العقيدة الواحدة التي ورطت الثقافة والفنون بمهام تعبوية طارئة وقيدتها برؤية قومية خادعة، وألزمتها بتمجيد القائد وحزبه والترويج لشعارات مبتذلة وأفكار عدائية. الكتاب والفنانين والنقاد الذين خالفوا مسلمات وشروط السلطة السابقة واجهوا مشاكل حقيقية أو اختاروا الصمت أو الهجرة. أقول إن بلدنا اليوم بعد تلك التجربة المريرة يحتاج إلى فضاء للحرية يجد تحققه الملموس في احترام مجالات التفكير والمعرفة والإبداع. والخطورة تأتي من التسييس القسري للحقل الثقافي وتوظيفه لصالح هذه الأيديولوجية أو تلك، الأمر الذي سيفقده خصيصته الأساسية التي هي الإبداع والمخالفة والاجتهاد، أو من عودة المثقف ممتثلا للدولة الأبوية.

أما بالنسبة للشطر الثاني من السؤال، فالأمل معقود على المثقف العراقي في المساهمة بصنع نظام إنتاج ثقافي متعدد المصادر ومتنوع الاتجاهات، وفي لعب دوره كمروج لرؤية إنسانية عقلانية منفتحة على العالم، تسهم في ترسيخ قيم المساواة وحرية الإنسان وكرامته وخلق استجابة عامة للفن والجمال. المجتمع الذي يخلو من الإبداع الثقافي هو مجتمع عاجز عن إدراك هويته، وقاصر عن وعي تجربته في التاريخ. في العراق بعصريه القديم والحديث، لدينا رموز وأعلام في الأدب والفكر، ولنا رصيد من الإبداع الثقافي الذي يدعم هويتنا الجماعية. ينبغي أن لا ننسى إن الثقافة بوصفها مجموع النتاجات الفكرية والعلمية والفنية هي التي تصنع شخصية الشعب. المواطن

العراقي مثلاً، يجد جزءاً أساسياً من ذاكرته التاريخية المعاصرة مجسدة في نصب كنصب الحرية للفنان جواد سليم، وأقصد المواطن الوسطي الذي يمتلك حداً معقولاً من المعرفة بواقع مجتمعه وتاريخه. ما تفعله الثقافة في الواقع هو إيجاد فرص للتماهي بين الفرد ومجتمعه، ومن ثم صناعة ذاكرة مشتركة وهوية تجمع الشعب ضمن زمان ومكان فعليين أو رمزيين، وضمن فضاء تخيلي للواقع والتاريخ.

نحن نتكلم عن هوية جماعية تضم الشعب من خلال منجزه الثقافي المتحقق في الماضي القريب أو في الحاضر، وله امتدادات عميقة في الماضي. التغيير الكبير الذي مر به المجتمع العراقي بعد عام 2003 افرز حالة من التشظي والتفكك في مكونات المجتمع وهذا أمر ملازم للطور الانتقالي نحو نظام جديد يقوم على الحرية والحقوق والمواطنة. هذا الانتقال الصعب جلب معه ظاهرة تفكك الولاءات وتشتت أرشيف الذاكرة الجمعية للشعب العراقي، وهو ما كان قد حصل أصلاً منذ تسعينيات القرن الماضي. الكل صار يبحث عن هوية جزئية أو ولاء فرعي ممثلاً بمذهب أو طائفة أو عشيرة أو منطقة. ظهور هذه الملامح المجزئة للهوية يعكس مجموعة من الإشكالات العميقة، أولها، ضعف انتظام العراقيين في إطار دولة قادرة على توحيد صورة المجتمع ودمجه، وبالتالي تحولها إلى مرآة أو مرجع للمجتمع، واقصد بالمرجع منظومة القوانين ونظم العمل والإدارة والتطلعات المشتركة التي تنظم وتضبط حركة المجتمع. وضعف الدولة حالياً تركها " فريسة" للمجتمع الهائج الذي غزاها ومزق جسدها، ووظفها لتلبية المصالح الخاصة لهذه الجماعة أو تلك. النقطة الثانية تتمثل في ضعف قيم المواطنة. هذه أيضاً مشكلة حقيقية يعاني منها المجتمع العراقي، المواطنة ليست رابطة عاطفية ولا شعورا أمنيا، إنها علاقة قانونية في إطار نظام جمهوري يقوم على الأفراد الأحرار. لكن الفرد الحر عندنا لم يصبح حقيقة ملموسة، وإذا ضمنت له النصوص القانونية مواطنيته، فذلك لا يتحقق على مستوى الممارسة. عندما أتكلم عن المواطنة أتكلم عن استقلالية المواطن بضمانات قانونية تحمي حقوقه وتحدد واجباته. هذه المواطنة هي القوة المانعة إزاء التأثيرات الطائفية والعرقية والعشائرية. للأسف أدت غلبة هذه التأثيرات إلى إنتاج "مواطن" ذي بعد واحد يحمل الولاء للجماعة ويحتمي بها من الدولة العاتية. هذه الظاهرة، كما هو معروف، ترتبط بالتحولات الكبيرة التي مر بها المجتمع العراقي، في العقود الأخيرة، خصوصا في فترة الحرب مع إيران حيث تغيرت خريطة المدينة التي هي حاضنة ومسرح لقيم المواطنة. المقصود هنا شبكة العلاقات المدينية، الحرة، الشخصية وغير الشخصية التي يميز سكان المدينة عن أهل الريف حيث تسود علاقات القرابة والدم والتضامن. العلاقات في المدينة يحددها العمل والمصلحة والجيرة وهي ناتجة عن الإرتباط الوظيفي بالدولة أو بالسوق. فإنشاء أحياء خاصة للعمال أو المعلمين أو المهندسين أو الضباط مثّل حاجات اجتماعية ناتجة عن علاقات العمل أو المهنة، وهي علاقات تنطوي على إمكانيات التفاعل والانفتاح والتسامح. وهذه السمات المدينية كانت موجودة عندنا لكنها سرعان ما بدأت تندثر تدريجياً منذ نهاية السبعينيات بحكم الوضع القمعي والهجرات الداخلية الواسعة التي فتّت نسيج الحياة المدينية. نتيجة لذلك تحولت المدينة في حالات عديدة إلى حاضنة لأشكال من التضامن العشائري وعصبيات الجماعات الموضعية.

نتكلم اليوم عن ثقافة متريّفة وهناك ترييف متحقق بالفعل، نقول ذلك من دون أن نفترض ان المدينة ينبغي أن تظل محاطة بسورها الأمين العازل لعواصف الزمن وتحولاته. الهجرات جزء من تاريخ المدينة، وهي مسألة طبيعية رغم أن ما يأخذ على مدينتنا وسواها من المدن العربية أن قدرتها على استيعاب الهجرات اضعف بكثير من قدرة الهجرات على فرض أنماط حياتها. هذا ما حصل في عاصمة كالقاهرة وسواها من العواصم العالم. أي أن المدينة لم تكن مهيأة اقتصادياً واجتماعياً وتنظيمياً لاستيعاب ودمج الوافدين الجدد فيها.

* اليسار العراقي يمر بأزمة بل نقول انه مبعثر بعد إن كان الواجهة الحقيقية للثقافة العراقية هناك أحزاب تدعي اليسار وهي بعيدة عن اليسار أصلا؟

- أود إن أميز أولاً بين فكرة اليسار وبين الأحزاب التي تدعي تمثيل اليسار. فكرة اليسار مثيرة للجدل لأن هناك من يقول إن اليسار واليمين قد سقطا كمفاهيم بفعل كون المجتمع المعاصر صار يسير باتجاهات لا تنسجم مع توصيف كهذا. اعتقد إن فكرة اليسار لا تزال قائمة لأنها ترتبط بموضوعة العدالة الاجتماعية، وتدفع باتجاه التغيير، وتناصر ميول زعزعة مسلمات المؤسسة والتقليد للخروج من حالة الجمود والامتثال. إنها فكرة تفتح مجال للتفكير

للاستجابة للتغيير في عالم متغير. لذلك لا تزال فكرة اليسار تمتلك مشروعيتها. أما بالنسبة لأحزاب اليسار فلها تصورات ومشاريع متنوعة ومتباينة.

الاتحاد السوفيتي الذي كان في يوم من الأيام قبلة اليسار، أعتبره بعض اليساريين نموذجاً للدولة البيروقراطية. هناك أحزاب شيوعية وعمالية نابتة في مجتمعاتها وتعمل من أجل التغيير والعدالة، وهناك بينها ما يمر بحالة سبات فكري وسياسي، وهناك قوى وأحزاب يسارية أثبتت وجودها عبر صناديق الإقتراع، وهناك أخرى مغامرة تردد مقولات ووعود طوباوية، وتخالف منطق الواقع بدرجات متفاوتة. في عراق اليوم يشخّص اليسار من مشروعه الاجتماعي، إلتزامه بمبدأ المساواة، تعويله على دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والخدمات العامة وخلق فرص عمل، الوقوف إزاء سياسة السوق المتطرفة، نقد الأفكار البالية والتقاليد المتحجرة، وتبني موقف إيجابي من النقلات التي يمر بها المجتمع الإنساني. في زمن العولمة التي صارت تفرض على اليسار إعادة النظر ببعض مفاهيمه عن الواقع الاجتماعي، يقف اليسار مع الحركات غير التقليدية المعارضة للعولمة الامبريالية ويناضل من أجل توزيع عادل للثروة على مستوى العالم، حرية حركة الأيدي العاملة، وحماية البيئة. تلك هي مفردات أساسية في المشروع التاريخي لليسار. على مستوى الثقافة، يواجه اليسار تحديات هيمنة ثقافة الإمتاع الرخيصة والاستهلاك والتحكم الضار لمنطق السوق في مصير الثقافة الجادة.

في العراق اليوم ميول يسارية من شتى الأنواع وحول مختلف القضايا. هناك بين اليساريين من يتمسك بنموذج ما للمجتمع الاشتراكي، وهناك من يصنف على اليسار لأنه يتمسك بالحقوق الأساسية المواطن وحرية التعبير وسيادة القانون، أو بالنظرة العلمانية الرافضة للتطرف الديني وباستقلالية الدولة عن المجتمع. هكذا لدينا مجموعة من القضايا والمواقف التي تقترب بدرجة أو بأخرى من فكرة اليسار وتسهم في صياغتها الملموسة كمشروع تاريخي. اليسار فكرة متحركة رغم ما فيها من ثوابت، ولا يوجد طرف يحتكرها لوحده. في العملية المعقدة التي نمر بها يحدث فرز بين اتجاهات محافظة فكرياً وثقافياً وأخرى تنزع إلى التجديد والتغيير. وبالتأكيد فأن المثقفين ينتمون إلى القوى الأكثر إدراكاً لقيمة المعرفة في التحرر الإنساني، لأهمية حرية التفكير والتعبير، للحاجة إلى رفض الطائفية والإرهاب.

أعتقد أن المجتمع العراقي سيشهد مع تزايد الصراع تبلور مواقف أكثر وضوحاً من قضية الحقوق والحريات، من دور المجتمع المدني، وسيتحقق خلال السنوات القادمة فرز فكري وسياسي بين قوى التغيير الديمقراطي والقوى المراهنة على الأمر الواقع. المعرفة ومستوى التعليم، الخبرة السياسية والمصالح العملية للناس ستساعد على تشديد المطالبة بإقامة نظام سياسي مدني، والوقوف ضد الميول الشعبوية المرشحة للاتجاه نحو ديكتاتورية من نوع ما.

***حوار/جريدة الصباح ونشر أيضا على موقع النور على الانترنيت في 2008/8/24**